

مخارج الحُروف

المَخَارِجُ جمعُ مَخْرَجٍ، وهو في اللغة: اسمٌ لمكان خروج الشيء، أيًّا كان ذلك الشيء، واصطلاحاً: المكان الذي يخرج منه الحرف، ويَبْرُزُ، ويتميّز عن غيره.

وقيل: هو الحيز المولّد للحرف بواسطة انحباس الصوت فيه، تحقيقاً أو تقديرًا، فحيث انحبس الصوت بالفعل فهو المحقّق، وحيث أمكن انقطاع الصوت عنده فهو المقدّر.

والسبيل الوحيد لمعرفة مَخْرَجِ أي حرف^(١) هو: إدخال حرف متحرك عليه بأية حركة، سواء كان هذا الحرف همزةً أم غيرها، مع تسكين هذا الحرف الذي يُراد معرفة مخرجه أو تشديده، ومع ملاحظة صفاته الذاتية والعرضية، ثم الإصغاء إليه حال النطق به، فحيث انقطع الصوت فهو مخرجه، وهذا بالنسبة لجميع حروف الهجاء ما عدا حروف المدّ واللّين.

(١) وكذا معرفة صفاته، كما نصّ عليه العلامة المالقي في «الدر النثير» ١٨: ٢. وليس المراد بهذا أن يجتهد كل قارئ في تحديد المخارج حسبما يهديه إليه نطقه، بل المراد أن يختبر القارئ مخارجه، بتطبيق ما قاله العلماء في مخارج الحروف وصفاتها، فإن طابق نطقه كلام علماء التجويد فهو حسن، وإلاّ فليأخذ نفسه بالرياضة حتى تستقيم المخارج.

أما هي^(١) فطريق معرفة مخرجها: إدخال حرفٍ مفتوح على الألف، وحرفٍ مكسور على الياء، وحرفٍ مضموم على الواو، ثم الإصغاء إلى هذه الحروف، فحينئذٍ يتبين مخرجها، وسيأتي لذلك مزيدٌ إيضاح إن شاء الله تعالى.

وجميع حروف الهجاء مخارجها محققة، لانقطاع الصوت عند حروفها، واعتمادها على أجزاء الحلق واللسان والشفيتين، إلا حروف المد الثلاثة فمخرجها مقدّر، لعدم انقطاع الصوت عند خروجها، وعدم اعتمادها على جزء من أجزاء الحلق واللسان والشفيتين، بل يمتد الصوت بها في لين وعدم كلفة، ثم ينتهي في الهواء. ولذلك سُميت حروف المد واللين، كما سُميت الحروف الهوائية.

ولما كانت مادة الحرف هي الصوت الذي هو الهواء الخارج من داخل الرئة متصعداً إلى الفم: رتب العلماء مخارج الحروف باعتبار الصوت، فقدموا في الذكر ما هو أقرب إلى ما يلي الصدر، ثم الذي يليه، وهكذا حتى ينتهي إلى مقدم الفم، لذلك جعلوا أولها أول الحلق، وآخرها أول الشفتين، ولم ينظروا إلى قامة الإنسان، وإلا لجعلوا أولها أول الشفتين وآخرها أول الحلق.

واختلف العلماء في عدد مخارج الحروف على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنها تسعة وعشرون مخرجاً بعدد حروف الهجاء، لكل حرف مخرجٌ خاص به.

وحجتهم في ذلك: أنه لو لم يكن لكل حرف مخرج خاص به يميّزه

(١) أي حروف المد واللين.

عن الآخر، لاختلطت الحروف، وَلَمَّا تَمَيَّزَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَكَانَ لِكُلِّ حَرْفٍ مَخْرَجٌ خَاصٌّ بِهِ لِيَتَمَيَّزَ عَنِ الْآخَرِ، وَلَا يَخْتَلِطَ بغيره.

وهذه الحُجَّةُ لَا وَزْنَ لَهَا وَلَا اعْتِبَارَ، ذَلِكَ أَنَّ اشْتِرَاكَ بَعْضِ الْحُرُوفِ فِي مَخْرَجٍ وَاحِدٍ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ اخْتِلَاطُهَا وَعَدَمُ تَمَيُّزِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، لِأَنَّ لِكُلِّ حَرْفٍ صِفَاتِهِ الْخَاصَّةَ الَّتِي تَمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ وَتَمْنَعُ اخْتِلَاطَهُ بِهِ. فَلَا غَضَاضَةَ فِي اجْتِمَاعِ بَعْضِ الْحُرُوفِ فِي مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ الصِّفَاتِ كَفِيلٌ بِتَمَيِّزِ كُلِّ حَرْفٍ عَنِ الْآخَرِ^(١).

المذهب الثاني: مذهب الأكثرية من النحويين^(٢) والقراء وعلى رأسهم المحقق الإمام ابن الجَزَرِيِّ، وهو المذهب المختار المعمول به: أنها سبعة عشر مخرجاً، وهي منحصرة في خمسة مخارج كلية:

(١) قال ابن الجَزَرِيِّ فِي «النشر» ١: ٢١٤: «كُلُّ حَرْفٍ شَارِكٌ فِي غَيْرِهِ فِي مَخْرَجٍ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَازُ عَنْ مُشَارِكِهِ إِلَّا بِالصِّفَاتِ. وَكُلُّ حَرْفٍ شَارِكٌ فِي غَيْرِهِ فِي صِفَاتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَازُ عَنْ مُشَارِكِهِ إِلَّا بِالْمَخْرَجِ».

وقال الإمام مكي بن أبي طالب فِي «الرعاية» ص ١٥٦: «الحروف تكون من مخرج واحد، وتختلف صفاتها، فيختلف لذلك ما يقع فِي السَّمْعِ مِنْ كُلِّ حَرْفٍ، وَهَذَا تَقَارُبٌ بَيْنَ الْحُرُوفِ مِنْ جِهَةِ الْمَخْرَجِ، وَتَبَايُنٌ فِي الصِّفَاتِ. وَتَكُونُ الْحُرُوفُ مِنْ مَخْرَجَيْنِ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةُ الصِّفَاتِ، فَهَذَا غَايَةُ التَّبَايُنِ، إِذْ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِي الْمَخَارِجِ وَالصِّفَاتِ».

وتكون من مخرجين، متفقة الصفات. فهذا أيضاً تقارب بين الحروف من جهة الصفات، وتباين من جهة المخرج. فافهم هذا، فعليه مدار الحروف كلها».

ثم قال: «ولا تجد أحرفاً من مخرج واحدٍ متفقة الصفات البتة، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ انْفِاقَهَا فِي السَّمْعِ، فَلَا تَفِيدُ فَائِدَةً».

(٢) وعلى رأسهم الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي، شيخُ سيبويه.

الأول: الجَوَف، وهو مخرج واحد.
 الثاني: الحَلَق، وفيه ثلاثة مخارج.
 الثالث: اللسان، وفيه عشرة مخارج.
 الرابع: الشَّفتان، وفيهما مخرجان.
 الخامس: الخِشُوم، وفيه مخرج واحد.

المذهب الثالث: وهو مذهب سيبويه^(١) وأتباعه: أنها ستة عشر مخرجاً، وتنحصر في أربعة مخارج:

الأول: الحَلَقُ بمخارجه الثلاثة.

الثاني: اللسان بمخارجه العشرة.

الثالث: الشَّفتان بمخرجيهما.

الرابع: الخِشُوم بمخرجه.

وأسقطوا الجَوَفَ. وجعلوا الألف كالهزمة تخرج من أقصى الحلق^(٢)،

(١) انظر «كتاب سيبويه» ٤: ٤٣٣، ٤٣٤، وأخذ بهذا المذهب الإمام مكي بن أبي طالب، والإمام الداني، والإمام الشاطبي في «الحرز». وسيبويه، اسمه: عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام أهل البصرة في النحو، وسيبويه لَقِبَ، ومعناه: رائحة التفاح. وكتابه في النحو «الكتاب» يسمّى: قرآن النحو. توفي سيبويه غمّاً بعد المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائي.

واختلف في تاريخ وفاته ف قيل: ٦١ وقيل: ٨٨ وقيل: ٩٤.

انظر «بغية الوعاة» ٢: ٢٢٩.

(٢) قال العلامة علي القاري في «المنح الفكرية» ص ١١: «معنى جعل سيبويه الألف

من مخرج الهزمة: أن مبدأه مَبْدُؤُ الحلق، ويمتدّ ويمرّ على جميع هواء الفم. وهذا أيضاً معنى قول مكّي في «الرعاية» - ص ١٢٨ - : لكن الألف حرفٌ يَهْوِي في الفم، حتى ينقطع مخرجُه في الحَلَق.

وجعلوا الياء المدية كغير المدية تخرج من وَسَط اللسان، وجعلوا الواو المدية كغير المدية تخرج من الشفتين.

المذهب الرابع: وهو مذهب الفراء^(١) وَمَنْ شايعه^(٢): أنها أربعة عشر مخرجاً بإسقاط مخرج الجوف، وتوزيع حروفه على الحلق ووسط اللسان والشفيتين كمذهب سيبويه. وجعل مخرج اللام والنون والراء مخرجاً واحداً كلياً منقسماً إلى ثلاثة مخارج جزئية.

وعلى هذا المذهب يكون في الحلق: ثلاثة مخارج كالمذهبين قبله، وفي اللسان: ثمانية، وفي الشفتين: مخرجان، وفي الخيشوم: مخرج. وهاك الكلام على هذه المخارج تفصيلاً على المذهب المختار وهو مذهب ابن الجزري^(٣).

= فَنُسِبَ في الخروج إلى الحلق لأنه آخِرُ خروجه، إذ لا منافاة بين أن يكون مبدؤه مبدأ الحلق، وانقطاع مخرجه في الحلق، لأن المراد: أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم، بل يتبدى من الحلق، وينتهي إلى الصوت الناشئ من الحلق. قال: وعلى هذا، وهو أن يكون مبدؤه الحلق ومنقطع مخرجه في الحلق، يحمل جعل الشاطبي وغيره الألف حلقياً، وينزل قوله مع غيرهم في هذه الحروف، أعني الواو والياء غير المدية. انتهى.

(١) الفراء، اسمه: يحيى بن زياد، الكوفي، أمير المؤمنين في النحو، سُمِّيَ بالفراء لأنه كان يَفْرِي الكلام أي: يشقِّقه، ويفتن فيه، ويأتي بالمعاني العجيبة. وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي. من أشهر كتبه «معاني القرآن». مات سنة ٢٠٧. رحمه الله تعالى. من «بغية الوعاة» ٣٣٣: ٢ و «الأنساب» ١٠: ١٥٥.

(٢) هم قُطْرُب والجَرْمِي وابن دُرَيْد وابن كيسان. كما في «النشر» ١: ١٩٨، ١٩٩.

(٣) الخلاف بين الخليل وبين سيبويه والفراء، ليس اختلافاً حقيقياً، بل هو مبني على أمرين:

١ — ملاحظة مدى اعتماد الصوت على المخرج قوةً وضعفاً، في حروف الجوف.

٢ — ملاحظة قُرْب المخارج في (ل، ن، ر).

المَخْرُجُ الأول: الجَوْفُ، وهو في اللغة: الخَلَاءُ، وفي الاصطلاح: خَلَاءُ الحَلْقِ والْفَمِ.

وتخرج منه حروفُ المدِّ الثلاثة، وهي: الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والواو الساكنة المجانس لها ما قبلها بأن يكون مضموماً، والياء الساكنة التي يجانسها ما قبلها بأن يكون مكسوراً.

فتخرج هذه الحروف الثلاثة من مبدأ النفس، ثم تمتد وتمر على خلاء الفم الداخل فيه من غير تحيز، وتنتهي بانتهاء الهواء، ولا ترتب بينها، ولا انقسام في مخارجها، لأن ذلك إنما يكون في المخرج المحقق دون المقدّر، لعدم وجود حيز ينتهي إليه، بل ينتهي بانتهاء الصوت.

واعلم أن كل حرف مساوٍ لمخرجه، لا يتجاوزه، ولا يتقاصر عنه، ما عدا حروف المد الثلاثة فإنها دون مخرجها^(١)، ولذلك قبلت الزيادة على مقدار المد الطبيعي.

والألف لا تخرج إلا من الجوف، لأنها لا تكون إلا ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً كما تقدم، وأما الواو فلا تخرج من الجوف إلا إذا كانت ساكنة وكان ما قبلها مضموماً كما سبق. فإن كانت متحركة أو ساكنة وقبلها مفتوح فإنها تخرج من الشفتين. وكذلك الياء لا تخرج من الجوف إلا إذا سكنت وانكسر ما قبلها. فإن تحركت أو سكنت وانفتح ما قبلها فإنها تخرج من وَسَطِ اللسان.

(١) أي أن مخرجها وهو الجوف — وهو خلاء الفم والحلق — أوسع منها، وهو ظاهر. ومما ينبغي أن يُعلم أن الألف تخرج من جوف الحلق، والياء تخرج من جوف وسط اللسان، والواو تخرج من جوف الشفتين. وهو ظاهر لمن تدبّره.

فحينئذٍ يكون للألف مخرجٌ واحد مقدر وهو الجوف، ويكون لكل من الواو والياء مخرجان: أحدهما مقدّر وهو الجوف، وذلك إذا سكن كل منهما وانضمّ ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء. والثاني محقّق، وذلك إذا كان كل منهما متحركاً أو ساكناً بعد فتح، فيكون مخرج الواو حينئذٍ من الشفتين، والياء من وَسَطِ اللسان. والله أعلم.

المخرج الثاني: الحلق، وهو مخرج كُليّ، وفيه ثلاثة مخارج جزئية:

شكل رقم (١)
مقطع يوضح بعض أجزاء الفم والحلق واللسان



اقتبس هذا الشكل من كتاب «حق التلاوة» ص ٢١٤ بتصريف

الأول: أقصى الحلق، أي أبعدُه من الفم [وأقربُه] مما يلي الصدر، وتخرج منه الهمزة فالحاء، إلا أن الهمزة أدخل من الهاء مما يلي الصدر، وتليها الهاء، وقيل: الهمزة والهاء في مرتبة واحدة^(١).

الثاني: وَسَطُ الحلق، وهو ما لاصق الجَوْزَةِ^(٢) من أسفلها، وتخرج منه العين فالحاء، غير أن العين أدخل من الحاء مما يلي أقصى الحق، وقيل: مخرج الحاء قبل مخرج العين، وقيل: هما سواء.

الثالث: أدنى الحلق أي أقربُه مما يلي الفم، وتخرج منه الغين فالحاء، غير أن الغين أدخل من الحاء، وقيل: إن مخرج الحاء قبل مخرج الغين.

والحاصل أن الحلق مخرجٌ كلي، وفيه ثلاثة مخارج جزئية، تخرج منها ستة حروف: اثنان من الأقصى، وهما الهمزة فالحاء، واثنان من الوسط، وهما العين فالحاء، واثنان من الأدنى، وهما الغين فالحاء.

المخرج الثالث: اللسان، وهو مخرج كلي، وفيه عشرة مخارج جزئية: وهذه المخارج العشرة تنحصر في أقصاه، ووسطه، وحافته^(٣)، وطرفه.

(١) وحكى الأهوازي عن الخليل بن أحمد: أنه جعل حروف أقصى الحلق ثلاثة: الألف والهمزة والهاء، قال الأهوازي في أرجوزته:

وقال أيضاً الخليل: الألف من مخرج الهمزة قد تتصّف إذ كان صوتها لديها ينصّرم فهو مجاز، لا حقيقة رُسْم وأما إسقاط الألف من هذه الأحرف فهو قول سيبويه. انظر: «القصد النافع» للخراز ص ٣٥٦. ووافق الخليل مكي في «الرعاية» ص ١٦٠.

(٢) جَوْزَةُ الحلق: هو شيء ناتىء كالجَوْزَةِ في مقدّم العُنُق. وهو ما يُسمّى بعض الناس بـ «تفاحة آدم».

(٣) الحافة: بتخفيف الفاء، وهو جانب الشيء.

أما أقصاه، أي أبعدُهُ من الفم مع قربه من الحلق ففيه مخرجان:

الأول: مخرج القاف، فهي تخرج من أقصى اللسان مما يلي الحلق مع ما يحاذيه من الحَنَك الأعلى^(١).

الثاني: مخرج الكاف، فهي تخرج من أقصى اللسان مما يلي الحلق مع ما يحاذيه من الحَنَك الأعلى أيضاً، إلا أن مخرجَهَا أسفل من مخرج القاف، قريب من وَسَط اللسان.

فالقاف قريبة من الحلق بعيدة من الفم، والكاف بعيدة من الحلق قريبة من الفم، وإن كان كل منهما يخرج من أقصى اللسان.

ورُبَّ قائل يقول: لِمَ جعل أقصى اللسان مخرجين لحرفين، وَلَمْ يُجعل مخرجاً واحداً لحرفين كأقصى الحلق؟.

ويجاب: بأن هناك فرقاً بين أقصى اللسان وأقصى الحلق.

فإن أقصى اللسان فيه طُول، وبين موضعَي القاف والكاف بُعْد، فنظراً لبُعد الموضعين اعتبر كل منهما مخرجاً خاصاً لحرف خاص؛ بخلاف أقصى الحلق ففيه قَصَر، وبين موضعَي الهمزة والهاء قُرْب شديد، فلذلك اعتبر أقصى الحلق مخرجاً واحداً لحرفين^(٢).

(١) الحَنَك: باطن الفَكِّ من داخل الفم من أعلى أو أسفل، والحَنَك الأعلى له طرفان: أمامي وخلفي. فالأمامي — وهو الذي يحاذي طرف اللسان — فيه صلابة، وهو الذي يسمَّى بغار الحَنَك. انظر ص ٧٥.

والطرف الخلفي — وهو المحاذي لأقصى اللسان — فيه رَخاوة ومُلوسة، وينتهي هذا الطرف عند أول الحَلَق.

(٢) انظر «النجوم الطوالع» ص ٢٠٦.

وأما وَسَطُ اللسان فتخرج منه مع ما يُحاذيه من الحَنَكِ الأعلى الحروفُ الثلاثة على هذا الترتيب: الجيم، فالشين، فالياء. وقدّم بعضهم الشين على الجيم.

والمراد الياءُ غير المدية، وهي المتحركة بالضم، أو الفتح، أو الكسر، أو الساكنة بعد الفتح. أما الياء المدية فهي تخرج من الجَوَفِ كما سبق^(١).
وأما حافة اللسان ففيها مخرجان:

الأول: مخرج الضاد، فهي تخرج من أول إحدى حافتي اللسان، أي جانبه، بعد مخرج الياء وقبل مخرج اللام، مستطيلة إلى أول مخرج اللام، مع ما يلي الحافة من الأضراس العليا^(٢).

(١) ص ٥٤.

(٢) يتوقف فهم مخرج الضاد وما يليه من مخارج اللسان، على معرفة أسماء الأسنان في فم الإنسان، وهي اثنتان وثلاثون سنّاً. ست عشرة منها في الفك العلوي، وست عشرة منها في الفك السفلي.

وهي على أربعة أنواع: الثنايا، الرباعيات، الأنياب، الأضراس.

١ — فالثنايا، جمع ثَنِيّة، وهي أربعة أسنان في مقدّم الفم. اثنتان في الفك العلوي، وتسمّى: الثنايا العليا. واثنتان في الفك السفلي، وتسمّى: الثنايا السفلى.

٢ — الرباعيات، جمع رباعيّة — بفتح الراء وتخفيف الياء — وهي أربعة أسنان تلي الثنايا. سنّ واحدة من كل جانب.

٣ — الأنياب، جمع ناب. وهي أربعة أسنان تلي الرباعيات. سنّ واحدة من كل جانب.

٤ — ثم الأضراس: عشرون سنّاً. وهي على ثلاثة أنواع:

الأول: الضواحك، جمع ضاحك. وهي أربعة أسنان تلي الأنياب. سنّ واحدة من كل جانب.

الثاني: الطواحن أو الطواحين، جمع طاحن، وهي اثنتا عشرة سنّاً. ستة في الفك =

وأول الحافة مما يلي الحلق: ما يحاذي وَسَطَ اللسان بعد مخرج الياء .
وآخرها: ما يحاذي آخرَ الطواحن من جهة خارج الفم .

وخروج الضاد من الجهة اليسرى أسهل وأكثر استعمالاً، ومن اليمنى أصعب وأقل استعمالاً، ومن الجانبين معاً أعزّ وأعسر .

وكان رسول الله ﷺ يُخرجها من الجانبين، وكان عمر بن الخطاب يحاكي رسول الله عليه الصلاة والسلام ويُخرجها من الجانبين .

وعلى الجملة فهي أصعبُ الحروف خروجاً وأشدّها على اللسان^(١) .

= العلوي، ثلاثة من الجانب الأيمن، وثلاثة من الأيسر . وستة في الفك السفلي، ثلاثة من كل جانب .

الثالث: النواجذ، جمع ناجذ . وهي أربعة أسنان في آخر الفم بعد الطواحن . ويسمى الناجذ: ضرس العقل وضرس الحِلْم .

والمستعمل في المخارج من هذه الأسنان (١٨) سنّاً، وهي الستة عشر من الفك العلوي، والثنتان السفليان في حروف الصفير (ص، ز، س) . وانظر الشكل التوضيحي رقم (٢) الآتي ص ٦٥ .

(١) لما كان حرف الضاد المعجمة من الحروف التي يكثر فيها اللَّحْن، بسبب كون إخراجهِ عسيراً، لا ينطلق اللسان به إلى بعد رياضة ومران، فقد اهتم العلماء بالتنبيه على مراعاة تصحيح التلفظ به، والاهتمام بتحقيق مخرجه وتمكين صفاته . وأكثر ما يبدّل حرف الضاد بالحروف الآتية: الطاء، الدال، اللام، الغين، الدال، وذلك بسبب قرب مخارج هذه الحروف من مخرج الضاد، والاشتراك معه في أكثر الصفات اللازمة .

قال الإمام عَلَمُ الدين السخاوي في «النونية»:

والضادُ عالٍ مستطيلٌ مُطَبَّقٌ جهرٌ، يَكِلُّ لديه كلُّ لسانٍ
حاشا لسانٍ بالفصاحة قِيَمَ دَرِبٌ، لأحكام الحروف مُعاني
كم رامهُ قومٌ فما أبدوا سِوَى لامٍ مَفخَّمة بلا عِرْفانٍ =

وقال الإمام مكي بن أبي طالب في «الرعاية» ص ١٨٥: «والضاد أصعب الحروف تكلفاً في المخرج، وأشدّها صعوبة على الالفاظ، فمتى لم يتكلف القارىء إخراجها على حقّها، أتى بغير لفظها، وأخلّ بقراءته. ومن تكلف ذلك، وتمادى عليه، صار له التجويد بلفظها عادةً وطبعاً وسجيةً».

وقال ص ١٨٤: «والضاد يشبّه لفظها بلفظ الظاء، لأنها من حروف الإطباق، ومن الحروف المستعلية، ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجين، وما في الضاد من الاستطالة، لكان لفظهما واحداً، ولم يختلفا في السَّمْع». ونحو هذا في ص ٢٢٠.

وقال العلامة المحقق ابن الجزري في «التمهيد» ص ١٣٠ و ١٣١: «اعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرفٌ يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به:

فمنهم من يجعله (ظاءً) مطلقاً — لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءاً — وهم أكثر الشاميّين وبعض أهل الشرق...

ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها، بل يخرجها دونه ممزوجةً بالطاء المهملة، لا يقدرّون على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب.

ومنهم من يخرجها لاماً مفخّمة، وهم الزيالع (السودان) ومن ضاهاهم».

وقال أيضاً في «النشر» ١: ٢١٩: «والضاد انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن السنة الناس فيه مختلفة، وقل من يحسنه، فمنهم من يخرج ظاءاً، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي، وكل ذلك لا يجوز».

وقال الشيخ محمد مكي عزّوز في «الأجوبة المكية» ص ١٠٧ و ١٠٨:

ومن الخطأ في الضاد يُلفظ حرفه دالاً يفخّمه مع استعلاء
أو باللسان يمسّ جلد الحنك أو شفة، عن الأضراس نُطقاً نائياً
والبعض يلفظه كلام فُخِمَتْ والكلّ منعوتٌ بنعت عَدَاءٍ =

فهذه النصوص صريحة في وجوب التحقُّط عند أداء حرف الضاد، خوف الامتزاج بحرف آخر، وفيها التصريح بوقوع اللَّحْن فيه في تلك الأزمنة، وقد زاد فشَو اللَّحْن فيه في هذه الأعصار، حتى ابتلي به المجوِّدون فضلاً عن العامة. فافتضى ذلك تفصيل القول في بيان مخرج الضاد والتأكيد على مراعاة صفاته التي تميِّزه عن غيره، فأقول وبالله التوفيق:

الضاد تخرج من حافة — أي جانب — وسط اللسان بعد مخرج الياء، أي الحافة التي تحاذي الأضراس العلِّيا من الضواحك إلى النواجد، فتلتصق الحافة التصاقاً محكماً بما يحاذيها من الأضراس العليا، وينطبق وسط ظهر اللسان على الحنك الأعلى، ويرتفع أقصى ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى أيضاً.

وإخراج الضاد من الحافة اليسرى يسير، ومن اليمنى عسير، ومنهما معاً أعسر. ويحصل عند التصاق حافة اللسان بما يحاذيها من الأضراس العلِّيا ابتداءً من الضواحك: انضغاط الرِّيح في المخرج، ويتخامد صوتُ انضغاط الرِّيح شيئاً فشيئاً حتى ينقطع عند التصاق الحافة بآخر الأضراس، ولا يتجاوز الصوت عن المخرج، لأن مخرج الضاد محقَّق، بخلاف حروف المدِّ فإنها صوتها لا ينقطع إلَّا بانقطاع النَّفْس الجاري معها، لأن مخارجها مقدَّرة، كما أن مدَّة استطالة الصوت في الضاد يكون أقلَّ من حروف المدِّ (يعني أقلَّ من حركتين).

فيتلخَّص أن مقاطع الفم التي تشترك في أداء حرف الضاد هي: حافة وسط اللسان، الأضراس العلِّيا، وسط ظهر اللسان مع الحنك الأعلى، أقصى ظهر اللسان مع الحنك الأعلى.

أما طرف اللسان، وطرف ظهر اللسان، واللثة العليا، وأصول الثنايا العلِّيا، وطرف اللسان بعد الأضراس، كل هذه المقاطع ليس لها دَخْل في إخراج الضاد، وإقحام هذه المقاطع يؤدي إلى اللَّحْن، كما سَأبَّيْته في الكلام على الصفات. أما الصِّفات اللازمة لحرف الضاد فستة: الجهر، الرخاوة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات، الاستطالة.

وسأقتصر في الكلام على ثلاثة من هذه الصفات لأهميتها وهي:

١ — الرِّخَاوَة، ومعناها: جريان الصوت عند النطق بالحرف، لضعف الاعتماد عليه في مخرجه. والمراد من جريان الصوت: إمكانية مدّ الصوت بالحرف في المخرج، ولا يتجاوز المخرج. غير أن الحروف متفاوتة في هذه الصفة، فالرخاوة في الضاد أقل من الطاء.

ويقابل صفة الرخاوة: صفة الشدّة، ومعناها: عدم جريان الصوت عند النطق بالحرف، لقوة الاعتماد عليه في مخرجه. وسبب شدة الصوت: هو انحباسه في المخرج، وانقطاعه فجأة، وعدم إمكانية مدّه مطلقاً.

وينبغي للقارئ أن يحترز عن إلصاق طرف ظهر اللسان بلثة الثنايا العليا، لأن ذلك يؤدي إلى انحباس الصوت، فتتولد صفة الشدّة التي لا تناسب حرف الضاد.

٢ — الإطباق، ومعناه: التصاق ظهر وسط اللسان بالحنك الأعلى — يعني شدّه قُرْبَه منه — وانحصار الريح بينهما.

قال العلامة المرعشي في رسالة «الضاد» ص ٢٧: «إن إعطاء الضاد إطباقاً أقوى كإطباق الطاء المهملة يزيلها عن مخرجها، إذ الإطباق الأقوى لا يكون إلّا بأن يلتصق ظهر اللسان على الحنك الأعلى التصاقاً محكماً، فيزول مع حافته عن الأضراس، ويصل رأسه إلى أصلي الثنيتين العلّيين، وذلك مخرج الطاء المهملة».

٣ — الاستطالة، ومعناها: امتداد الصوت بالحرف من أول حافة اللسان مما يحاذي آخر النواجد، إلى آخر الحافة مما يحاذي الضواحك. وإنما يمتد الصوت قليلاً بسبب تقوّس المخرج لتقوّس الفكّ الذي فيه الأضراس العلّيا، وامتداد الصوت طوْلاً، بخلاف حرف اللام فإنها وإن كان مخرجها فيه بعض الطول إلّا أن الصوت فيها معترّض لاشتراك أدنى حافتي اللسان معاً.

ووصف بعض العلماء الضاد بالتنفّسي، فإن كان مُرادهم بذلك هو وصفه بالاستطالة فصحيح، وإن اختلفت التسمية، أما إن كان المراد بالتنفّسي: انتشار الرّيح في الفم كما يحصل في الشين، فليس بصحيح.

ويمتاز الضاد عن سائر الحروف الأخرى بصفة الاستطالة، ويمتاز عن الطاء أيضاً بقلّة الرخاوة في الضاد، ويمتاز عن الطاء بإطباق أدنى من إطباق الطاء، وبالرخاوة، =

قال ابن الجَزَرِي في «التمهيد»^(١): «ليس في الحروف حرف يَعُسِّر على اللسان غيره». انتهى.

ويذكر بعض الكاتبين في هذا المقام حديثاً وهو: «أنا أَفْصَحُ مَنْ نطق بالضاد». وقد نصَّ كثير من الحفاظ والمحدثين، ومنهم العلامة ابنُ كثير^(٢) والمحقق ابن الجَزَرِي في «النشر»^(٣) على أن هذا الحديث موضوعٌ لا أصل له.

الثاني: مخرج اللام، فهي تخرج من أدنى إحدى حافتي اللسان — أي أقربها إلى مقدّم الفم بعد مخرج الضاد — إلى منتهى طرفه مع ما يحاذيها من لثة — أي لَحْمَة — الأسنان العليا.

= ويمتاز عن الدال بالرخاوة والاستعلاء والإطباق والاستطالة، ويمتاز عن اللام والذال والغين بالاستطالة وغيرها من الصفات، كما تقدّم في مبحث الصفات.

الخلاصة: قال الإمام مكِّي في «الرعاية» ص ١٨٤ و ١٨٥: «لا بُدَّ للقارئ من التحقُّظ بلفظ الضاد حيث وقعت، فهو أمر يقصّر فيه أكثر مَنْ رأيتُ من القراء والأئمة، لصعوبته على مَنْ لم يَدْرَب فيه. فلا بد للقارئ المجوّد أن يلفظ بالضاد مفخّمة مستعلية مطبّقة مستطيلة، فيظهر صوتٌ خروج الريح عند ضغط حافة اللسان بما يليه من الأضراس عند اللفظ بها، ومتى فرط في ذلك أتى بلفظ الظاء أو بلفظ الذال، فيكون مبدلاً ومغيّراً» انتهى.

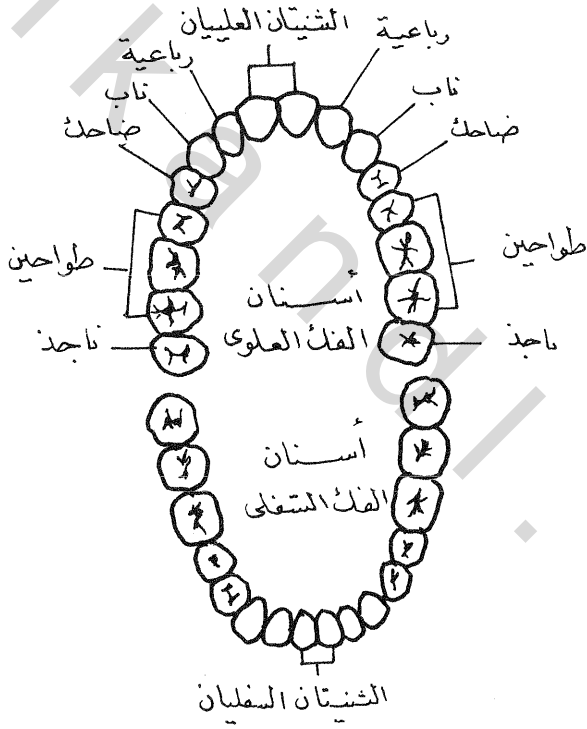
(١) ص ١٣٠.

(٢) ابنُ كثير المفسّر المشهور، هو عماد الدين أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير، الدمشقي الشافعي، ولد ببُصرى سنة ٧٠١، ثم انتقل إلى دمشق فخطبها. وتفقه على الشيخ برهان الدين الفزاري وغيره، وسمع الحديث ولازم المزي فأكثر عنه، حتى صار بارعاً في الحديث وغيره من العلوم كالفقه والتفسير.

وله تصانيف مفيدة أشهرها: «التفسير» و «البداية والنهاية» و «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» جمع فيه بين «تهذيب الكمال» و «الميزان»، وله رسالة في «التجويد». مات سنة ٧٧٤ رحمه الله تعالى. من «لحظ الأُلُحَاط» ص ٥٨ و ٥٩.

(٣) ٢٢٠: ١.

شكل (٢)
أسماء الأسنان في فم الإنسان



اقتبس هذا الشكل من كتاب «حق التلاوة» ص ٢١٦ بتصرف

وتخرج كالضاد من الجانبين، إلا أن خروجها من الأيمن أسهل وأكثر استعمالاً عكس الضاد، فكل منهما يخرج من إحدى حافته مع ما يليها من لحم الأسنان العليا. غير أن الضاد من الناجذ إلى الضاحك، واللام منه^(١) إلى الشّية.

قال بعض الكاتبيين^(٢): يتأتى إخراج اللام من كلتا حافتي اللسان: اليمنى واليسرى دفعة واحدة، إلا أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن، بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن.

وقال بعضهم: مخرجها من أول حافة اللسان إلى آخرها وهو رأس اللسان، مع ما يليها من لثة الحنك الأعلى. وهو لا يخرج عما قررنا. واللثة: هي اللحم المركب فيه الأسنان. وأما طرفه ففيه خمسة مخارج:

الأول: مخرج النون المتحركة بأية حركة، أو الساكنة المظهرة، فهي تخرج من طرف اللسان تحت مخرج اللام قليلاً مع ما يحاذيها من لثة الأسنان العليا.

وتقيّد النون بالمظهرة للاحتراز عن النون المدغمة بغنة^(٣) والنون المخففة، لأن مخرجهما الخيشوم، والنون حال إدغامها بغنة وحال إخفائها

(١) يعني من الضاحك، فيشمل: الضاحكين والتأبين والرباعيتين والشّيتين.

(٢) هو المارغني في «النجوم الطوالع» ص ٢١٠.

(٣) وأما المدغمة بدون غنة فمخرجها مخرج اللام إذا كان بعدها لام، ومخرج الرء إذا كان بعدها راء، لأنها حال إدغامها في اللام تقلب لاماً ثم تدغم في اللام بعدها، وحال إدغامها في الرء تقلب راءً ثم تدغم في الرء بعدها. (المؤلف). انظر الأمثلة ص ١٧٢.

من الحروف الفرعية كما تقدم^(١).

الثاني: مخرج الرء، فهي تخرج من طَرَف اللسان بعد مخرج النون، مائلة إلى ظهر اللسان قليلاً مع ما يحاذيها من لثة الأسنان العليا.

قال الإمام مكِّي في «الرعاية»^(٢): «الرء تخرج من مخرج النون غير أنها أدخلُ إلى ظهر اللسان قليلاً» والمراد من ظهر اللسان ظهره مما يلي رأسه، وظهره: صَفْحَتُهُ التي تلي الحَنَك الأعلى.

ويؤخذ مما سبق أن لكل من اللام والنون والرء مخرجاً جزئياً خاصاً به، وهذا مذهب الجمهور كما تقدم^(٣).

الثالث: مخرج الطاء والذال المهملتين والتاء المثناة، فالحروف الثلاثة تخرج من طَرَف اللسان مع أصْلَي الثَنِيَّتَيْنِ العلين، أي مع إصاق طرف اللسان بأصْلَي الثَنِيَّتَيْنِ المذكورتين مُصْعِداً إلى الحَنَك الأعلى.

الرابع: مخرج الصاد والسين المهملتين والزاي، فتخرج هذه الحروف الثلاثة من طرف اللسان مع ما بين الثَنِيَّتَيْنِ العلين والسفليين قريباً إلى طرف السفليين.

(١) ص ٤٨.

(٢) ص ١٩٥.

(٣) ص ٥١. وذكر الإمام ابن الجزري في «النشر» ٢: ١٠٩ تفصيلاً دقيقاً في التفريق بين الرء المفخمة والمرفقة في كيفية النطق بهما، فذكر أن الرء إذا انكسرت فإنها تمكَّن من طرف اللسان، فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك. ولا تمكَّن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان لثلاً يحصل التغليظ المنافر للكسرة. وتمكَّن إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمّة انتهى.

الخامس: مخرج الظاء المُشالة^(١) والذال المعجّمة والطاء المثلثة، فتخرج هذه الحروف الثلاثة من طرف اللسان مع طرفي الشفتين العلّيين.

المخرج الرابع: الشفتان، وفيهما مخرجان:

الأول: مخرج الفاء، فهي تخرج من باطن الشّفة السفلى مع طرفي الشّفتين العلّيين.

الثاني: مخرج الواو، والباء، والميم، فهي تخرج من بين الشفتين. مع انفتاح الشفتين وانفراجهما قليلاً في الواو، وانطباقهما في الباء والميم، لكن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم^(٢).

(١) الظاء المُشالة هي المعجّمة. وسُمّيت مُشالةً تفريقاً بينها وبين الضاد المعجّمة. لأنّ الظاء تكتب بوضع ألف عند مُلتقى طرفيها هكذا (ظ) بخلاف الضاد. والشّوّل في اللغة: الرّفع. ويقال: شالت الناقة ذَنبها: إذا رفعته. فكتابة الألف عند طرف الظاء هو بمثابة الشّوّل.

(٢) قال بعض المحقّقين في بيان الفرق بين الانطباق في هذه الأحرف الثلاثة: إنّ الباء بحرّية، والميم برّية.

وبيان هذا: أنّ لكلّ من الشفتين طرفان، طرفٌ يلي داخل الفم وفيه رطوبة وطراوة، وطرفٌ يلي البشرة إلى خارج الفم وفيه جفاف.

فالمنطبق من الشفتين عند الباء هو الطرف الذي يلي داخل الفم، والمنطبق عند الميم هو الطرف الذي يلي البشرة. وأما الواو — غير المدية — فتخرج من بين الشفتين مع انفتاحهما. وانظر تفصيلاً آخر في «نهاية القول المفيد» ص ٤٦.

هذا، وينبغي التنبيه هنا على: أنّ المراد من أنّ الواو تخرج بانفتاح الشفتين، ليس معناه: إخراجها بتمطيط الشفتين، بل يجب تدوير الشفتين، والفرجة التي تبقى بعد تدويرهما هي التي يعبرون عنها: بانفتاح الشفتين، فهو خلاف إطباقهما عند الباء والميم.

ويعجبني قول العلامة المالقي في «الدر النّير» ١٦:٢: إنّ الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو. إلّا أنّ الشفتين تنطبقان بالباء والميم، وتنفتحان مُقَبَّبتين بالواو. فقوله: «مُقَبَّبتين» تعبير صحيح ودقيق لكيفية النطق بالواو.

ونقل صاحبُ «نهاية القول المفيد»^(١) عن المَرَعِشِيِّ^(٢) أنه قال: «المرادُ من انفتاحهما في الواو: انفتاحهما قليلاً، وإلاّ فهما ينضمّان في الواو، ولكن لا يصل انضمامُهما إلى حدّ الانطباق، وانضمامُهما في الواو المدية أقلّ من انضمامهما في الواو غير المدية». انتهى.

والمراد بالواو هنا غيرُ المدية، وهي المضمومة والمفتوحة والمكسورة، والساكنة بعد فتح، أما المدية فخرجها من الجوف كما سبق.

المخرج الخامس: الخيشوم، وهو أقصى الأنف^(٣)، وفيه مخرج واحد، ويخرج منه أحرف الغنة، وهي النون الساكنة والتنوين حال إدغامهما بغنة، وإخفائهما، والنونُ والميمُ المشدّدان، والميمُ الساكنة المدغمة في

(١) ص ٤٦. وصاحبه هو العلامة الشيخ محمد مكي نصر الجريسي، عالم كبير في التجويد والقراءات، له «نهاية القول المفيد في علم التجويد» فرغ من تأليفه سنة ١٣٠٥، وهو كتاب مشهور أجاد فيه، ولخصه من أشهر شروح «المقدمة الجزرية» وغيرها من الكتب. ومصنف هذا الكتاب الشيخ الحصري، يعتمد كثيراً على كتاب الشيخ محمد مكي. رحمهما الله تعالى. وانظر «هداية القارئ» ص ٧٣٥.

(٢) انظر «جهد المقلّ» ص ٢٠. والمَرَعِشِيُّ هو محمد بن أبي بكر، المعروف بساجقلي زاده. فقيه حنفي من العلماء، مشارك في العلوم، أصله من مرعش: إحدى مدن تركيا. له مصنفات في الأصول والمنطق والفرائض والتجويد. منها «جهد المقلّ» و«بيان جهد المقلّ» كلاهما في التجويد و«رسالة الضاد» مشهورة و«نشر الطوالع» و«ترتيب العلوم»، مات سنة ١١٤٥، رحمه الله تعالى. من «الأعلام» ٦: ٦٠.

(٣) وهو خرّق الأنف المنجذب إلى داخل الفم. وقال مكي في «الرعاية» ص ٢٤٠: الخيشوم الذي يخرج منه الغنة: هو المركب فوق غار الحنك الأعلى، فهو صوت يخرج من ذلك الموضع.

مثلها، والمخفأة عند الباء^(١).

وعلل بعض العلماء خروجَ النون والميم في الأحوال السابقة من الخيشوم: بأن النون والميم ينتقلان من مخرجهما الأصلي إلى الخيشوم،

(١) الواقع الذي يشهد له النطق السليم: أن النون والميم في حالات الغنة المذكورة لا يتحوّل مخرجهما إلى الخيشوم، بل فيه تفصيل، وهو:

١ - أن النون الساكنة والتنوين في حالة الإدغام بغنة في حروف (ي م و) ينتقل مخرجهما إلى مخرج الحرف المدغم فيه، فيقلبان ياءً عند إدغامهما في الياء، وميماً عند إدغامهما في الميم، وواواً عند إدغامهما في الواو، مع بقاء غنة الحرف المدغم.

هذا هو معنى الإدغام. انظر ما سيأتي ص ١٧٢.

٢ - أن النون الساكنة والتنوين في حالة الإخفاء عند الحروف الخمسة عشر، يظل مخرجهما في حالة متوسطة بين المخرج الأصلي وبين مخرج الحرف الذي أُخفيا عنده، فيكون اعتماد اللسان على مخارج هذه الحروف أقوى من اعتماده على مخرج النون.

٣ - الميم المخفأة عند الباء في القلب والإخفاء الشفوي يكون مخرجها متوسطاً بينها وبين الباء.

٤ - أما النون والميم المشدّدتان، والنون الساكنة والتنوين في حالة الإدغام بغنة في النون، وكذلك الميم الساكنة المدغمة في مثلها، أقول في هذه الحالات يظل مخرجها ثابتاً في محلّه، الذي هو طرف اللسان بالنسبة للنون، والشفقتان بالنسبة للميم.

فالحاصل: أن الخيشوم هو مخرج لصفة الغنة لا لحروفها. انظر «هداية القارئ» ص ١٨٣ - ١٨٥.

وقال علي القارئ في «المنح الفكرية» ص ١٤ و ١٥ «عدّ الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو من إشكال، لأن الغنة صوت أغنّ لا عمل للسان فيه، فكان اللائق ذكرها مع الصفات، لا مع مخارج الذوات». انتهى.

حيث إن كل حرف إذا أدغم في الثاني صار مركباً من حرفين: مُدْغَم ومَدْغَم فيه، فالمدغم: هو الحرف الأول، والمدغم فيه: هو الحرف الثاني.

فإذا كان الإدغام بَغْنَةً فإن الحرف الأول يكون مخرجه الخيشوم، والحرف الثاني يكون باقياً في مخرجه. وإن كان الإدغام بغير غنة فإن الأول يَدْخُل في الثاني ويُنْطَق بهما حرفاً واحداً مشدداً، مع بقاء الحرف الثاني وهو المدغم فيه في مخرجه.

قال في «النَّشْر»^(١): «فإن هذين الحرفين يتحولان عن مخرجهما الأصلي إلى الخيشوم كما تتحول حروف المد عن مخرجها الأصلي إلى الجوف».

وأما قولهم: إن النون تخرج من طرف اللسان والميم من الشفتين: فالمراد بهما النون والميم المتحركتان أو الساكتتان في حالة الإظهار، والمراد بهما هنا الساكتتان في حالتي الإخفاء والإدغام بَغْنَةً.

والخلاصة أن للنون والميم مخرجين: مخرجاً حال التشديد، والإدغام بَغْنَةً، والإخفاء، وهو الخيشوم. ومخرجاً حال الإظهار والتحريك.

وقد يقال: إن اللسان لا بد من عمله في النون والتنوين حتى في حال إخفائهما وإدغامهما بَغْنَةً، وإن الشفتين لا بد من عملهما في الميم حتى في حال إخفائها وإدغامها بَغْنَةً، وإن الخيشوم لا بد من عمله في النون والتنوين والميم حتى في حال إظهار هذه الحروف أو تحريكها، فما السر في قَصْر عمل اللسان على حال إظهار النون والتنوين أو تحريكهما، وقصر عمل الشفتين على حال إظهار الميم أو تحريكها، وقصر عمل الخيشوم على أحوال التشديد، والإخفاء، والإدغام بَغْنَةً؟

وقد أجاب عن ذلك العلماء بأنه لما كان عمل اللسان في حال إظهار النون والتنوين أو تحركهما أكثر من عمل الخيشوم: قُصِرَ العمل على اللسان وجُعِلَ مخرجاً للنون والتنوين في هذين الحالين. ولما كان عمل الشفتين في حالَي إظهار الميم أو تحركها أكثر من عمل الخيشوم: قُصِرَ العمل على الشفتين وجُعِلتا مخرجاً للميم في هذين الحالين.

ولما كان عمل الخيشوم في حال إخفاء النون والتنوين، وإدغامهما بَغْنَةً، وفي حال إدغام الميم في مثلها بَغْنَةً، وفي حال إخفائها عند الباء، وفي حال تشديد النون والميم، أقول: لما كان عمل الخيشوم في هذه الأحوال أكثر من عمل غيره: قُصِرَ العمل على الخيشوم وجُعِلَ مخرجاً للنون والميم في الأحوال المذكورة.

• • •

أَلْقَابُ الْحُرُوفِ

هي عَشْرَةُ أَلْقَابٍ، لَقَّبَهَا بِهَا إِمَامُ النِّحَاةِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ^(١) شَيْخُ سَيْبَوَيْهِ، وَأَخَذَ هَذِهِ الْأَلْقَابَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا الْحُرُوفُ. وَنَسَبَ كُلَّ حَرْفٍ إِلَى مَكَانٍ خَرُوجِهِ، وَهَذِهِ الْأَلْقَابُ كَمَا يَلِي:

جَوْفِيَّةٌ، هَوَائِيَّةٌ، حَلْقِيَّةٌ، لَهَوِيَّةٌ، شَجَرِيَّةٌ، نِطْعِيَّةٌ، لِثْوِيَّةٌ، أَسْلِيَّةٌ، ذَلْقِيَّةٌ أَوْ ذَوْلَقِيَّةٌ، شَفْوِيَّةٌ أَوْ شَفْهِيَّةٌ.

فَالجَوْفِيَّةُ وَالْهَوَائِيَّةُ: هِيَ حُرُوفُ الْمَدِّ الثَّلَاثَةِ، وَلُقِّبَتْ بِذَلِكَ وَنَسَبَتْ إِلَى الْجَوْفِ وَالْهَوَاءِ لِأَنَّ مَبْدَأَ أَصْوَاتِهَا مَبْدَأُ الْحَلْقِ، ثُمَّ تَمْتَدُّ الْأَصْوَاتُ وَتَمَرُّ عَلَى كُلِّ جَوْفِ الْحَلْقِ وَالْفَمِ، وَهُوَ الْخَلَاءُ الدَّاخِلُ فِيهِ، فَلَيْسَ لِهِنَّ حِيزٌ مُحَقَّقٌ يَنْتَهِيْنَ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ لِسَائِرِ الْحُرُوفِ، بَلْ يَنْتَهِيْنَ بِانْتِهَاءِ الْهَوَاءِ أَعْنِي هَوَاءَ الْفَمِ وَهُوَ الصَّوْتُ، وَلِذَلِكَ يَقْبَلْنَ الزِّيَادَةَ عَلَى مَقْدَارِ الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ، لِأَنَّهُنَّ دُونَ مَخَارِجِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَإِنَّهَا مُسَاوِيَةٌ لِمَخَارِجِهَا.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهَذِهِ الْحُرُوفُ بِالصَّوْتِ أَشْبَهُ، وَلَوْلَا تَصَعُّدُ الْأَلْفِ وَتَسْفُلُ الْيَاءِ، وَاعْتِرَاضُ الْوَاوِ بَيْنَ الصُّعُودِ وَالتَّسْفُلِ: لَمَا تَمَيَّزَتْ عَنِ الصَّوْتِ الْمَجْرَدِ.

(١) فِي أَوَّلِ كِتَابِ «الْعَيْنِ» ١: ٥٨.

وحيث كانت الألف ساكنةً وكان ما قبلها مفتوحاً دائماً كانت هوائية دائماً. وأما أختاها من الواو والياء فلا يكون كل منهما هوائياً إلا إذا سَكَنَا، وجانسهما ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء، فحينئذ يكون لهذه الحروف لَقَبَان، تلَقَّب بالجوفية وبالهوائية.

وتسمّى هذه الحروف أيضاً حروفَ مَدٍّ ولين، لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها. فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصَلَبَ.

والْحَلْقِيَّة: هي الأحرف الستة المعروفة التي هي الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، ولُقِّبَت بذلك ونسبت إلى الحلق لخروجها منه.

وَاللَّهَوِيَّان: ويقال: اللَّهَوِيَّان أيضاً — لأن الحرف يُوْنُث ويذَكَّر — وهذا لقب القاف والكاف، يقال لكل منهما لَهَوِيَّة نظراً لتأنيث الحرف، وَلَهَوِيَّ نظراً لتذكيره. فيقال القاف أو الكاف لَهَوِيَّة أو لَهَوِيَّ نسبة إلى اللَّهَاءَ لأنهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاء. وهي — كما في «القاموس»^(١) — اللَّحْمَةُ الْمُشْرِفَةُ عَلَى الْحَلْق^(٢)، أو ما بين منقَطَع أصل اللسان إلى منقَطَع الْقَلْب من أعلى الفم، وتُجْمَع على لَهَوَات وَلَهِيَّات، وَلِهَيَّ وَلِهِيَّ، وَلِهَاء وَلِهَاء. انتهى من «القاموس».

وَالشَّجَرِيَّة: — بسكون الجيم — لقب للحروف الثلاثة: الجيم والشين والياء. ولقبت بذلك لخروجها من شَجَرِ الفم — بسكون الجيم — وهو منقَطَح ما بين اللَّحْيَيْن.

(١) مادة (لهي) ص ١٧١٧.

(٢) أو اللَّحْمَةُ الْمُتَدَلِّيَّة من أعلى الفم، في أوَّل الْحَلْق.

وقال في «القاموس»^(١): والشَّجَرُ: مخرج الفم أو مؤخره أو ما انفتح من منطبق الفم أو ملتقى اللِّهْزَمَتَيْنِ^(٢)، أو ما بين اللَّحْيَيْنِ^(٣)، ويجمع على أشجارٍ وشُجُورٍ وشِجار. انتهى.

والذَّلْقِيَّة: ويقال لها: الذَّوْلَقِيَّة، لقبٌ للحروف الثلاثة: اللام والنون والراء، ولقبت بذلك نسبة لموضع خروجها وهو طَرَفُ اللسان، إذ طَرَفُ كل شيء ذَلْقُهُ.

قال في القاموس^(٤): «وذَلَقُ كلِّ شيءٍ وذَلَقَتُهُ، ويحرِّك^(٥)، وذَوَّلَقُهُ: حدّه، وذَوَّلَقَ اللسان والسَّنان: طرفُهما، والحروف الذُّلُقُ: حروف طَرَفِ اللسان والشفة، ثلاثة ذَوَّلَقِيَّة: اللام والراء والنون، [وثلاثة شفوية: الباء والفاء والميم]» انتهى.

والنَّطْعِيَّة: — بكسر النون وفتح الطاء — لقبٌ للحروف الثلاثة: الطاء والذال المهملتين والتاء المثناة. نسبت إلى نِطْع — بكسر النون وفتح الطاء بوزن عِنَب — وهو ما ظَهَرَ من الغار الأعلى^(٦) فيه آثار كالتحزيز، ويجمع على

(١) مادة (شجر) ص ٥٣٠.

(٢) اللِّهْزَمَةُ: عظم ناتئ عند زاوية عظم الحَنَك، تحت الأذن من اليمين والشمال.

(٣) اللَّحْيُ: عظم من جانب الفك، من اليمين أو الشمال، من أسفل، وفيه مغارز الأسنان السفلى. وتثبت عليه اللَّحْيَةُ من الخارج.

(٤) مادة (ذلَق) ص ١١٤٣.

(٥) أي اللّام، فيقال: ذَلَقَ وذَلَّقَ.

(٦) غار الفم: هو التجويف العميق داخل الفك في مقدّم الفم، فما كان من أعلى كالسَّقْفِ للفم فهو الغار الأعلى، والجلدة الملتزمة بالعظم الناتئ في أعلى الغار تسمّى «النطع» وهذه الجلدة فيها آثار كالتحزيز — يعني خطوط مستطيلة كأنها شقوق —.

وأما الغار الأسفل: فهو الذي في قعر الفم تحت اللسان.

نُطَوِّع، لمجاورة مخرجها النَّطْعَ، وقد عرفته.

وقال بعض الكاتبين: سميت بذلك لخروجها من نِطْع أي: جلد غار الحنك الأعلى وهو سَقْفُهُ، وقال بعضهم^(١): لخروجها من اللثة المجاورة لنِطْع الفم. وهذا أحسن ما قيل.

والأَسْلِيَّة: لقب للحروف الثلاثة: الصاد والسين والزاي، ولقبت بذلك لخروجها من أَسْلَةِ اللسان وهي طرفه أو مُسْتَدِقُّه، أي ما دَقَّ منه.

واللُّثْوِيَّة: لقب للحروف الثلاثة: الظاء والذال المعجمتين والثاء المثلثة. لقبت بذلك ونسبت لِلثَّة، لمجاورة مخرجها للثَّة، وهي: اللحم المركَّب فيه الأسنان. وتجمع على لِثَّات.

والشَّفَوِيَّة أو الشَّفَهِيَّة: لقب للحروف الأربعة: الفاء والواو، والباء، والميم. لقبت بذلك لخروجها من الشَّفَّة.

• • •

(١) هو الغُرْيَانِي فِي «العقد الفريد» ص ٢٩.

صِفَاتُ الحُرُوفِ

قال صاحب «نهاية القول المفيد» ناقلاً عن مُلّا علي قارىء في «شرح الجَزَرية» وعن غيره^(١): «اعلم أن المخرج للحرف كالميزان، تُعرف به ماهيته وكميته. والصفة كالمَحَكِّ والناقِد^(٢) تُعرف بها هيئته وكيفيته.

فبيان مخرج الحرف يعرف مقداره فلا يُزاد فيه ولا ينقص، وإلّا كان لَحْنًا. وبيان صفته تعرف كيفيته عند النطق به من سليم الطبع، كَجَرِي الصوت وعدمه.

وتحقيق ذلك: أن الهواء الخارج من الرئة — وهو موضع النَّفَسِ، وللقلب كالغِشاء — إن خرج بدفع الطبع من غير أن يُسَمَعَ يسمّى «نَفْسًا» بفتح الفاء، وإن خرج بالإرادة وعَرَضَ له تموج يُسَمَع بسبب تموج جسمين يُسمّى «صَوْتًا».

وإن عرض للصوت كصفاتٍ مخصوصة بسبب اعتماده على مقطع أي: مخرج محقّق، وهو الذي ينقطع فيه الصوت، كجزء من الحلق، أو اللسان،

(١) انظر «نهاية القول المفيد» ص ٤١. و «المنح الفكرية» ص ١٥، ١٦.

(٢) المَحَكِّ والناقِدُ: حَجَرَان. فالمَحَكُّ: يُحَكُّ به الذَّهَب لمعرفة عياره، ويستعمله الجوهريّ. والناقِد: تحكُّ به الدراهم لمعرفة الزائف من الصحيح، ويستعمله الصَّرَاف.

أو الشفتين، أو الخيشوم، أو اعتماده على مخرج مقدّر: وهو الذي لم ينقطع فيه الصوت بل قدّروا له جوف الحلق والفم: سُمي ذلك الصوت «حُرُوفاً».

وإن عرض للحروف كصفات أخر بسبب جري الصوت وعدمه، أو قوة الاعتماد على المخرج وعدمها، أو نحو ذلك سميت تلك الكيفيات «صفات».

ثم إن النَّفس الخارج إن تكيّف بكيفية الصوت، وكان ذلك الصوت قوياً كان الحرف مجهوراً، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان ذلك الحرف مهموساً.

وإذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصاراً تاماً حتى لا يكون له جريان أصلاً سُمي الحرف شديداً، فإذا وقفت على «حَجَج» مثلاً وجدت صوتك محصوراً، حتى لو أردت مدّ صوتك لا تستطيع إلى ذلك سبيلاً. وأما إذا جرى جرياناً تاماً بحيث لا يكون له انحصار أصلاً فإن ذلك الحرف يسمّى رخواً، كما لو وقفت على «العرش» فإنك تجد صوت الشين جارياً تستطيع أن تمده حيث شئت.

فإن لم يكن الانحصار تاماً، ولا الجري كاملاً فإن هذا الحرف يكون متوسطاً بين الشدة والرخاوة، كما لو وقفت على «الظلّ» فإنك تجد أن صوتك لا ينحصر انحصاره في الوقف على «حَجَج»، ولا يجري جريه في الوقف على «العرش»، بل يكون معتدلاً متوسطاً، وقس ما لم نذكره على ما ذكرناه.

ثم قال^(١): «اعلم أن لهذه الصفات ثلاث فوائد:

(١) أي صاحب «نهاية القول المفيد» ص ٤٢.

الأولى: تمييز الحروف المشتركة في المخرج، قال الإمام ابنُ الجَزَري^(١): «كل حرف شارك غيره في المخرج فإنه لا يمتاز عنه إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في الصفات فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج، ولولا ذلك لَاتَّحَدَثُ أصواتُ الحروف في السَّمْع، فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى، ولَمَّا تميزت ذواتها».

وهذا معنى قول المازني^(٢): «إِذَا هَمَسَتْ وَجَهَرَتْ، وَأَطْبَقَتْ وَفَتَحَتْ: اختلفت أصواتُ الحروف التي من مخرج واحد».

وقال الرُّمَّاني^(٣) وغيره: «لولا الإطباق لصارت الطاءُ ذالاً، لأنه ليس بينهما فرق إلا الإطباق، ولصارت الطاءُ ذالاً، ولصارت الصادُ سيناً».

الفائدة الثانية: معرفة القوي من الضعيف، ليعلم ما يجوز إدغامه وما لا يجوز. فإن ما له قوة ومَزِيَّة على غيره لا يجوز إدغامه في ذلك الغير، لئلا تذهب تلك المزية.

(١) انظر «النشر» ١: ٢١٤ و«الرعاية» ص ١٤٣.

(٢) المازني بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، المازني الشيباني البصري، روى عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد، وهو شيخ المبرّد. ولم يكن بعد سيويه أعلم بالنحو منه. وكان يقول: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَصْنِفَ كِتَاباً كَبِيراً فِي النُّحُو بَعْدَ «كِتَابِ» سِيَوِيهِ، فَلْيَسْتَحِ!

مات سنة ٢٤٩ تقريباً رحمه الله تعالى. من «بغية الوعاة» ١: ٤٦٣.

(٣) الرُّمَّاني علي بن عيسى، أبو الحسن الوراق، كان علامة في العربية والأدب. ولد سنة ٢٧٦ وأخذ النحو عن الزجاج وابن دريد وابن السراج، وتبحّر في علم النحو، وكان يمزج النحو بالمنطق. صنف «شرح أصول ابن السراج» و«شرح كتاب سيويه» و«شرح المقتضب للمبرّد» و«معاني الحروف»، وغيرها. مات ٣٨٤ رحمه الله تعالى. من «بغية الوعاة» ٢: ١٨٠.

الفائدة الثالثة: تحسينُ لفظ الحروف المختلفة المخارج.

فقد اتضح لك بهذا أن ثمراتِ معرفة الصفات: التمييزُ، والتحسين، ومعرفةُ القوة والضعف، فسبحان مَنْ دَقَّتْ في كل شيء حكمته». انتهى.

والصفة في اللغة: ما يقوم بغيره كالعلم والجهل، والفرح والحزن، والصبر والجزع، وما إلى ذلك من الصفات التي تقوم بالإنسان. وكالسواد والبياض، والزُرْقَة والاصفرار، إلى غير ذلك من الصفات التي تقوم بالإنسان وغيره، فلا فرق في الصفة بين أن تكون معنوية أو حسية^(١).

وفي الاصطلاح: كيفيةٌ يُوصَفُ بها الحرف عند حلوله في مخرجه، وتوجب مراعاتها تحسينَ النطق بالحرف. كالهَمْسِ، والجهر، والاستعلاء، والاستفال، إلى غير ذلك.

وبهذه الصفات تميّز الحروف المشتركة في المخرج بعضها من بعض.



(١) المراد بالصفة المعنوية: هو الشيء الذي يُدْرِك وجوده بالذهن فَحَسَب، من غير أن يكون له وجود مادي محسوس فلا يمكن رؤيته ولا لَمَسُه، كصفة العلم والشجاعة والفرح والحزن. وعكسها الصفة الحسّية، وهي التي تدرك بإحدى الحواس الخمس. وصفات الحروف كلّها معنوية.

تقسيم الصفات

تنقسم الصفات باعتبار اللزوم والعروض إلى قسمين:
القسم الأول: الصفات الذاتية اللازمة للحرف، بحيث لا تنفك عنه مطلقاً، سواء كان ساكناً أم متحركاً بأية حركة.
القسم الثاني: الصفات العرضية التي تعرض للحرف حيناً وتفارقه حيناً.

فأما الصفات الذاتية: فقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في عددها على مذاهب متعددة، والذي جَنَحَ إليه إمام الفن العلامة ابنُ الجَزَري^(١): أنها سبع عشرة صفة، وقد اقتفى أثره جمهورٌ من أتى بعده من العلماء، فعُدَّوها سبع عشرة أيضاً^(٢). ولنبدأ ببيان الصفات الذاتية وما يتعلق بها، ثم نشي بيان الصفات العرضية إن شاء الله تعالى^(٣) فنقول:

(١) انظر «النشر» ١: ١٩٨.

(٢) وعدّها الإمام الشاطبي ١٦ صفة، لأن صِفَتَيْ: الإِذْلاق والإِصْصات لا دخل لهما في تجويد الحروف، كما أوضحه المصنف فيما سيأتي ص ٩٧. وجعل الإمام الشاطبي صفة التوسط صفة مستقلة، وهذا ما ذهب إليه المصنف هنا - ص ٨٦ - وعليه فتكون عدد الصفات الذاتية عند المؤلف ٢٠ صفة على الصحيح. وهي الإحدى عشرة المتضادة، وتسع من غير المتضادة بزيادة: الغنة والخفاء.

(٣) ص ١٤٧.

تنقسم الصفات الذاتية بحسب التقابل وعدمه إلى قسمين: قسم له ضِدٌّ، وهو خمسُ صفات، وضدّه كذلك^(١)، وقسم لا ضِدَّ له وهو سبع صفات.

فالصفات الخمسُ التي لها ضِدٌّ: الهمسُ وضدّه الجهر، والشدة وضدّها الرّخاوة^(٢)، والاستعلاء وضدّه الاستفال، والإطباق وضدّه الانفتاح، والإذلاق وضدّه الإصمات، فتلك عشر صفات.

والصفات التي لا ضد لها سبعٌ وهي: الصّفير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة^(٣).

فتكون جملة الصفات سبع عشرة صفة كما ذكرنا. وعلى هذا لا يكون التوسط بين الشدة والرخاوة صفةً، وهذا مذهبُ ابن الجَزَري ومَنْ حذا حذوه، والذي أراه أن التوسط صفة مستقلة، لأن حقيقته تُغيّر حقيقة غيره من الصفات، كما ستقف على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى^(٤).

واعلم أن كل حرف من حروف الهجاء لا بد أن يتصف بخمس صفات من المتضادة، فيتصف بالهمس أو الجهر، وبالشدة أو الرّخاوة أو التوسط، وبلاستعلاء أو الاستفال، وبالإطباق أو الانفتاح، وبالإذلاق أو الإصمات، فيكمل له خمس صفات.

(١) يعني خمس صفات أيضاً.

(٢) وبين الشدة والرخاوة صفة البينية وهي التوسط، فهي مضادةٌ لطرفيها على قول صاحب «هداية القارىء» ص ٨٠، ومضادة للرخاوة فقط على قول المؤلف هنا ص ١١٧. وهو الأصح.

(٣) وبإلحاق صفتي الغنة والخفاء اللازمتين يصير عدد الصفات غير المتضادة تسع صفات.

(٤) انظر ص ٨٦.

وأما غير المتضادة فقد يتصف منها بصفة، وقد يتصف بصفتين، وقد لا يتصف منها بشيء، فحينئذ لا تَقِلُّ صفات أي حرف عن خمس صفات، ولا تزيد عن سبع، وسيأتي تفصيل ذلك كله، إن شاء الله تعالى^(١).

وهاك معنى كلِّ صفة لغةً واصطلاحاً وعددَ حروفها:

الصفة الأولى: الهمس، ومعناه في اللغة: الخفاء. وفي الاصطلاح: خفاء التصويت بالحرف، لضعفه وضعف اعتماده على مخرجه، وجريان النفس معه حال النطق به.

وحروفه عشرة مجموعة في قول بعضهم: «سَكَتَ فَحَثَّ شَخْصٌ»^(٢) وهي: السين، والكاف، والتاء المثناة، والفاء، والحاء، والثاء المثناة، والهاء، والشين، والخاء، والصاد.

ووصفت هذه الحروف بالهمس وقيل لها: حروف مهموسة، لضعفها وضعف الاعتماد عليها في مخرجها، حتى إنها لم تقوَ على منع النفس من الجري معها، فبسبب ذلك صار فيها نوعُ خفاء.

وينبغي أن تعلم أن هذه الحروف ليست في مرتبة واحدة في الهمس، بل بعضها فيه نوع من القوة لم يكن في البعض الآخر، وبعضها أضعف من بعض.

فالصاد المهملة والخاء المعجمة أقوى من غيرهما، لأن في الصاد إطباقاً واستعلاءً وصَفيراً، وكلّها من صفات القوة، وفي الخاء استعلاء،

(١) انظر ص ١١٥ وما بعدها.

(٢) أي: فحَثَّ شخص على الكلام. وهو أحسن من قولهم: «فحَثَّ شخص سَكَت» لأن السكوت أحسن من الكلام، إلّا إذا كان لفائدة.

والكاف والتاء المثناة أقوى من باقي الحروف — غير الصاد والخاء — لما فيهما من الشدة، وهي من صفات القوة.

وأضعف الحروف المهموسة الفاء، والحاء، والثاء المثلثة، والهاء، إذ ليس فيهنّ صفة قوة، وأضعفها الهاء، ولشدة ضعفها وخفائها قوّوها بالصّلة.

الصفة الثانية: الجَهْرُ، ومعناه في اللغة: الصوتُ القوي الشديد. وفي الاصطلاح: انحباسُ جَرِي النفس عند النطق بالحرف، لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه.

وحروفه تسعةَ عَشَرَ حرفاً، وهي ما عدا حروفِ الهمس العشرة المتقدمة.

وهذه الحروف التسعة عشر لقوتها في نفسها، وقوة الاعتماد عليها في موضع خروجها لا تخرج إلّا بصوت قوي شديد يمنع النفس من الجري معها عند النطق بها، وبهذا الاعتبار سُمّيت مجهورة. وبعض هذه الحروف أقوى في الجهر من بعض، على حَسَب ما في الحرف من صفات القوة، فالطاء أقوى من الدال وإن اشتركا في قوة الجهر، لانفراد الطاء بالإطباق والاستعلاء والتفخيم.

الصفة الثالثة: الشدة، ومعناها في اللغة: القوة. وفي الاصطلاح: كمالُ انحباسِ جَرِي الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة اعتماده على مخرجه.

ويظهر هذا الانحباس عند إسكان الحرف^(١)، سواءً انحبس معه النفس

(١) يعني أن الانحباس أظهر في حالة الإسكان، منه في حال التحريك، مثل غَنَّة الميم والنون، هي ثابتة في حالتي التحريك والسكون، لكنها في حالة السكون أظهر.

كما في الأحرف الجهرية الشديدة — وهي ستة أحرف: الهمزة وحروف القلقة — أم لا، كما في الكاف والتاء الشديديتين المهموسيتين، وبذلك عُلِمَ الفرق بين الصّوت والنفس.

وحروف الشدة ثمانية جمعت في قول بعضهم: «أَجِدُ قَطٍ بَكَتْ»^(١) وهي: الهمزة، والجيم، والذال، والقاف، والطاء، والباء، والكاف، والتاء.

وإنما وصفت هذه الحروف بالشدة، لمنعها النفس أن يجري معها، لقوتها في مخارجها، قال ابن المصنف^(٢): سميت هذه الحروف شديدة لمنعها الصوت أن يجري معها، لأنها قَوِيَتْ في مواضعها فلزمتها.

وقال في «العقد الفريد»^(٣): سميت شديدة لقوتها في نفسها، وانحباس الصوت والنفس عند النطق بها.

وموجَز القول: أنها سميت شديدة لاشتداد حروفها في مخارجها حتى

(١) «قَطٌ» اسم امرأة، فبكت مرة فقال زوجها: أجد قَطٍ بكت. انظر «نهاية القول المفيد» ص ٤٦.

(٢) يعني ابنُ ابنِ الجزري في «الحواشي المفهومة شرح المقدمة» الجزرية. واسمه أحمد بن محمد بن محمد بن محمد، أبو بكر، ابن الجزري، ولد سنة ٧٠٨ بدمشق، وتلقى علم القراءات على شيوخ عصره ومنهم والده العلامة الإمام ابن الجزري، وحفظ كثيراً من المنظومات، وشرح «طية النشر» و«المقدمة الجزرية» و«مقدمة علوم الحديث» الثلاثة من تصانيف والده، وقال عنها والده: إنها في غاية الحُسْن. وكان أكثر مقامه بدمشق، وتولى بها التدريس والإقراء في الجامع الأموي والمدرسة الصلاحية والأتابكية وغيرهما. مات بعد أبيه بقليل. رحمهما الله تعالى. انظر «غاية النهاية» ١: ١٢٩ و «الضوء اللامع» ٢: ١٩٣.

(٣) ص ٤١.

منعت الصوت أن يجري معها عند اللفظ بها. ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد «أَج» «أَد» فلا يجري الصوت في الجيم، ولا في الدال، وكذلك أخواتهما، فلما اشتدَّ الحرف في موضعه ومنع الصوت أن يجري معه سُمي حرفاً شديداً.

وهذه الحروف الشديدة متفاوتة في القوة، فإذا كان مع الشدة استعلاءً، وجَهْرٌ، وإطباقٌ: كان ذلك غاية القوة، كالطاء، ففيها اجتمعت الصفات الأربع: الشدة، والجهر، والاستعلاء، والإطباق، فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية تكون قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه.

الصفة الرابعة: الرِّخَاوَةُ^(١)، ومعناها في اللغة: اللين. وفي الاصطلاح: لين الحرف وجريان الصوت عند التلفظ به، لضعفه وضعف الاعتماد عليه في مخرجه.

وحروفها ستة عشرة حرفاً، وهي ما عدا حروف الشدة الثمانية السابقة، وحروف التوسط الخمسة الآتية.

ووصفت هذه الحروف بالرِّخَاوَةِ للينها، وضعف الاعتماد عليها، فلم تقوَ على منع الصوت من الجري معها.

الصفة الخامسة: التوسط بين الشدة والرخاوة، والتوسط معناه في اللغة: الاعتدال. وفي الاصطلاح: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف.

وحروفه خمسة، جمعها بعضهم في قوله^(٢): «لِنْ عُمَر» وهي: اللام، والنون، والعين، والميم، والراء.

(١) الرخاوة: يجوز فيها تثليث الرّاء والكسر أشهر، كما نصّ عليه العلامة علي القاري في «المنح الفكرية» ص ١٦. فيقال: الرِّخَاوَةُ، والرُّخَاوَةُ، والرِّخَاوَةُ.

(٢) هو ابن الجزري في «المقدمة». بقوله: «وبين رخوٍ والشديد لِنْ عُمَر».

ووصفت هذه الحروف بالتوسط لتوسط أمر الصوت والنفس معها، حيث أنهما لم يُنحبسا مع هذه الحروف انحباسهما مع حروف الشدة، ولم يجريا معها جريانها مع حروف الرخاوة، بل يكونان في حال متوسطة بين الانحباس والجري.

قال بعض الكاتيبين^(١): وبالمثال يظهر الفرق، فلو نطقت بالميم ساكنة بأن وقفت على «الحج» لوجدت صوتك راكداً محصوراً، ولو أردت أن تمده لم يمكنك. ولو نطقت بالسين ساكنة كأن وقفت على «الناس» لوجدت صوتك جارياً غير محصور، تستطيع أن تمده حيث تريد. ولو نطقت باللام ساكنة بأن وقفت على «يعمل» لوجدت صوتك بينَ بينَ، أي ليس محصوراً انحصاره مع الشدة، ولا جارياً جريانه مع الرخاوة^(٢)، بل يكون في حال متوسطة بين الصفتين: الشدة والرخاوة.

واعلم أن كلاً من حروف الشدة وحروف الرخاوة ينقسم إلى مجهورة ومهموسة.

أما الشديدة المجهورة فهي ستة أحرف: الهمة وحروف (قُطْبُ جَد)، وأما الشديدة المهموسة فالكاف والتاء الفوقية.

وأما الرخوة المجهورة فثمانية أحرف: الضاد، والطاء، والذال، والغين المعجمة، والزاي، والألف، والواو، والياء، سواء كانا مدَّيين أم لا.

(١) هو الغرياني في «العقد الفريد» ص ٤١، ٤٢.

(٢) يعني: أنه ليس محصوراً انحصاره مع حرف الجيم الشديدة، ولا جارياً جريانه مع حرف السين الرخوة. وتقدم نحو هذا ص ٧٨.

وأما الرّخوة المهموسة فثمانية أحرف، وهي [حروف] الهَمْس ما عدا الكاف والتاء.

وأما الحروف البينية فكلها مجهورة.

فظهر من هذا التفصيل أن كلّاً من المجهورة والمهموسة تنقسم إلى شديدة ورخوة، وإن كان للمجهورة قسم آخر وهو البينية.

ثم اعلم أن مبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري، ولو كان الحرف مهموساً، وأن صوت الحرف ولو كان مجهوراً لا يتحقق بدون النفس، لأن حقيقة الصوت هو النفس المسموع، فاحتباس الصوت يستلزم احتباس النفس معه. وجزيه يستلزم جزيه.

وأن نفس الحرف وإن كان مهموساً لا ينفك عن الصوت، لأن حقيقة الحرف هو الصوت المعتمد على المخرج كما سبق، وأن نفس الحرف المجهور قليل، ونفس الحرف المهموس كثير.

فما ذكر أنه قد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء فمعناه: أنه يجري النفس الكثير ولا يجري الصوت القوي الذي حصل في مبدأ الحرف، وليس المراد نفي جريان الصوت بالكلية، ألا ترى أنه ذكر أن صوت الشين في «العرش» يجوز لك أن تمده إن شئت، مع أن الشين مهموس كالكاف والتاء؟

وما ذكر أنه قد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين المعجمتين فمعناه: أنه يجري الصوت القوي ولا يجري معه نفس كثير كما يجري مع المهموس، وليس المراد نفي جريان النفس بالكلية. ألا ترى أن الرخاوة جريان الصوت والنفس معاً؟

إذا علمت هذا فاعلم أن صوت الحرف ونَفْسه إما أن يحتبس بالكلية فيحصل صوت شديد وذلك في حروف الشدة، أو لا يحتبس أصلاً بل يجريان جَرَيَاناً كاملاً وذلك في حروف الرّخاوة، أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجري وذلك في الحروف البينية، فهذه ثلاثة أنواع.

ففي النوع الأول: إن جرى بعد ذلك الاحتباس نَفْسٌ كثير فالحرف شديد مهموس، وإن لم يجر فالحرف شديد مجهور.

وفي النوع الثاني: إن كان صوت الحرف جارياً كله مع نَفْسٍ قليل فالحرف رِخْو مجهور، وإن كان جارياً كله مع نَفْسٍ كثير فالحرف رِخْو مهموس.

وقد عرفت أن المهموس في اصطلاحهم: ما كان بعض صوته خفياً عند الجهر بالقراءة، وهو آخره، لأن مبدأه جَهْرِي أَلْبَتَّة، ولا تجد حرفاً كلّ صوته خفي عند الجهر بالقراءة، فمن عَدَّ الكاف والتاء من المجهورة بناء على أن الشدة تؤكد الجهر فقد وَهَمَ، إذ لو كان كذلك لكانت جميع الحروف مجهورة.

والنوع الثالث: مجهورٌ كله.

فإن قيل: الهمس جَرَيَان النفس وهو يستلزم جَرَيَان الصوت، والشدة احتباس الصوت وهو يستلزم احتباس النفس، فبين الهمس والشدة تناقض، فكيف تكون الكاف والتاء مهموستين شديديتين؟

قلت: الشدة في وقتٍ والهمس في وقتٍ آخر، فشَدَّتْهُمَا باعتبار الابتداء وهِمَّسُهُمَا باعتبار الانتهاء، فإن الصوت يجري معهما آخراً، وشرط التناقض: أن يكون الزمن متّحداً، وهنا قد اختلف فلم يكن تناقض. ففي كل منهما

صَوْتَانِ: الأول قوي، والثاني ضعيف^(١).

وقولنا: والثاني ضعيف، احترازٌ عن حروف القَلْقَلَةِ، فإنها وإن كان فيها صوتان إلا أن ثانيهما قوي.

الصفة السادسة: الاستعلاء، ومعناه في اللغة: العُلُوُّ والارتفاع. وفي الاصطلاح: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحَنَكِ الأعلى.

وحروفه سبعة، جمعت في قولهم: «خُصَّ ضَغْطُ قِظْ»^(٢) وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والغين، والطاء، والقاف، والظاء. قال مكِّي في «الرعاية»^(٣): «وأشدها استعلاءً القاف». وقال ابن الجزري في «النشر»^(٤): «هي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستقلة الياء». انتهى.

(١) يُبالغ كثير من القراء في بيان صفة الهمس في الكاف والتاء، بحيث يؤدي إلى توليد حروف زائدة، كالهاء عند الكاف، والهاء أو السين عند التاء، وحينئذ تصير الكاف والتاء من الحروف الرُّخوة.

والواجب مراعاة شدة الصوت عند النطق بالكاف والتاء، ليمتنع جريان الصوت مع الحرف، ولا يمنع ذلك جريان النَّفْسِ جرياً ضعيفاً، وخاصة عند الوقف.

قال الإمام ابن الجزري في «المقدمة»:

وَبَرَّاعٌ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَاءٍ كَشْرُكٍكُمْ وَتَوَفَّى فَتَنَّتَا
(٢) قِظْ: فعل أمر من قَاطَ بالمكان: إذا أقام فيه. وَخُصَّ: البيت من القصب، وضغط: ضيق. والمراد: اقنع من الدنيا بمثل ذلك ولا تغتر بزخارفها. انظر «المنح الفكرية» ص ١٧، و «نهاية القول المفيد» ص ٥٠.

(٣) ص ١٢٤، ١٢٥. وفيه نظر، وعبرة مكِّي لا تفيد هذا إنما تفيد أن القاف أقواها قَلْقَلَةً. كما قال الإمام الشاطبي: (وَأَعْرِفْهُنَّ الْقَافُ كُلَّ يَعْدُهَا). فالصواب: أن أشد الحروف استعلاءً وإطباقاً: الطاء. وأشد حروف القلقلة: القاف، لشدة ضغط الصوت فيه.

(٤) ٢٠٢: ١.

ووصفت هذه الحروف بالاستعلاء فقليل: حروف مستعلية، لاستعلاء أقصى اللسان عند النطق بها إلى الحَنَك الأعلى.

قال العلامة المرعشي^(١): «إن المعتبر في الاستعلاء إنما هو استعلاء أقصى اللسان، سواء استعلی معه بقية اللسان أم لا. وحروف وَسَط اللسان وهي الجيم والشين والياء، لا يَسْتَعْلِي بها إِلَّا وَسَط اللسان، والكاف لا يَسْتَعْلِي بها إِلَّا ما بين أقصى اللسان ووسطه. فلذلك لم تعد هذه الحروف الأربعة من حروف الاستعلاء، وإن وجد فيها استعلاء اللسان، لأن استعلاءه في هذه الحروف الأربعة ليس مثل استعلائه بحروف الاستعلاء السبعة المذكورة».

وفي وصف هذه الحروف بالاستعلاء مجاز، لأن المستعلي في الحقيقة إنما هو اللسان. وأما الحروف فمُسْتَعْلٍ عندها اللسان، فكان حق التعبير أن يقال: الحروف المستعلي عندها اللسان، ولكن حصل فيه اختصار فقليل: الحروف المستعلية، وعلاقة المجاز: المجاورة.

الصفة السابعة: الاستفال، ومعناه في اللغة: الانخفاض. وفي الاصطلاح: انخفاض اللسان عند خروج الحرف عن الحَنَك إلى قاع الفم.

وحروفه اثنان وعشرون حرفاً، وهي ما عدا حروف الاستعلاء السبعة المذكورة آنفاً.

ووصفت هذه الحروف بالاستفال فقليل: حروف مستفلة لتسفلها، وانخفاض اللسان عند النطق بها عن الحَنَك.

(١) انظر «جهد المقل» ص ٣١.

وقال الإمام مكّي في «الرعاية»^(١): «وصفت هذه الحروف بالاستفال لأن اللسان لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك كما يستعلي عند النطق بالحروف المستعلية، بل يستفل اللسان بها إلى قاع الفم عند النطق بالحروف». انتهى.

ويعجبني هنا قول بعض الكاتبيين^(٢): إن تسمية حروف «خُصَّ ضَغُطَ قِظْ» حروف الاستعلاء وتسمية ما عداها حروف الاستفال منظور فيها لأكثر الحروف، وإلا فالغين والحاء وهما في حروف الاستعلاء، والهمزة والهاء والعين والحاء وهن من حروف الاستفال: لا يرتفع اللسان في الأولى ولا ينخفض في الثانية. لأن مخرج الجميع من الحلق لا من اللسان، وهذا كله بالنظر إلى الظاهر، وإلا فالاعتماد في جميع الحروف على اللسان. انتهى.

ووصف هذه الحروف بالاستفال مجاز، لأن المستفل في الحقيقة إنما هو اللسان، وأما الحروف فمُسْتَفَلٌّ عندها اللسان، وليست هي مستفلة، وعلاقة المجاز: المجاورة أيضاً، كما سبق.

وذكر ابن الجزري في كتابه «التمهيد»^(٣): أن اللام والراء في حال تفخيمهما يُشبهان الحروف المستعلية، قال المرعشي^(٤): الظاهر أنهما في حال التفخيم يكونان من الحروف المستعلية. انتهى.

(١) ص ١٢٤.

(٢) هو الغرياني في «العقد الفريد» ص ٤٢ - ٤٣، ولا يخلو هذا الكلام من النظر، فإن ارتفاع اللسان في الغين والحاء صفة لازمة وينشأ عنها التفخيم فيهما. أما ارتفاع اللسان في العين والحاء فتابع للمخرج، وليس صفة.

(٣) ص ١٢٥، في مبحث الراء، ولم أجد قوله عن اللام. وانظر «نهاية القول المفيد» ص ٥٠.

(٤) في «جهد المقل» ص ٣١.

الصفة الثامنة: الإطباق، ومعناه في اللغة: الإلصاق. وفي الاصطلاح: إلصاق طائفة من اللسان بما يُحاذيها من سَقْفِ الحَنَكِ الأعلى وانحصار الصوت بينهما.

وحروف الإطباق أربعة، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. ووصفت هذه الحروف بالإطباق لما فيها من إلصاق اللسان بما يحاذيه من الحنك الأعلى وانحصار الصوت بينهما، وليس المراد إلصاق اللسان بما يحاذيه من الحنك حقيقة، بل ذلك كناية عن شدة قرب اللسان من سَقْفِ الحنك الأعلى عند التلَفُّظ بهذه الحروف زيادةً عن قربهِ منه عند التلَفُّظ بغيرها.

قال في «الرعاية»^(١): «وبعض هذه الحروف أقوى في الإطباق من بعض، فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها لجهرها وشدتها، والظاء أضعفها لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان، والصاد والضاد متوسطان في الإطباق». انتهى.

واعلم أن الإطباق أبلغ من الاستعلاء وأخص منه إذ يلزم من الإطباق الاستعلاء، ولا يلزم من الاستعلاء الإطباق^(٢). فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في الصاد والضاد والطاء والظاء، وهي حروف الإطباق، فكل حرف منها يوصف بالإطباق وبالاستعلاء، فيقال: الصاد مطبقة مستعلية وهكذا باقي أخواتها.

(١) ص ١٢٢، ١٢٣.

(٢) بيان هذا كما في «نهاية القول المفيد» ص ٥١: أن الإطباق فيه استعلاء أقصى اللسان إلى الحَنَكِ الأعلى، وانطباقُ الحنك على وسط اللسان. أما الاستعلاء ففيه استعلاء أقصى اللسان إلى الحنك الأعلى، من غير إطباق الحنك على وسط اللسان. فتدبر.

وينفرد الأعمّ، وهو الاستعلاء في الخاء والغين والقاف. فكل حرف منها يوصّف بالاستعلاء ولا يوصّف بالإطباق، فالإطباق أخص والاستعلاء أعم^(١).

الصفة التاسعة: الانفتاح، ومعناه في اللغة: الافتراق. وفي الاصطلاح: افتراق اللسان عن الحنك الأعلى بحيث يخرج الريح من بينهما عند النطق بحروفه.

وحروفه خمسة وعشرون حرفاً، وهي ما عدا حروف الإطباق الأربعة. ووصفت هذه الحروف بالانفتاح لافتراق وتجايف اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بها، حتى لا يكون الصوت محصوراً بينهما. والانفتاح أعم من الاستفال، فكل مُستفِلٍ منفتحٌ ولا عكس، لأن القاف والحاء والغين المعجمتين منفتحة وليست مستقلة.

قال بعضهم^(٢): إن الحنك الأعلى ينطبق على وَسَطِ اللسان وينحصر الصوت بينهما عند خروج الجيم، فكان مقتضى هذا أن تعدّ من حروف الإطباق، فلمْ تعدّ من حروفه وعدت من حروف الانفتاح؟

ثم أجاب عن ذلك: بأن حقيقة الإطباق لا تتحقق إلا باستعلاء أقصى اللسان عند النطق بالحرف. ولما كان هذا المعنى منتفياً عند النطق بالجيم لم تعدّ من حروف الإطباق.

(١) قال العلامة المالقي في «الدر الشير» ٢: ٢٤: «وقد توصف الباء والميم بالانطباق، لانطباق الشفتين بهما». أقول: هذا بالنظر إلى المعنى اللغوي للانطباق. أما الانطباق بالمعنى الاصطلاحي وهو: انطباق الحنك الأعلى على وسط اللسان، فلا توصف بها إلا هذه الحروف الأربعة: الطاء، الضاد، الصاد، الظاء.

(٢) هو المرعشي في «جهد المقلّ» ص ٣٣.

الصفة العاشرة: الدَّلَاقَة، ومعناها في اللغة: حِدَّة اللسان وبلاغته وذَرَابَتُهُ، وتطلق لغة على حَدِّ الشَّيْءِ وطَرَفِهِ.

ومعناها في الاصطلاح: اعتماد الحرف على ذَلَقِ اللسان أو ذَلَقِ الشَّفَّة أي: طرفيهما عند النطق به^(١).

وحروف الدَّلَاقَة ويقال لها: الحروف الدُّلُقُ، بضم الذال وسكون اللام. والحروف المذلَّقة: ستة جمعت في قولهم: «فَرَّ مِنْ لُبٍّ»^(٢) وهي: الفاء، والراء، والميم، والنون، واللام، والباء.

ووصفت هذه الحروف بالدَّلَاقَة لخروج بعضها من ذَلَقِ اللسان وبعضها من ذَلَقِ الشفتين.

(١) هذا أحد التفسيرين لصفة الإذلاق، وهو تكرار لما سبق في فصل الألقاب ص ٧٥، حيث لُقِّبَت هذه الحروف بالدِّلَقِيَّة، لخروجها من ذَلَقِ اللسان أو الشَّفَّة. فلا فرق حينئذٍ بين الصفة واللَّقب.

وجنح بعض المتأخرين ومنهم العلامة الشيخ محمود بَسَّة في «العميد» ص ٦١ والعلامة المقرئ الشيخ فتح محمد رحمه الله تعالى في «تسهيل القواعد» ص ١٨ و ١٩ إلى تفسير الإذلاق بأنه: خروج الحَرْف من مخرجه بِسُهُولَةٍ وَخِفَّةٍ، من غير كُفْلَةٍ. والإصمات بأنه: خروج الحرف من مخرجه بتمكَّن مع الكلفة.

(٢) أي: فَرَّ الجاهل من ذي لُبٍّ. واللُّبُّ: العَقْل. انظر «المنح الفكرية» ص ١٧ و «نهاية القول المفيد» ص ٥٢.

وبعض العلماء ضبطها: فِرَّ، بكسر الفاء. وهو أمر بالفرار إلى الله تعالى لمن كان له عقل.

ورأيت في بعض نسخ «الجزرية» مضبوطاً هكذا: (فَرَّ مِنْ لَبٍّ) وهذا لا يصح، لأن (لَبٍّ) فعل ماضٍ مقصور، وصوابه أن يكون هكذا: (لَبَّيْ) وحينئذٍ يلزم عدَّ الألف المقصورة من حروف الإذلاق، ولا يخفى ما فيه من الفساد.

قال الإمام مكي في «الرعاية»^(١): وهي أخفّ الحروف على اللسان وأحسنها انشراحاً، وأكثرها امتزاجاً بغيرها. وهي ستة أحرف، ثلاثة تخرج من الشفة لا عمل للسان فيها، وهي الفاء والباء والميم، وثلاثة تخرج من أسلة اللسان إلى مقدم الغار الأعلى، وهي الراء والنون واللام. ثم قال الإمام مكي: والألف خارجة من المذلقة والمُصمّنة، لأنها هواء لا مستقرّ لها في المخرج.

الصفة الحادية عشرة: الإصمات، ومعناه في اللغة: المنع، لأنه من صَمَتَ: إذا منع نفسه من الكلام. وفي الاصطلاح: مَنْعُ انفراد هذه الحروف أصولاً في كلمة تزيد عن ثلاثة أحرف، بأن كانت أربعة أو خمسة.

وذلك أن كل كلمة عربية بُنيت على أربعة أحرف أو خمسة أصول، لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمّنة حرف أو أكثر من الحروف المذلقة. وإنما وصفت هذه الحروف بالإصمات لأنها حروف أُصِمَّتْ أي: مُنِعَتْ أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب — إذا كثرت حروفها بأن كانت أربعة أو خمسة — من غير أن يوجد معها حرف من حروف الإذلاق.

وعلة ذلك أن حروف الإصمات صعبة على اللسان، وحروف الإذلاق سهلة عليه، فمنعوا انفراد حروف الإصمات، واشتروا أن يكون معها حرف أو أكثر من حروف الإذلاق لتعادل خفة المذلوق ثقل المصمّت.

ومن ثم قيل: إن كلاً من كلمة «عَسَجَد» اسم للذهب، وكلمة «عَسْطُوس» اسم للخيزران — دَخِيل في كلام العرب، لمتحّض تركبهما من الحروف المصمّنة، ومثل ذلك كلّ كلمة رباعية أو خماسية لم يوجد فيها حرف مُذلّق.

واعلم أن هاتين الصفتين لا دخل لهما في تجويد الحروف، فكان الأولى عدم عدّهما من الصفات، لأن الكلام في الصفات إنما يعني الصفات التي يُطلب من القارى مراعاتها عند النطق بالحروف، لِمَا يترتب على مراعاتها من تحقيق التلاوة وجودة الأداء، ومراعاة هاتين الصفتين لا يترتب عليه شيء من ذلك، ومن أجل هذا أهمل ذكرهما كثيراً من المحققين منهم الإمام الوليّ الشاطبي رضي الله عنه^(١).

واعلم أن كل صفة من هذه الصفات الإحدى عشرة تُضادّ الأخرى^(٢)، ويوصف الحرف بإحدى الصفتين المتضادتين، فالهمس يُضادّ الجهر، والشدة تضادّ التوسط والرّخاوة، والاستعلاء يضادّ الاستفال، والإطباق يضادّ الانفتاح، والإذلاق يضادّ الإصمات.

فكل حرف لا بد أن يأخذ صفة من الصفتين المتضادتين، فيكمل له خمس صفات حتماً، ما عدا الألف والواو والياء المدّيتين، فإن هذه الأحرف الثلاثة لا تتّصف بشيء من هذه الصفات الإحدى عشرة.

(١) انظر «النجوم الطوالع» ص ٢٢٠. والإمام الشاطبي هو: القاسم بن فيّز - يعني الحديد - بن خلف، أبو القاسم وأبو محمد الشاطبي الرُّعَيْنِي الضَّرِير، أحد الأعلام الكبار المشتهرين في الأقطار، ولد بشاطبة الأندلس سنة ٥٣٨ وقرأ ببلده القراءات وأتقنها. ونظم «حرز الأمان» في القراءات السبع و«عقيلة أتراب القصائد» في الرّسم و«ناظمة الزهر» في علم الفواصل، وعلى هذه الثلاثة معوّل من جاء بعده.

وكان أعجوبة في الذكاء، عارفاً باللغة والأدب، مع الزهد والعبادة. استقر في آخر عمره بمصر يدرس بالمدرسة الفاضلية، حتى توفي سنة ٥٩٠ بالقاهرة، رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ٢: ٢٠.

(٢) وإنما صارت إحدى عشرة صفة لأن المؤلف يحدّد صفة «التوسط» صفة مستقلة، كما سبق ص ٨٢.

وإلى هنا تمّ الكلام على الصفات التي لها ضدّ.

وهاك الكلام على الصفات التي لا ضد لها:

الصفة الثانية عشرة: الصَّفِيرُ، ومعناه في اللغة: صوتٌ تُصَوّت به البهائم عند الشرب. وفي الاصطلاح: صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصاحب أحرفه الثلاثة عند خروجها، وهي: الصاد والسين المهملتان والزاي.

وسميت هذه الحروف حروف الصَّفير لخروج صوت عند النطق بها يشبه صَفِيرَ الطائر، لأنها تخرج من بين الثنايا وطرفِ اللسان، فينحصر الصوتُ هناك إذا سَكَنَتْ ويأتي كالصفير، فالصاد تشبه صوتَ الإوزِّ، والزاي صوتَ النَّحل، والسين صوتَ الجراد أو العُصفور.

وفي الأحرف الثلاثة — من أجل صَفِيرِها — قوةٌ. وأقواها في ذلك الصَّاد، لما فيها من الاستعلاء والإطباق، ثم الزاي لما فيها من الجهر، لأنه من صفات القوة، والسين أضعفها، لكونها مهموسة رِخْوَةً، ولذلك ينبغي العناية ببيان صفيرها زيادة على الصاد والزاي نظراً لضعفها بالهمس والرخاوة، وقوتها بالجهر، وزيادة قوة الصاد بالإطباق.

الصفة الثالثة عشرة: القَلْقَلَة، ومعناها في اللغة: التحرك والاضطراب.

وفي الاصطلاح: قوة اضطراب صوت الحرف الساكن في مخرجه ليظهر ظهوراً كاملاً.

وحروفها خمسة جُمعت في قولهم: «قُطِبَ جَدٌّ»^(١) وهي: القاف، والطاء، والباء، والجيم، والذال.

(١) القُطْب: ما عليه مدار الأمر، والجد — بفتح الجيم — : الحظّ، وبكسر الجيم: ضد الهَزَل. انظر «نهاية القول المفيد» ص ٥٦.

والسبب في وصف هذه الحروف الخمسة بذلك ما قاله العلامة الدماميني^(١) نقلاً عن الإمام ابن الحاجب^(٢) في «شرح المفصل»^(٣) قال: «سميت هذه الحروف حروف القلقة إما لأن صوتها أشد أصوات الحروف، أخذاً من القلقة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها، من قولهم: قَلَقَلَهُ: إذا حرَّكه، وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها مجهورة شديدة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع صوتها، فلما اجتمع لها هذان الأمران احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلهذا يحصل ما يحصل من الضغط عند النطق بها ساكنة حتى تكاد تخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها،

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عمر، المخزومي القرشي، بدر الدين، إمام عالم بالشرعية وفنون الأدب. ولد بالإسكندرية، واستوطن القاهرة، وتولى بها قضاء المالكية، ثم انتقل إلى الهند، ومات بها في مدينة «كلبرجا». من كتبه «تحفة الغريب شرح مغني اللبيب» و«مصاييح الجامع» وهو شرح لصحيح البخاري، و«شرح تسهيل الفوائد» في النحو، وغيرها من الكتب. مات سنة ٨٢٧. رحمه الله تعالى. من «الأعلام» ٦: ٥٧.

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين، أبو عمرو، الكردي الإسائي، المقرئ النحوي المالكي الأصولي الفقيه. ولد بإسنا من الصعيد سنة ٥٧١ فقرأ وتفقه ولزم الاشتغال بالأصول والعربية، حتى برع فيهما، وبرز في النحو، وكان من أذكياء العالم.

ونظم «الكافية» في النحو و«الشافية» في الصرف، وشرحهما، وهما من الشهرة بمكان، وله «الأمالى» في مجلد ضخيم، و«الإيضاح» في شرح «المفصل» وكان ثقة فاضلاً ورعاً. توفي سنة ٦٤٦ رحمه الله تعالى. من «بغية الوعاة» ٢: ١٣٤.

(٣) «المفصل» في النحو للزمخشري. وانظر كلام ابن الحاجب في «إبراز المعاني»

إذ لولا ذلك لم تتبين». انتهى.

وقال ابن الجزري في «النشر»^(١): «وسميت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سُكِّنت ضعفت فاشتبهت بغيرها، فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النَّبْرَةَ حال سكونهنَّ في الوقف وغيره، وإلى زيادة إتمام النطق بهنَّ، فذلك الصوت في سكونهنَّ أبين منه في حركتهنَّ، وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القافُ، لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلاَّ مع صوت زائد لشدة استعلائه». انتهى.

وقال شيخ الإسلام^(٢): «سميت حروفها بذلك لأنها حين سكونها تتقلقل عند خروجها، حتى يُسمع لها نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط، دون غيرها من الحروف». انتهى.

والقلقلة صفة لازمة لهذه الأحرف الخمسة في حال سكونها^(٣)، سواء كانت متوسطة في أثناء الكلمة نحو: «يَقْتُلُونَ، فاقْطَعُوا، فِطْرَتَ، فَيَطْمَعُ،

(١) ٢٠٣: ١.

(٢) هو زكريا الأنصاري في «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة» ص ١٨. وهو زكريا بن محمد بن أحمد، الأنصاري المصري الشافعي، أبو يحيى، شيخ الإسلام، قاض مفسر من حفاظ الحديث. له «تحفة الباري على صحيح البخاري» و «شرح ألفية العراقي» في المصطلح، و «شرح شذور الذهب» في النحو و «الدقائق المحكمة» في التجويد و «أسنى المطالب شرح روض الطالب» في الفقه، وغيرها. ولادته سنة ٨٢٣ ووفاته سنة ٩٢٦ رحمه الله تعالى. من «الأعلام» ٤٦: ٣.

(٣) قلت: تخصيصه القلقلَّة بحال السكون فقط، فيه نظر، لقوله في تعريف الصفات الذاتية - ص ٨١ - : بأنها اللازمة للحرف مطلقاً، سواء كان ساكناً أم متحركاً. فالصواب أن القلقلَّة تكون في المتحرك أيضاً. وعليه فتكون مراتب القلقلَّة أربعة، لا ثلاثة، ومرتبة المتحرك هي أضعف المراتب، وهي ثابتة وإن لم تكن ظاهرة ظهورها في الساكن. راجع معنى القلقلَّة ص ٩٨.

أَبْوَابَ، وَابْتَحَ، فَاجْنَحَ، التَّجْدِينَ، مَدَدْنَاهَا، يَدْخُلُونَهَا ﴿١﴾. أم متطرفة في آخر الكلمة سواء كان سكونها أصلياً نحو: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقْ، وَلَا تُشْطِطْ، وَمَنْ لَمْ يَتَّبْ، وَمَنْ يَخْرُجْ، وَلَقَدْ﴾. أم عارضاً للوقف نحو: ﴿شِقَاقٌ، مُحِيطٌ، مُرِيبٌ، مَرِيجٌ، قَعِيدٌ﴾.

ومراتب القلقة ثلاث:

الأولى: — وهي أقواها — تكون في الحرف المشدد الموقوف عليه نحو: ﴿الحق﴾.

الثانية: — وهي تلي الأولى في القوة — تكون في الساكن [المخفف] الموقوف عليه — نحو: ﴿وَعِيدٌ﴾.

الثالثة: — هي تلي الثانية في القوة — تكون في الساكن غير الموقوف عليه نحو: ﴿أَفْتَطَمْعُونُ﴾.

وقد اختلف علماء الأداء في كيفية القلقة:

فذهب جمهورهم إلى أنها تكون مائلة إلى الفتح مطلقاً^(١)، سواء كان الحرف الذي قبلهما مضموماً نحو: ﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، أم مفتوحاً نحو: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾، أم مكسوراً نحو: ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾.

(١) حكاية المؤلف هذا القول عن الجمهور فيه نظر. وإنما هو قول من الأقوال الثلاثة الواردة في هذه المسألة، واختار هذا القول صاحب «العقد الفريد» ص ٤٦ وصاحب «العميد» ص ٦٥. أما المتقدمون فلم يتعرضوا لبحث هذه المسألة فيما اطلعت عليه من مصنفاتهم، غاية ما قالوا: إن صوت القلقة يشبه الحركة، كما تقدم في كلام ابن الحاجب ص ٩٩.

والقولان الآخران سيأتي الحديث عنهما بعد قليل.

وزهب بعضهم إلى أنها تكون بحَسَب حركة الحرف الذي قبلها، فإن كان ما قبلها مضموماً فإنها تكون مائلة إلى الضم، وإن كان ما قبلها مفتوحاً فإنها تكون مائلة إلى الفتح، وإن كان ما قبلها مكسوراً فإنها تكون مائلة إلى الكسر^(١).

والذي عليه معظم أهل الأداء هو المذهب الأول، وهو الذي عليه العمل. قال بعضهم:

وَقَلْقَلَةٌ قَرَّبَ إِلَى الْفَتْحِ مُطْلَقاً وَلَا تُتْبَعُهَا بِالَّذِي قَبْلُ، تُقْبَلُ
والله تعالى أعلم^(٢).

(١) وهذا المذهب اختاره العلامة السَّمُودِي، حيث قال في «لآلئ البيان»: «وَقَلْقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ، وَقُرَّبَتْ لِلْفَتْحِ، وَالْأَرْجَحُ مَا قَبْلُ اقْتَفَتْ وَوصف صاحب «هداية القاريء» ص ٨٧ هذا القول بأنه هو المشهور، وعزاه صاحب «نهاية القول المفيد» ص ٥٤ إلى الشيخ حجازي في شرحه على «المقدمة الجزرية». وقال المرعشي في «بيان جهد المقل» ص ٣٠ بأن الظاهر من الامتحان أن صوت القلقلة يشبه تحريكه بحركة ما قبله.

وهنا قول ثالث في هذه المسألة أن صوت القلقلة لا يشبه أياً من الحركات الثلاث الفتحة والضمة والكسرة. قاله في «حق التلاوة» ص ١١٥.

(٢) قال المَرَصَفِي رحمه الله تعالى في «هداية القاريء» ص ٨٨: «وذكر صاحب «العميد» قولاً ثالثاً في كيفية أداء القلقلة، حاصله: أن حروف القلقلة تتبع حركة ما بعدها من الحروف، لِتَنَاسِبِ الحركات.

وهو قول من الأقوال الواردة في غير القولين المشهورين. قلت: وإن صح هذا القول، فيمكن تطبيقه على الساكن الموصول فقط، نحو: ﴿يُنَادِي﴾ لأن الساكن الموقوف عليه كمحرف الدال في نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لا يتأتى فيه إنبأه لما بعده، لذهاب حركة ما بعده بسبب الوقف عليه، فتنبه. انتهى.

الصفة الرابعة عشرة: اللين، ومعناه في اللغة: السهولة. وفي الاصطلاح: إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان.

وهو صفة لازمة لحرفين وهما: الواو والياء الساكتان المفتوح ما قبلهما نحو: ﴿قَوْلٌ، يَوْمٌ، خَوْفٌ، نَوْمٌ، بَيْعٌ، غَيْرٌ، قُرَيْشٌ، شَيْءٌ﴾. ووصف هذان الحرفان بهذه الصفة لسهولة النطق بهما، وعدم الكلفة في إخراجهما من مخرجيهما، وجريانتهما على اللسان في يُسْرٍ وسهولة. قال صاحب «نهاية القول المفيد»^(١): «فهما حرفا لين بلا مدّ، فلا مدّ فيهما وصلّاً، ويجوز مدّهما وقفاً إذا وقع بعدهما ساكن، كخَوْفٍ، وبَيْتٍ. ويكون وصف اللين فيهما أيضاً عند مجانسة ما قبلهما لهما، كهوْدٍ، وشَيْثٍ. وفي الألف كمُوسى». انتهى.

وعلى هذا يكون وصف اللين ملازماً للواو والياء الساكتين، سواء كان ما قبلهما مفتوحاً أم كان مجانساً لهما. وأما وصف المدّ فلا يتحقق فيهما إلّا إذا كان ما قبلهما مجانساً لهما بأن كان ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً.

والحاصل: أن الواو والياء الساكتين إذا انفتح ما قبلهما يقال لكل منهما: حرف لين. وإن جانسهما ما قبلهما قيل لكل منهما: حرف مدّ ولين. وأما الألف فلا تكون إلّا حرف مدّ ولين. والله تعالى أعلم.

الصفة الخامسة عشرة: الانحراف، ومعناه في اللغة: الميل عن الشيء والعدول عنه. وفي الاصطلاح: الميل بالحرف عن مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره.

وهو صفة لازمة لحرفين: اللام والراء.

وإنما وصفا بالانحراف لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصالاً بمخرج غيرهما، فاللام فيها انحرافٌ وميل إلى طَرَفِ اللسان^(١)، والراء فيها انحراف إلى ظهر اللسان جانحة قليلاً إلى جهة اللام^(٢).

الصفة السادسة عشرة: التكرير، ومعناه في اللغة: إعادة الشيء مرةً بعد أخرى. وفي الاصطلاح: ارتعاد رأس اللسان — اهتزازها — عند النطق بالحرف.

وهو صفة لازمة للراء، ووصفت الراء بالتكرير لقبولها له، فهو وصفٌ لها بالقوة لا بالفعل، كوصفهم إنساناً بالصَّحِك إذا كان غير ضاحك بالفعل، باعتبار كونه قابلاً لهذه الصفة، وكوصفهم أُمياً بالقراءة والكتابة نظراً لكونه مستعداً لها، ومُهيئاً لقبولها.

-
- (١) أي إلى مخرج النون، كما في «الوجيز» ص ٣٠.
- (٢) قال الإمام مكي القيسي في «الرعاية» ص ١٣٢: «سُمِّيَا بذلك: لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصالاً بمخرج غيرهما، وعن صفتهما إلى صفة غيرهما.
- قال: أما (اللام) فهو من الحروف الرخوة، لكنه انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشدة، فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديدة، ولا خرج معه الصوت كله خروجه مع الرخوة، فسُمِّيَ منحرفاً، لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة، فهو بين صفتين.
- وأما (الراء) فهو حرف انحرف عن مخرج النون — الذي هو أقرب المخارج إليه — إلى مخرج اللام، وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسُمِّيَ منحرفاً لذلك.
- قال: وقيل: إنما سميت الراء منحرفة... فذكر السبب الذي سبق ذكره في اللام.
- انتهى. واللام أقوى انحرافاً من الراء، وانحرافهما جميعاً إلى الجهة اليمنى. كما في «الدر النثير» ٢: ٢٥.

قال الإمام مكي في «الرعاية»^(١): «والراء حرف قابل للتكرير، ويظهرُ تكررِه جلياً إذا كان مشدداً، فيجب على القارئ أن يُخفيَ تكررِه ولا يظهره. فمتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً، ومن المخفف حرفين. ثم قال^(٢): والتكريرُ في الراء المشددة أظهرُ وأحوجُ إلى الإخفاء منه في المخففة». انتهى.

وقال العلامة الجعبري^(٣): «وطريق السلامة منه — أي التكرير — أن يُلصِقَ اللفظ به رأسَ لسانه بأعلى حَنَكه لَصْقاً محكماً مرة واحدة، بحيث لا يرتعد، لأنه متى ارتعد حَدَثَ من كل مرة راء، فهذه الصفة يجب أن تُعرَفَ لتُجْتَنَّبَ لا لِيُؤْتَى بها»^(٤)، وذلك كالسَّحَر يعرف ليجتنب، بخلاف سائر

(١) ص ١٩٦.

(٢) هذه الجملة ليست في «الرعاية»، بل هي من «جهد المقل» ص ٣٥، ٣٦.

(٣) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبو محمد الرُّبَعي الجعبري، محقق حاذق كبير. ولد سنة ٦٤٠، وقرأ العلوم وتقدَّم في علم القراءات، وشرح «الشاطبية» و«الرائية» وألف التصانيف في أنواع العلوم. وله «نزهة البررة في القراءات العشرة» و«عقود الجمان في تجويد القرآن» وموجز في «علوم الحديث» وغيرها. والجعبري: نسبة إلى مكان ولادته وهو قلعة جَعْبَر، قرب نهر الفرات، بين مدينتي بِلِس والرَّقَّة. استوطن في آخر عمره بلد الخليل عليه السلام إلى أن مات سنة ٧٣٢ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ١: ٢١١ و«الأعلام» ١: ٥٥.

(٤) قوله: (لا لِيُؤْتَى بها) يوضحه ما سبق في كلام مكي: «فيجب على القارئ أن يُخفيَ تكررِه». وكذا ما يأتي في كلام المرعشي. أقول: فالمقصود هو إخفاء التكرير بحيث لا يتبين للسامع. وليس المقصود إعدام هذه الصفة بالكلية كما يزعم بعض القراء، فتجدهم ينطقون بالراء ممجوجة كأنها لام مغلظة، أوطاء.

وهو لحن ينبغي التحرز عنه، وهو الذي يسميه ابن الجزري بالحَصْرمة، فقد قال في «النشر» ١: ٢١٨: «وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير: ترعيدُ اللسان بها =

الصفات فإنها تعرف ليعمل بها»^(١). انتهى.

وقال المرعشي^(٢): ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلاً بالمبالغة في إلصاق رأس اللسان باللثة، بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية، كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز. لأن ذلك يؤدي إلى أن تكون الراء من الحروف الشديدة، مع أنه من الحروف البينية، بل معناه تقوية ذلك الإلصاق

= المرّة بعد المرّة، فأظهر ذلك حال تشديدها... والصواب: التحفّظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين.

وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشدّدة، فيأتي بها محصرمة، شبيهةً بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز». انتهى.

والحصرمة: بالخاء المهملة والصاد المهملة، من: الحَصَر: وهو العِي في المنطق، فالذي يبالغ في إخفاء تكرير الراء المشدّدة، يجد في لسانه ثِقَلًا يُشَبِّه الحَصَر، وهو العِي، وسُمِّيَ فعلُ ذلك بالحصرمة.

أما المرعشي في «بيان جهد المقل» ص ٣٦ فضبطه بالخاء والضاد المعجمتين، وقال: «معناه: القَطْع، والمراد: قطع صوت الراء في مخرجه بحبسه حبساً تامّاً، كما في الحروف الشديدة».

وأقول: الذي يتّجه عندي - والله أعلم - أن الخضرمة - بالمعجمتين - تكون في الراء المرفّقة الساكنة مثل «فِرْعَوْن، مِرْيَة»، لأن فيها قطع الصوت من غير ثقل على اللسان. والحصرمة - بالمهملتين - تكون في المشدّدة، المفتوحة أو المضمومة، لحصول الثقل الذي يشبه الحَصَر، عند المبالغة في إخفاء التكرير.

(١) هذا هو المنصوص عليه في كتب التجويد، وأغرب الشيخ السيد إبراهيم بعبولة في كتابه «البيان في تجويد القرآن» ص ٩٠ و ٩١ و ٩٤ حيث ذكر أن صفة الهمس والانحراف والتفشي، أيضاً من الصفات التي تُدرّس لاجتنابها!

وهو قول غريب، لم أجد مَنْ وافقه عليه من العلماء، والحق خلاف ذلك، فتأمّل.

(٢) في «جهد المقل» ص ٣٦.

بحيث لا يتبين التكريرُ والارتعاد في السمع لئلا يتولّد من الرأء مثلها». انتهى.

الصفة السابعة عشرة: التَفْشِي، ومعناه في اللغة: الانتشارُ والانبثاق، وقيل: معناه لغة: الاتساع، يُقال تَفَشَّتِ الْقَرْحَةُ: إذا اتسعت. وفي الاصطلاح: انتشارُ الريح في الفم عند النطق بالشين، حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة.

ووصفت الشين بالتَفْشِي لأنها لَرخاوتها ينتشر الريح في الفم عند اللفظ بها، حتى يتصل بمخرج الظاء، ولكن هذا على سبيل التخيّل والتوهّم لا على سبيل الحقيقة، لأن الريح لم يتصل بمخرج الظاء حقيقة بل كان قريباً من مخرجها، ولقربه من مخرجها يخيل للسامع أنه متصل به.

قال الإمام مكّي في «الرعاية»^(١): «معنى التَفْشِي: كثرةُ انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف». انتهى.

وجعل بعض العلماء التَفْشِي صفة لبعض الحروف غير الشين وهي: الفاء، والثاء، والصاد، والضاد، والسين، والرأء^(٢).

(١) ص ١٣٥.

(٢) ومن اللَّحْن: النطق بالجيم ممزوجة بحرف الشّين — وبعض الناس يسمّي ذلك: التعطيش — لأنه لم يعد أحد من العلماء حرفَ الجيم من حروف التَفْشِي. وفي «الفوائد المفهمة» ص ٢٨: أن التعطيش هو النطق بالجيم ممزوجة بحرف الدال. قال ابن الجزري في «النشر» ١: ٢١٧: «والجيم يجب أن يتحقّق بإخراجها من مخرجها، فربما خرجت من دون مخرجها، فينتشر بها اللسان، فتصير ممزوجة بالشين، كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر...».

هذا، وقد بيّن الإمام ابن الجزري في «التمهيد» ص ٩٧ والعلامة القسطلاني في =

وقال المرعشي^(١): «وبالجملة فالحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح، ولكن الانتشار في الشين أكثر، ولذلك اتفق العلماء على تفشيّه، وفي البواقي المذكورة قليل بالنسبة إليه، ولذلك لم يَصِفْها أكثر العلماء بالتفشي». انتهى.

الصفة الثامنة عشرة: الاستطالة، ومعناها في اللغة: الامتداد. وفي الاصطلاح: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها، وهي صفة لازمة للضاد المعجمة، ووصفت بالاستطالة لامتدادها في مخرجها حتى تتصل بمخرج اللام^(٢).

والفرق بين الاستطالة والمدّ - مع أن في كل منهما امتداد - أن الاستطالة امتداد الحرف في مخرجه المحقّق، مع انحصاره فيه، وأما المدّ فهو امتداد الصوت عند النطق بحروفه دون انحصار في المخرج، إذ ليس له مخرج محقّق حتى ينحصر فيه، بل مخرجه مقدّر، فلا ينقطع المدّ إلّا بانقطاع الهواء.

= «لطائف الإشارات» ٢٠٢: ١، معنى التفشي في الأحرف المذكورة، فقال: إن تفشي الفاء بالتأقّف، والثاء بالانتشار، والضاد بالاستطالة، والراء بالتكرير، والسين والصاد بالصفير. قال: والميم بالغنة. ثم قال ابن الجزري: من جعل الميم حرف تفشّ بالغنة يلزمه النون لأنه حرف أغنّ، ومن لقّب الصاد والسين بالتفشي لصفيرهما يلزمه الزاي، لأن فيه ما فيهما من الصفير.

(١) «جهد المقلّ» ص ٣٧.

(٢) قال المرعشي في «جهد المقلّ» ص ٣٧: «ليس بين مخرج الضاد وبين أول مخرج اللام فاصل، فيطول التفشي في الضاد بقدر طول مخرجه، بخلاف الشين، فإن بين مخرجه ومخرج الظاء المعجمة مخارج كثيرة، فيطول تفشيّه بتجاوزه عن مخرجه ومروره على مسافة تلك المخارج، إلى أن يتصل بمخرج الظاء فينتهي عنده».

هذا وقد أوصل الإمام مكي بن أبي طالب في كتابه «الرعاية»^(١) صفات الحروف إلى أربع وأربعين صفة، وعدّ منها الثماني عشرة صفة التي سبق شرحها^(٢).

ومنها: صفة الجَرَس: وتوصف بها الهمزة، فيقال: الهمزة حرفٌ جَرَس، وصفت بذلك لأن الصوت يعلو عند النطق بها، ولذلك استثقلت في الكلام فجاز فيها: التحقيق، والتخفيف: بالبدل، والحذف، والتسهيل، إلى غير ذلك. والجَرَسُ في اللغة: الصوت، وجميع الحروف وإن كان يصوت بها عند النطق ولكن للهمزة مزية على غيرها في ذلك.

ومنها: صفة الهَتَف: وتوصف بها الهمزة أيضاً فيقال: الهمزة حرفٌ مَهْتَوَف، وصفت بذلك لخروجها من الصدر فتحتاج إلى ظهور صوتٍ قوي شديد، والهَتَفُ: الصوت، يقال: هَتَفَ به: إذا صَوَّت.

وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم الهمزة جَرَسِيّاً، لأن الجَرَس: الصوت الشديد، والهَتَفُ: الصوت الشديد، فوصفت الهمزة بذلك لشدة الصوت بها وقوّته، وذكر بعض العلماء في موضع «المهتوف»: المهتوت، بتاءين^(٣). قال لأن الهمزة إذا وُقِفَ عليها لانت، وصارت إما واواً، وإما ياءً، وإما ألفاً.

(١) ص ١١٥ - ١٤٤.

(٢) وهذه الثماني عشرة صفة هي التي ينبغي مراعاتها عند الأداء - سوى الإذلاق والإصمات - كما سبق، فلذلك اقتصروا على ذكرها، دون غيرها من الصفات التي لا دخل لها في التجويد.

وينبغي إلحاق صفتين أخريين بالصفات التي لا ضدّ لها، وهما: الخَفَاءُ، والغُنَّةُ، لأنهما صفتان لازمتان، كما في «نهاية القول المفيد» ص ٥٨ و ٥٩ و «هداية القاريء» ص ٩١. وسيأتي الكلام على هاتين الصفتين ص ١١٠ وما بعدها.

(٣) انظر «الرعاية» ص ١٣٨.

ومنها: صفة الإمالة: وتوصّف بها الحروف الثلاثة: الألف، والراء، وهاء التانيث، وسميت حروف الإمالة لأن الإمالة في كلام العرب لا تكون إلّا فيها، لكن الألف وهاء التانيث لا يمكن إمالتها إلّا بإمالة الحرف الذي قبلهما، وهاء التانيث لا تمال إلّا في الوقف، والراء تمال وصلّاً ووقفاً، ومثلها الألف إذا وقعت قبل محرّك.

ومنها: صفة المزج والخلط: وتوصّف بها بعض الحروف الفرعية التي سبق الكلام عليها^(١)، مثل: الهمزة المسهلة، والصاد التي مُزج صوتها بصوت الزاي، والألف الممالة، إلى آخر ما ذكرنا في مبحث الحروف.

وسميت هذه الحروف بذلك لما فيها من مزج وخلط أحد حرفين أصليين بالآخر حتى تولّد منهما حرف فرعي. ويقال لها: الحروف المُشربة والمخالطة — بكسر اللام وفتحها — لما فيها من إشراب حرف صوت آخر، ومخالطة كل من الحرفين للآخر.

ومنها: صفة التفخيم: وتوصف بها حروف الإطباق، وحروف الاستعلاء.

والراء، واللام، والألف في بعض أحوالهنّ، كما سيأتي في باب التفخيم والترقيق^(٢).

ومنها: صفة الغنة: ومعناها في اللغة: صوتٌ يخرج من الخيشوم. وفي الاصطلاح: صوت مستقرّ في جوهر النون — ومثلها التنوين — والميم، فيقال: النون حرف أغنّ، والميم حرف أغنّ، لأن في كل منهما غنة تخرّج

(١) ص ٤٦، ٤٧.

(٢) ص ١٥٢.

من الخيشوم عند النطق بهما، فهي زيادة فيهما كالإطباق الزائد في حروفه،
والصغير الزائد في حروفه. فالغنة من علامات قوة الحرف.

وهي صفة لازمة للنون والميم، سواءً كانتا متحركتين أم ساكنتين،
وسواءً كانتا عند سكونهما مظهرتين أم مدغمتين^(١) أم مخفأتين. وسواءً كانتا
مخففتين أم مشددتين.

فهي صفة لازمة لهما في جميع أحوالهما لا تنفك عنهما، غير أنها
تكون فيهما حال تشديدهما أقوى منها في حال إدغامهما، وفي حال
إدغامهما أقوى منها في حال إخفائهما، وفي حال إخفائهما أقوى منها في
حال سكونهما مظهرتين، وفي حال سكونهما مظهرتين أقوى منها في حال
تحركهما.

وعلى هذا، فمراتب الغنة في النون والميم خمس مراتب:

الأولى: — وهي أقوى المراتب — عند تشديدهما.

الثانية: — وهي تلي الأولى في القوة — عند إدغامهما.

الثالثة: — وتلي الثانية في القوة — عند إخفائهما.

الرابعة: — وتلي الثالثة في القوة — عند سكونهما مظهرتين.

الخامسة: — وتلي الرابعة في القوة — عند تحركهما.

ومقدار الغنة: أَلِفٌ، أي حركتان، لايزاد عليهما، ولا يُنقص عنهما،
فهي كالمدة الأصلي يُمد حركتين، بلا زيادة ولا نقص.

(١) يستثنى من هذا: إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء، وكذا إدغامهما في
الواو والياء في قراءة خلف عن حمزة، فإن الإدغام في هذه الحالات يكون كاملاً
من غير غنة، لأن النون الساكنة والتنوين حينئذ يبدلان حرفاً من جنس المدغم فيه،
كما يوضحه المؤلف ص ١٧٢.

قال بعض الكاتبيين^(١): «والثابت من الغنة في حال التشديد والإدغام [بغنة] والإخفاء هو كمالها، وفي حال الإظهار والتحريك هو أصلها». انتهى.

ومنها: صفة الخفاء: ومعناه في اللغة: الاستتار، وفي الاصطلاح: استتار صوت الحرف عند النطق به، ويوصف بهذه الصفة الحروف الأربعة: الألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسورة ما قبلها، والهاء، فيقال لهذه الحروف الأربعة: «الحروف الخفية».

قال الإمام مكي في «الرعاية»^(٢): «وإنما سميت خفية لأنها تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، والألف أخفى هذه الحروف، لأن اللسان لا علاج له فيها عند النطق بها، وليس لها مخرج محقق تنسب إليه، ولا تتحرك أبداً ولا تتغير حركة ما قبلها». انتهى.

(١) هو الغُرَياني في «العقد الفريد» ص ٩٢، وبيان هذا: أن الغنة من حيث مقدارها لها مرتبتان:

الأولى: مرتبة الأصل، وهي التي تقترب بالنون والميم حالة إخراجهما من مخرجهما. وهذه المرتبة لازمة لهذين الحرفين، لا تنفك عنهما بحال، سواء كانا متحركين أو ساكنين. وينبغي العناية ببيان هذه المرتبة — من غير إفراط — حالة الوقف على النون والميم في مثل: ﴿العالمين، الرحيم﴾. قال العلامة جمال الدين القاسمي في «النفحة الرحمانية» ص ١٥: إذا وَقِفَ على النون والميم بالسكون المحض، في مثل: ﴿العالمين، المستقيم﴾ فيجب إخفاء الغنة، إذ لم يُثقل عن أئمة الأداء إظهارها حالئذ.

الثانية: مرتبة الكمال، وهي الزيادة على أصل الغنة بمقدار حركتين. وهذه المرتبة عارضة، تثبت للنون والميم في حالة التشديد والإدغام والإخفاء.

(٢) ص ١٢٧.

وقال غيره^(١): إن حروف المد أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهنَّ وأوسعهن مخرجاً: الألف، ثم الياء، ثم الواو^(٢)، ونظراً لخفاء هذه الحروف يصح أن يزداد في مدّها عن حركتين خوفاً من سقوطها عند الإسراع بها لخفائها، وصعوبة الهمز بعدها، فإنه إذا تقدم الحرف السهل على الحرف الصّعب في الكلمة فإن النّفس تتجه إلى العناية بالصّعب، والاهتمام بتحقيقه وبيانه، فيترتب على ذلك الغفلة عن الحرف السهل فيخرجُ هزياً، وربما ينعدم في اللفظ بالكلية، فمن أجل ذلك وجبت العناية ببيان الحروف السهلة إذا جاورت حروفاً صعبة.

وأما خفاء الهاء فلا اجتماع صفات الضّعف فيها. قال الإمام مكي في «الرعاية»^(٣): الخفاء من علامات ضعف الحروف، ولما كان الهاء حرفاً خفياً وجب أن يُتَحَفَّظَ ببيانها حيث وقعت. قال العلامة المرعشي^(٤): «معنى: بيانها: تقوية صوتها بتقوية ضَغْطٍ مخرجها. فلو لم يُتَحَفَّظَ على تقوية ضَغْطٍ مخرجها لمال الطّبعُ إلى توسيع مخرجها لعسر تَضْيِيقِهِ لِبُعْدِهِ عن الفم، فيكاد ينعدم في التلفظ». انتهى^(٥).

(١) هو أبو شامة في «إبراز المعاني» ص ١١٣. وانظر «جهد المقلّ» ص ٣٩.

(٢) قال المألفي في «الدر النّير» ٢: ٢٣: إن هذه الأحرف الثلاثة اتسعت مخرجها لهواء الصوت أكثر من غيرها. وأوسعها مخرجُ الألف ثم الياء ثم الواو. قال: ويعرف ذلك بضم الشفتين في الواو، وبرفع لسانك في الياء قبل الحنك، وليس في الألف شيء من ذلك، يعني: فهي أوسعهن مخرجاً.

(٣) ص ١١٨. وانظر «نهاية القول المفيد» ص ٥٩.

(٤) «جهد المقلّ» ص ٣٩.

(٥) توضيح هذا الكلام: أن الهاء حرف خفيّ لطيف، أشبه ما يكون بالهواء الخارج من الرّئة، فيحتاج لبيانه إلى ضَغْطٍ الصوت وحَضْرِهِ في مخرجه وهو أقصى الحلق. =

وقال المحقق في «النشر»^(١): «ولخفاء الهاء قُوِّيَتْ بالصَّلة، وقويت حروف المد بالمدّ عند الهمز». انتهى.

واعلم أن لمعرفة الصفات فائدتين:

الأولى: تمييز بعض الحروف المتَّحدة في المخرج عن بعض، والفرق بين ذوات هذه الحروف وجواهرها، إذ لولا هذه الصفات لآتحدت أصواتها.
الثانية: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج^(٢).

• • •

= ولكون مخرجه — وهو أقصى الحلق — بعيداً عن الفم فإنه يَعْسُرُ ضغط الصوت فيه، فيميل الطبع إلى توسيع مخرجه بترك الهواء يمرّ بسهولة وخفة، فيخرج الحرف هزياً.

ومن الخطأ المبالغة في ضغط الصوت عند إخراج الهاء، كما ينطق بها بعض القراء كالمتهوِّع، فيشبه الخاء المعجمة. وهو لَحْن.

(١) ٢٠٤: ١.

(٢) والفائدة الثالثة: معرفة الحرف القوي من الضعيف. كما سبق ص ٨٠.

تقسيم الصفات

تنقسم الصفات من حيث القوة والضعف إلى قسمين: قوية وضعيفة.
 فالقوية: إحدى عشرة صفة، وهي: الجهر، الشدة، الاستعلاء،
 الإطباق، الصّفير، القلقلة، الانحراف، التكرير، التفشي، الاستطالة، الغنة.
 والضعيفة: ست، الهمس، الرّخاوة، الاستفال، الانفتاح، اللين،
 الخفاء.
 وأما الإصمات، والدّلاقة، والبينية، فلا دخل لها في القوة ولا في
 الضعف.

وتنقسم الحروف الهجائية من حيث القوة والضعف إلى خمسة أقسام.
 وذلك أن الحرف إما أن تكون صفاته كلّها قوية أم لا، فإن كانت صفاته
 كلّها قوية فهو أقوى الحروف، وإن لم تكن صفاته كلّها قوية، بل كان بعضها
 قوياً، وبعضها ضعيفاً، فإن كان معظمها قوياً فإن الحرف حينئذ يكون قوياً،
 ويوصف بالقوة. وإن كان معظمها ضعيفاً فإن الحرف يكون ضعيفاً، ويوصف
 بالضعف. وإن تعادلت فيه صفات القوة وصفات الضعف فإنه يكون متوسطاً،
 ويوصف بالتوسط. وإن كانت صفاته كلّها ضعيفة فإنه يكون أضعف ويوصف
 بكونه من أضعف الحروف. فحينئذ تكون الأقسام خمسة كما ذكرنا.

القسم الأول: الحرف الذي صفاته كلها قوية، وهو الطاء، فهو أقوى الحروف على الإطلاق.

القسم الثاني: الحروف التي معظم صفاتها قوي، فتوصف بالقوة، ويقال فيها: حرف كذا قوي أو من الحروف القوية، وهي ثمانية أحرف: الباء، الجيم، الدال، الراء، الصاد، الضاد، الطاء، القاف.

القسم الثالث: الحروف التي معظم صفاتها ضعيف، فتوصف بالضعف، ويقال فيها: حرف كذا ضعيف، أو من الحروف الضعيفة، وهي عشرة أحرف: التاء، الخاء، الذال، الزاي، السين، الشين، العين، الكاف، الواو، الياء.

القسم الرابع: الحروف التي تعادلت فيها صفات القوة وصفات الضعف، فتوصف بكونها متوسطة، ويقال فيها: حرف كذا متوسط، وهي خمسة أحرف: الهمزة، الغين، اللام، الميم، النون.

القسم الخامس: الحروف التي صفاتها كلها ضعيفة، فتوصف بكونها أضعف الحروف. ويقال فيها: حرف كذا أضعف أو من أضعف الحروف، وهي سبعة أحرف: الثاء، الحاء، الفاء، الهاء، وحروف المد الثلاثة وهي: الألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

بيان صفات كلّ حرفٍ من حروف الهجاء

السييل إلى معرفة صفات أي حرف من حروف الهجاء: هي البحث عنه أولاً في حروف الهمس، فإذا تبين أنه فيها فهو حرف مهموس، وصفته: الهمس. وإن لم يتبين أنه في حروف الهمس فيكون في حروف ضده وهو الجهر، فيكون حرفاً مجهوراً، وتكون صفته: الجهر.

ثم يُبحث عنه بعد ذلك في حروف الشدة، فإن وجد فيها فهو شديد، وصفته: الشدة. وإن لم يوجد فيها فيبحث عنه في حروف التوسط فإن وجد فيها فهو متوسط، وصفته: التوسط. وإن لم يوجد في حروف الشدة ولا في حروف التوسط فيكون في حروف ضدهما وهي الرخاوة، فيكون حرفاً رخواً، وصفته: الرخاوة.

ثم يبحث عنه بعد ذلك في حروف الاستعلاء، فإن وجد فيها فهو حرف مُسْتَعْلٍ، وصفته: الاستعلاء. وإن لم يوجد في حروف الاستعلاء فيكون في حروف ضده وهو الاستفال، فيكون حرفاً مُسْتَفَلاً، وصفته: الاستفال.

ثم يبحث عنه بعد ذلك في حروف الإطباق، فإن وجد فيها فهو حرف مُطْبَقٍ، وصفته: الإطباق. وإن لم يوجد في حروف الإطباق فيكون في حروف ضده وهو الانفتاح، فيكون حرفاً مُنْفَتِحاً، وصفته: الانفتاح.

ثم يبحث عنه بعد ذلك في حروف الذلاقة، فإن وجد فيها فهو حرف

مُذْلَق، وصفته: الذلاقة. وإن لم يوجد فيها فيكون في حروف الإصمات، ويكون حرفاً مُصَمِّتاً، وصفته: الإصمات.

وحينئذ يكون الحرف قد أخذ خمس صفات من الصفات المتضادة، ولا يأخذ أي حرف أقل من خمس صفات من الصفات التي يكون لها ضد.

ثم يبحث عن الحرف بعد ذلك في الصفات التي لا ضد لها فإن وجد له صفة منها كان له ست صفات، وإن وجد له صفتان منها كان له سبع صفات. ولا يأخذ أي حرف أكثر من سبع صفات، خمس من التي لها ضد، واثنتين من التي لا ضد لها.

والخلاصة: أن أي حرف لا بد أن يتصف بخمس صفات من الصفات التي لها ضد، وأما التي لا ضد لها فقد لا يتصف منها بصفة ما، وقد يتصف بصفة واحدة منها، وقد يتصف منها بصفتين ولا يزيد على هذا.

وهاك صفات كل حرف من حروف الهجاء:

(الهمزة) ولها خمس صفات: الجهر، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الباء) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق، القلقلة.

(التاء) لها خمس صفات: الهمس، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الثاء) لها خمس صفات: الهمس، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الجيم) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، القلقة.

(الحاء) لها خمس صفات: الهَمْس، الرِّخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الخاء) لها خمس صفات: الهَمْس، الرِّخاوة، الاستعلاء، الانفتاح، الإصمات.

(الذال) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، القلقة.

(الذال) لها خمس صفات: الجهر، الرِّخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الراء) لها سبع صفات: الجَهْر، التوسّط، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق، الانحراف، التكرير.

(الزاي) لها ست صفات: الجهر، الرِّخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، الصَّفير.

(السين) لها ست صفات: الهَمْس، الرِّخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، الصفير.

(الشين) لها ست صفات: الهمس، الرِّخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، التفشي.

(الصاد) لها ست صفات: الهمس، الرِّخاوة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات، الصفير.

(الضاد) لها ست صفات: الجهر، الرخاوة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات، الاستطالة.

(الطاء) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات، القلقلة.

(الظاء) لها خمس صفات: الجهر، الرخاوة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات.

(العين) لها خمس صفات: الجهر، التوسط، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الغين) لها خمس صفات: الجهر، الرخاوة، الاستعلاء، الانفتاح، الإصمات.

(الفاء) لها خمس صفات: الهمس، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق.

(القاف) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستعلاء، الانفتاح، الإصمات، القلقلة.

(الكاف) لها خمس صفات: الهمس، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(اللام) لها ست صفات: الجهر، التوسط، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق، الانحراف.

(الميم) لها خمس صفات: الجهر، التوسط، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق^(١).

(١) والغنة، لأنها صفة لازمة لها وللنون، كما ذكر المؤلف ص ١١١.

(النون) لها خمس صفات: الجهر، التوسط، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق^(١).

(الهاء) لها خمس صفات: الهمس، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات^(١).

(الواو) لها خمس صفات: الجهر، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات. وهذا إذا كانت متحركة، فإذا سكنت بعد فتح زِيدَ لها صفة سادسة، وهي: اللين.

(الياء) لها خمس صفات: الجهر، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات. وهذا إذا كانت متحركة، فإذا سكنت بعد فتح زِيدَ لها صفة سادسة، وهي: اللين.

(حروف المد الثلاثة) لها خمس صفات: الجهر، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

ويؤخذ مما تقدم أن بعض الحروف يتحد مع بعض في الصفات.

فمن ذلك: التاء، والكاف، فهما متّحدان في جميع الصفات، وكذلك التاء والحاء والهاء. وأيضاً الجيم والdal. وكذلك الميم والنون. وأيضاً الواو والياء المتحركتان، وحروف المد الثلاثة — الحروف الخمسة — متّحدة في جميع الصفات. وكذلك الواو والياء اللّيتان — أي: الساكتان بعد فتح — متّحدتان في جميع الصفات.



(١) والخفاء، فهي صفة لازمة لها ولحروف المد الثلاثة. كما ذكرته فيما علّقت على ص ١٠٩.

المُتَمَاثِلَانِ وَالْمُتَجَانِسَانِ وَالْمُقَارِبَانِ وَالْمُتَبَاعِدَانِ^(١)

التقاء الحرفين واجتماعُهما على ثلاثة أنواع:

- الأول: التقاؤهما في اللفظ والخط، بأن لا يفصل بينهما فاصل،
كالتقاء الباءين في: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَّعْضُكُم﴾ واللامين في: ﴿هَلْ لَّكُم﴾.
الثاني: التقاؤهما في الخط فقط نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾.
الثالث: التقاؤهما في اللفظ فقط نحو: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾.

(٢) المراد من عَقْد هذا المبحث: معرفة ما يُدْغَم من الحروف، وما لا يدْغَم. والحروف من هذه الحيثية تنقسم إلى أربعة أقسام:

- ١ — ما لا يدْغَم في غيره مطلقاً، وهي ستة: الهمزة، الألف، الخاء المعجمة، الظاء، الصاد المهملة، الزاي.
- ٢ — ما لا يدْغَم إلا في مثله، وهي ستة: الهاء، العين، الغين، الياء، الفاء، الواو.
- ٣ — ما لا يدْغَم إلا في مجانسه أو مُقَارِبِه، وهي ستة: الجيم، الشين، الضاد، الطاء، الدال، الذال.
- ٤ — يدْغَم في مثله ومجانسه ومقاربه، وهي إحدى عشرة: الحاء المهملة، القاف، الكاف، اللام، النون، الراء، الباء، التاء، الثاء، السين، الميم.

والمعتبر^(١) هو: «النوعان الأولان» وأما الثالث فلا دَخَلَ له هنا.

وينقسم النوعان أربعة أقسام:

(الأول) المتماثلان.

(الثاني) المتجانسان.

(الثالث) المتقاربان.

(الرابع) المتباعدان.

أما المتماثلان: فهما الحرفان اللذان اتّحدا في المَخْرَج وفي جميع الصفات بأن يكون مخرجهما واحداً، وجميع صفاتهما واحدة، كالباءين والتاءين والثاءين والميمين، سواء كان الحرفان في كلمة واحدة نحو: ﴿بِبَعْضٍ، تَتَوَفَّاهُمْ﴾. أم في كلمتين نحو: ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ، الرَّحِيمَ مَالِكٍ﴾. وسواء التقيا لفظاً وخطأً كما ذكر، أم التقيا خطأً فقط نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾.

وقد اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع، لأنه لا يشمل الواوَيْنِ من نحو: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا﴾. والياءين من نحو: ﴿فِي يُوسُفَ﴾ لعدم الاتفاق في المخرج، إذ مخرج الواو والياء الأوليين الجوف، ومخرج الواو الثانية الشفتان، ومخرج الياء الثانية وسط اللسان. مع أن الواوين في نحو: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا﴾ متماثلان. والياءين في نحو: ﴿فِي يُوسُفَ﴾ متماثلان أيضاً. فالأحسن والأجمع، ما قاله الإمام الجَعْفَرِيُّ^(٢) في تعريف المتماثلين: «هما الحرفان اللذان اتّحدا ذاتاً، أو اندرجا في الاسم». انتهى.

(١) أي في باب الإدغام.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٠٥.

فقوله: «اتحدا ذاتاً» يتناول الباءين والتائين والجيمين، وهكذا من كل حرفين اتحدا في المخرج وفي سائر الصفات. وقوله: «أو اندرجا في الاسم» أتى به لإدخال نحو: الواوين والياءين في المثاليين المذكورين، لاندراج كل في اسم الواو والياء.

والمتمثالان: ثلاثة أقسام: صغير، وكبير. ومُطْلَق.

فالصغير: أن يكون الحرف الأول ساكناً والثاني متحركاً، سواء كانا في كلمة واحدة نحو: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ، يُدْرِكْهُمُ الْمَوْتُ﴾. أم في كلمتين نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا، إِذْ ذَهَبَ﴾. وسمي صغيراً لسهولة وقلة العمل فيه، لسكون أوله وتحرك ثانيه.

وحكمه: وجوبُ الإدغام.

ويستثنى من هذا الحكم مسألتان:

الأولى: أن يكون الحرف الأول من المتمثلين حرفَ مَدٍّ، واواً كان أم ياء. فإن كان حرفَ مَدٍّ تعيّن إظهاره وامتنع إدغامه نحو: ﴿قَالُوا وَهُمْ، الَّذِي يُوسُوسُ﴾^(١).

وهذان الواوان متمثالان، وكذا الياءات لاندراجها في الاسم على

(١) ويسمى المد في هذه الحالة في الواو والياء: مد التمكين، يعني تمكين المدّ فيهما بمقدار حركتين، والاعتناء بذلك، وعلل الإمام مكي لذلك فقال في «الرعاية» ص ٢٣٩: «لأن المثلين إذا اجتمعا، والأول ساكنٌ — في غير حروف المدّ واللين — لم يكن بُدٌّ من الإدغام. فيجب أن يبيّن ما لا يجوز فيه الإدغام من هذا الصنف، وذلك نحو قوله: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا﴾ و﴿اصْبِرُوا وَصَابِرُوا﴾...» انتهى، وقال نحو هذا في فصل (الياء) ص ١٨٢.

ما حققه الإمام الجعبري وقد تقدّم، ولذلك استثنيا من الحكم السابق، والاستثناء دليل على دخولهما في التماثلين، فلو لم يكونا متماثلين لما صحّ استثناءهما.

فإن كانت الواو ساكنة بعد فتح نحو: ﴿أَوْوَا وَنَصَرُوا﴾ تعيّن إدغامها في الواو بعدها، وكذلك الياء إذا سكنت بعد فتح تعيّن إدغامها في الياء بعدها نحو: ﴿لَدَيَّ﴾.

المسألة الثانية: أن يكون الحرف الأول من المثلين هاءً سَكَنَتْ، وذلك في قوله تعالى في سورة الحاقة^(١): ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكٌ﴾. ففي الهاء الأولى - وهي هاء سكت - وَجْهَانِ عند الوصل^(٢):

الأول: إظهارها مع سَكَنَتْ لطيفة عليها بدون تنفّس، إجراءً للوصل مجرى الوقف، لكونها هاءً سَكَنَتْ.

والثاني: إدغامها في الهاء بعدها، إجراءً للهاء مجرى غيرها من الحروف.

المتماثلان الكبير: أن يكون الحرفان متحرّكين، سواء كانا في كلمة واحدة نحو: ﴿حَجَجَ، تَجَافَى﴾. أم في كلمتين نحو: ﴿فِيهِ هُدًى، يَعْلَمُ مَا﴾. وسمى كبيراً لكثرة العمل فيه لتحرك حرفيه^(٣).

(١) الآيتان: ٢٨، ٢٩.

(٢) المراد بالوصل هنا: وَضَل كلمة ﴿مَالِيَّةٌ﴾ بكلمة ﴿هَلَكٌ﴾ في نَفَس واحد، فعندئذ يكون فيها الوجهان المذكوران. وإلا فيجوز الوقف على ﴿مَالِيَّةٌ﴾ مع التنفّس، ثم الابتداء بكلمة ﴿هَلَكٌ﴾.

(٣) معنى كثرة العمل فيه، كما وضّحه العلامة محمد مكي في «نهاية القول المفيد» ص ١٠٥: أن الحرفين إذا تماثلا والأول ساكن، ففيه عمل واحد وهو الإدغام، فإن =

وحكمه: وجوب الإظهار عند حَفْص، إلّا في قوله تعالى في سورة يوسف^(١): ﴿مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا﴾. فإن لحفص فيه وجهين^(٢): الأول: الإدغام مع الإشمام، والثاني: الإخفاء، والمراد به: اختلاس حركة النون الأولى وهي الضمة^(٣).

والمتمثالان المطلق: أن يكون الحرف الأول متحركاً والثاني ساكناً، عكس الصغير مثل: ﴿تَتَلَوُ، تُشْطِطُ﴾.

وسمي مطلقاً لعدم تقييده بصغير ولا بكبير، وحكمه: وجوب الإظهار.

= كان متحركاً ففيه عملان: إسكان الأول، والإدغام.

فإن لم يتمثل الحرفان بأن كانا متقاربين أو متجانسين، والأول ساكن ففيه عملان: قلب وإدغام، فإن كانا متحركين ففيه ثلاثة أعمال: إسكان الأول، وقلبه، والإدغام.

فتبين أن الساكن أقل عملاً من المتحرك.

وقال ابن الجزري في «النشر» ١: ٢٧٤: وسمي كبيراً لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه. وقيل: لما فيه من الصعوبة. وقيل: لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين. انتهى.

(١) الآية: ١١، أصلها «تَأْمَنَّا».

(٢) لا يختص حفص بهذين الوجهين، بل هما لجميع القراء العشرة، إلا أبا جعفر، فإن له الإدغام المحض من غير اختلاس ولا إشمام. انظر «النشر» ١: ٣٠٣ و ٣٠٤.

(٣) معنى الاختلاس: هو النطق بثلي الحركة. وعرفه بعضهم: بأنه الإسراع بالحركة، بحيث يحكم السامع بذهابها، وهي كاملة الوزن والصفة.

هذا، ومما أدغمه حفص أيضاً من المتماثلين: النون في النون في ﴿مَكِّي﴾ في الكهف (٩٥)، و ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ في الأنعام (٨٠)، و ﴿تَأْمُرُونِي﴾ في الزمر (٦٤). والميم في الميم في ﴿نِعَمًا﴾ في البقرة (٢٧١) والنساء (٥٨).

وأما المتجانسان: فهما الحرفان اللذان اتّحدا في المخرج، واختلفا في الصفة^(١)، سواء كانا في كلمة واحدة نحو: ﴿وَأَمْوَالٌ﴾. أم في كلمتين نحو: ﴿هَمَّتْ طَائِفَةٌ﴾.

وسواء كان الاختلاف في صفة واحدة كالثاء والذال في نحو: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾. فهذان الحرفان مشتركان في الرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. ومختلفان في الهمس والجهر، فالثاء مهموسة والذال مجهورة.

أم كان الاختلاف في صفتين كالذال والطاء في نحو: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ فالحرفان مشتركان في الجهر، والرخاوة، والإصمات. ومفترقان في الاستعلاء وضده، والإطباق ومقابله. فالذال: مستفلة مفتحة، والطاء: مستعلية مطبقة.

أم كان الاختلاف في ثلاث صفات كالياء والجيم في نحو: ﴿يَجَارُونَ﴾. فهذان الحرفان مشتركان في الجهر، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. ومفترقان في الشدة وضدها، والقلقلة وضدها، واللين وضده. فالياء: رخوة لينة غير مقلقة، والجيم: شديدة مقلقة غير لينة.

أم كان الاختلاف في أربع صفات كالثاء والطاء في نحو: ﴿هَمَّتْ طَائِفَةٌ﴾. فهما مشتركان في الشدة، والإصمات. ومفترقان في الهمس وضده، والاستعلاء وضده، والإطباق وضده، والقلقلة وضدها. فالثاء: مهموسة، مستفلة، مفتحة، غير مقلقة، والطاء: مجهورة، مستعلية، مطبقة، مقلقة.

(١) وهما في المثالين المذكورين: الميم مع الواو في المثال الأول، والتاء مع الطاء في المثال الثاني.

ولا يزيد الاختلاف بين الحرفين في الصفات عن أربع صفاتٍ بالنسبة للحرفين المتجانسين.

وأما الحرفان اللذان اتحدا في الصفات واختلفا في المخرج، فقد اختلف فيهما علماء التجويد، فمنهم مَنْ جعلهما من قسم المتقارِبَيْن، ومنهم من اعتبرهما متجانسين، وعرف المتجانسين بأنهما: الحرفان اللذان اتحدا مخرجاً واختلفا صفة، أو اتحدا صفة واختلفا مخرجاً، سواءً كان مخرج كل منهما بعيداً عن مخرج الآخر أم قريباً منه.

وقد ذكرنا فيما سبق^(١) أن التاء والكاف متّحدان في جميع الصفات، وأن الحروف الثلاثة: التاء والحاء والهاء متّحدة في جميع الصفات، وأن الجيم والdal متّحدان في جميع الصفات، وكذلك الميم والنون، وأيضاً الواو والياء المتحرّكان، وحروف المد الثلاثة — هذه الحروف الخمسة متّحدة في كل الصفات، وكذلك الواو والياء اللينتان — أي: الساكنتان بعد فتح — متّحدتان في جميع الصفات.

وبناءً على هذا إذا اجتمعت التاء والكاف في كلمة مثل: ﴿تَكْفُرُونَ، كُتِبَ﴾. يكون حكمهما التقارب على المذهب الأول، والتجانس على المذهب الثاني، لاتحادهما في الصفات، واختلافهما في المخرج.

وكذلك إذا اجتمعت التاء والهاء نحو: ﴿يَلْهَثْ، وَثُلْثْ﴾ أو الحاء والتاء مثل: ﴿يَبْحَثْ﴾ أو الحاء والهاء مثل: ﴿فَسَبَّحْهُ﴾ أو الميم والنون مثل: ﴿مِنْهُمْ، ونَمَارِقُ﴾ أو الواو والياء نحو: ﴿يَوَدَّ، وَيَوْمَ﴾.

أو الواو أو الياء المتحرّكان بالفتح مع الألف مثل: ﴿وَالِ، يَا قَوْمَ﴾.

أو الواو المتحركة بالضم مع الواو الساكنة التي هي حرفٌ من حروف المدِّ نحو: ﴿وُورِي﴾ أو الياء مع الواو نحو: ﴿يُوقِنُونَ﴾.

ولم يقع في القرآن الكريم مثلاً للياء المتحركة بالكسر مع الياء الساكنة التي هي حرفٌ من حروف المدِّ^(١). ومثالها في غير القرآن «المُسْتَحْيَيْن».

أقول: إذا اجتمع حرفان من الأحرف المذكورة المتّحدة في الصفة، المختلفة في المخرج سواء تقارب المخرجان أم تباعدا، فحكمهما التقارب في الرأي الأول، والتجانس في الرأي الثاني. فيقال فيهما — على الرأي الأول —: هذان الحرفان متقاربان، وعلى الرأي الثاني: هذان الحرفان متجانسان.

وأما اللام والراء: فعلى مذهب الفراء ومن وافقه يكونان متجانسين لاتحاد مخرجهما عنده، وأما على مذهب الجمهور — ومنهم الإمامان الشاطبي وابن الجزري — فيكونان متقاربين لتقاربهما مخرجاً وصفة^(٢).

والمتجانسان: ثلاثة أقسام أيضاً: صغير، وكبير، ومُطلَق، وقد سبق بيان كل منها^(٣).

فأما الصغير: فهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يُدغم فيه الحرف الأول في الثاني قولاً واحداً عن

(١) هذا ذهول من المصنف. وإلاً ففي القرآن الكريم: ﴿ثُمَّ يَمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ و﴿قُلْ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ﴾، في سورة الروم، الآية ٤٠، وسورة الجاثية، الآية ٢٦، ففي هذين المثالين اجتمعت الياء المتحركة بالكسر، مع الياء الساكنة التي هي حرف مدّ.

(٢) عن مذهب الفراء ومذهب الجمهور، انظر ص ٥١ و ٥٣.

(٣) ص ١٢٥ — ١٢٧.

حَفْص وغيره^(١)، وذلك في الحروف الآتية:

- ١ - الدال في التاء سواء كانتا في كلمة واحدة نحو: كِدْتَ في قوله تعالى: ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ﴾^(٢) أم في كلمتين نحو: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾^(٣).
- ٢ - التاء في الدال نحو: ﴿أَثَقَلْتُ دَعَوَا﴾^(٤)، ﴿وَأُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾^(٥). وفي الطاء نحو: ﴿فَامَنْتُ طَائِفَةً﴾^(٦)، ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾^(٧).
- ٣ - الدال في الظاء نحو: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٨).
- ٤ - الطاء في التاء في: ﴿لَيْسَ بَسَطْتَ﴾^(٩)،

(١) القسم الأول من المتجانسين الصغير، هو على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يدغم فيه الحرف الأول في الثاني إدغاماً كاملاً، فلا تبقى ذات الحرف الأول ولا صفته. وذلك في إدغام الدال في التاء، وإدغام التاء في الدال، وإدغام الدال في الظاء.

الثاني: ما يدغم فيه الأول في الثاني إدغاماً ناقصاً، بحيث تذهب ذات الحرف الأول، وتبقى صفة الإطباق فيه. وذلك في إدغام الطاء في التاء.

الثالث: مختلف فيه، وهو إدغام القاف في الكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾، فيجوز فيه وجهان لجميع القراء، وهما:

الإدغام الكامل، والإدغام الناقص. ما عدا السوسي عن أبي عمرو، فليس له إلا الإدغام الكامل.

(٢) سورة الصافات، الآية ٥٦.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية ١٨٩.

(٥) سورة يونس، الآية ٨٩.

(٦) سورة الصف، الآية ١٤.

(٧) سورة آل عمران، الآية ٦٩.

(٨) سورة الزخرف، الآية ٣٩.

(٩) سورة المائدة، الآية ١٨.

﴿فَرَّطْتُمْ﴾^(١) في يوسف، ﴿أَحَطْتُ﴾^(٢) في النمل، ﴿فَرَّطْتُ﴾^(٣) في الزمر.

٥ - القاف في الكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾^(٤)، في المرسلات.

وإدغام الدال في التاء، والتاء في الدال والطاء، والدال في الطاء: كَلَّه إدغام كامل، وهو الذي يدخل فيه المدغم في المدغم فيه ذاتاً وصفة.

وأما إدغام الطاء في التاء في الكلمات السابقة فإدغام ناقص لإدخال المدغم في المدغم فيه ذاتاً لا صفة، لأن علماء الأداء أجمعوا على إبقاء صفة الإطباق في الطاء في الكلمات المذكورة.

وإنما لم تدغم الطاء في التاء إدغاماً كاملاً لأن الطاء حرفٌ قوي، والتاء حرفٌ ضعيف، ولا يُدغم القوي في الضعيف، ولولا ما في الحرفين من تجانس لم يَجُز الإدغام مطلقاً، فالذي سَوَّغ الإدغام الناقص إنما هو التجانس، وهو الاتحاد في المخرج دون الصفة بالنسبة للطاء مع التاء.

وأما إدغام القاف في الكاف في: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ فقد اتفق عليه أهل الأداء أيضاً، ولكنهم اختلفوا في إبقاء صفة استعلاء القاف^(٥)، فذهب بعضهم

(١) سورة يوسف، الآية ٨٠.

(٢) سورة النمل، الآية ١٦.

(٣) سورة الزمر، الآية ٥٦.

(٤) سورة المرسلات، الآية ٢٠.

(٥) لفظ ابن الجزري في «المقدمة»:

* ... والخُلف بِنَخْلُقْكُمْ وَقَعَ *

ومعنى الخُلف: جواز الوجهين جميعاً لكل القراء، ما عدا السُوسي فليس له إلا الإدغام الكامل. وهذا الوجه مقدّم على الإدغام الناقص لبقية القراء. وانظر «هداية القارىء» ص ٢٥٨.

إلى إبقائها مع الإدغام، وذهب بعضهم إلى إدغام القاف في الكاف إدغاماً محضاً كاملاً وإذهاب صفة الاستعلاء في القاف.

قال ابن الناظم في «شرح الجزرية»^(١): وكلا الوجهين جائزان، وإذهابهما أولى. وقال الناظم في كتاب «التمهيد»^(٢): فالأول مذهب مكّي، والثاني مذهب الداني ومنّ والاه. ثم قال الناظم: قلت: كلاهما حسن، وبالأول أخذ المصريّون، وبالثاني أخذ الشاميّون، واختياري الثاني وفاقاً للداني.

وقال في «النشر»^(٣): «والإدغام المحض أصحّ رواية وأوجه قياساً». انتهى.

وإنما أجمع العلماء على إبقاء صفة الإطباق في الطاء واختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف، لأن الإطباق أقوى من الاستعلاء، فأوجبوا المحافظة على الأقوى.

القسم الثاني: ما يُدغم فيه الحرف الأول في الثاني بخلاف عن حفص وذلك:

١ - الثاء في الذال في: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ في سورة الأعراف آية ١٧٦.

٢ - الباء في الميم في: ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ في سورة هود آية ٤٢، فلحَفْصٍ في هذين الموضعين الإدغام فقط من طريق «الحرز». وله الوجهان الإظهار والإدغام من طريق «الطّيبة».

(١) هي «الحواشي المفهّمة شرح المقدّمة».

(٢) ص ١٣٩.

(٣) ٢٢١: ١.

القسم الثالث: ما يتعين فيه الإظهار، وهو ما عدا القسمين السابقين، نحو: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾، ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ وهذا من قسم المتجانسين على المذهب الثاني كما سبق. ونحو: ﴿أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ، أَشْيَاءُ﴾^(١).

وأما المتجانسان الكبير: نحو: ﴿بِمَ، الصَّالِحَاتِ طُوبَى، النفوسِ زُوجَتْ، عَلَى مَرِيَمَ بُهْتَانًا﴾^(٢) فحكمه: وجوب الإظهار عند حفص.

وأما المطلق: نحو: ﴿لَمَبْعُوثُونَ، تَدْعُو، يَشْكُرُ﴾^(٣) فحكمه: وجوب الإظهار عند جميع القراء.

وأما المتقاربان: فهما الحرفان اللذان اختلفا في المخرج مع قُرب مخرج أحدهما من مخرج آخر، وتقارباً في الصفة، كاللام والراء في نحو: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ فإنهما مختلفان في المخرج مع قرب مخرج أحدهما من الآخر، لأن كلا منهما من طرف اللسان، ومتقاربان في الصفة لاشتراكهما في جميع الصفات إلا التكرير فهو خاص بالراء.

وكالتاء المثناة مع التاء المثلثة في نحو: ﴿فَتَشَبَّهُوا﴾^(٤) فإنهما مختلفان مخرجاً مع التقارب فيه، ومتقاربان صفة لاشتراكهما في جميع الصفات غير أن التاء شديدة والتاء رخوة. فالتقارب في الصفة: أن يتفقا في أكثرها.

(١) المراد في هذين المثالين: الميم مع الواو في الأول، والشين مع الياء في الثاني.
(٢) المراد: الباء مع الميم في الأول، والتاء مع الطاء في الثاني، والسين مع الزاي في الثالث، والميم مع الباء في الرابع.
(٣) المراد: الميم مع الباء في الأول، والتاء مع الدال في الثاني، والياء مع الشين في الثالث.

(٤) سورة الحجرات: الآية ٦ والنساء: الآية ٩٤ على قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر، والباقون قرؤوا: (فتبشَّهوا).

أو اختلفا في المخرج مع التقارب فيه وتباعدا في الصفة كالذال والسين في نحو: ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ أما القرب في المخرج فواضح، وأما التباعد في الصفة فلأن الدال مجهورة شديدة مقلقلة. والسين مهموسة رَخوة صَفيرية.

وكالضاد مع الراء في نحو: ﴿أَنْ يَضْرِبَ﴾ فإنهما متقاربان في المخرج ومتباعدان في الصفة، والتقارب في المخرج ظاهر، وأما التباعد في الصفة فلأن الضاد رَخوة مُطَبَّقة مستعلية مُصَمَّمة مستطيلة، والراء متوسطة مستقلة مفتوحة مُدْلَقَة منحرفة مكررة، فالتباعد في الصفة: أن يختلف الحرفان في صفتين فأكثر.

أو تقاربا في الصفة وتباعدا في المخرج، كالكاف والثاء في نحو: ﴿كَثِيرًا﴾ فالكاف والثاء متقاربان في الصفة متباعدان في المخرج. أما تقاربهما في الصفة فلأنهما مشتركان في جميع الصفات ما عدا الشدة والرخاوة، فالكاف شديدة والثاء رخوة، وأما تباعدهما في المخرج فلأن الكاف من أقصى اللسان بعد مخرج القاف، والثاء من طرفه.

وكاللام والميم في نحو: ﴿لَمْ﴾ فهما متقاربان صفة متباعدان مخرجاً. أما تقاربهما في الصفة فلاشترأكما في جميع الصفات ما عدا الانحراف، فهو صفة للآم دون الميم، وأما تباعدهما في المخرج فلأن اللام من حافة اللسان والميم من الشفتين.

وبناء على هذا يكون للمتقاربين ثلاثُ صُورٍ:

الأولى: أن يتقارب الحرفان مخرجاً وصفة، كاللام والراء، والثاء والثاء.

الثانية: أن يتقاربا في المخرج ويتباعدا في الصفة، كالذال مع السين، والضاد مع الراء.

الثالثة: أن يتقاربا في الصفة ويتباعدة في المخرج، كالكاف مع الشاء، واللام مع الميم.

وقد بينّا فيما سبق^(١) أن الحرفين اللّذين اتحدا في جميع الصفات واختلفا في المخرج — سواء تقارب مخرجاها أم تباعد — موضعُ خلاف بين العلماء، فمنهم مَنْ ذهب إلى أنهما من قبيل المتقاربين، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنهما من قسم المتجانسين.

والحرفان اللذان تقارب مخرجاها واتحدت صفاتهما هما الحاء والهاء في: «فَسَبَّحْهُ» والجيم والdal في نحو: «قَدْ جَاءَكُمْ».

والحرفان اللذان تباعد مخرجاها واتحدت صفاتهما هما:

- ١ — الكاف مع التاء مثل: ﴿كَتَبَ، تَكْفُرُونَ﴾.
- ٢ — الشاء مع الهاء نحو: ﴿وُثِّلَتْهُ، يَلْهَثُ﴾ ومع الحاء مثل: ﴿يَبْحَثُ﴾.
- ٣ — الميم مع النون نحو: ﴿مِنْهُمْ، وَنَمَارِقُ﴾.
- ٤ — الواو مع الياء نحو: ﴿وَيَوْمَ، يَوَدُّ﴾.
- ٥ — الواو والياء المتحركان بالفتح مع الألف نحو: ﴿وَالِ، يَا قَوْمِ﴾.

وأما الواو المتحركة مع الواو الساكنة في نحو: ﴿وُورِي﴾: فيعتبران مثليين وإن تباعد مخرجاها، نظراً لاندراجهما في الاسم، كما تقدم عن العلامة الجعبري في تعريف المثليين^(٢).

(١) ص ١٢٩.

(٢) ص ١٢٤.

وإذا جرينا على المذهب الأول يكون للمتقاربين خمس صور:

الأولى: أن يتقارب الحرفان مخرجاً وصفة، كاللام مع الراء، والتاء مع التاء.

الثانية: أن يتقاربا في المخرج ويتباعدا في الصفة، كالجيم مع السين، والضاد مع الراء.

الثالثة: أن يتقاربا في الصفة ويتباعدا في المخرج، كالكاف مع التاء، واللام مع الميم.

الرابعة: أن يتقاربا في المخرج ويتّحدا في الصفة، كالحاء مع الهاء، والجيم مع الدال.

الخامسة: أن يتباعدا في المخرج ويتّحدا في الصفة، وقد تقدمت الأمثلة آنفاً.

والمتقاربان: ثلاثة أقسام: صغير، وكبير، ومطلق. وقد سبق تعريف كل منها^(١).

مثال الصغير: ﴿أُورِثُموها، يُرِدْ ثَوَابَ﴾.

ومثال الكبير: ﴿نَفَقْدُ صَوَاعٍ، مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ﴾.

ومثال المطلق: ﴿لَنْ، فَضْرَبَ﴾.

وحكم المتقاربين عند حَفْص: وجوب الإظهار في أقسامه الثلاثة، إلا في اللام الساكنة مع الراء فيجب إدغامها فيها نحو: ﴿قُلْ رَبِّ، بَلْ رَفَعَهُ، بَلْ رَّانَ﴾.

غير أن لحفص في ﴿بَلْ رَانَ﴾^(١) وجهين: (الأول) الإدغام. (الثاني) السكت على اللام سكتة لطيفة من غير تنفّس، ويلزم من السكت الإظهار. والوجهان لحفص جائزان مقروء بهما له. وإن كان وجه الإدغام من طريق «الطيبة» لا من طريق «الحِرْزِ»، وبالمناسبة فله السكت وعدمه على ﴿عَوَجًا﴾ في الكهف و ﴿مَرْقَدَنَا﴾ في يس ﴿وَمَنْ رَاقٍ﴾ في القيامة^(٢).

وأما المتباعدان: فهما الحرفان اللذان تباعدا مخرجاً واختلفا صفة. سواء كان الاختلاف في صفة واحدة كالدال مع الهمزة في نحو: ﴿دَابَّاءُ﴾ فإن الحرفين يشتركان في جميع الصفات ما عدا القلقة فهي صفة للدال دون الهمزة.

أم كان الاختلاف في صفتين كالتاء مع العين في نحو: ﴿تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فهما يشتركان في الصفات ما عدا الهمس والشدة فيختلفان فيهما. فإن التاء مهموسة شديدة، والعين مجهورة متوسطة.

أم كان الاختلاف في ثلاث صفات، كالتاء والجيم في نحو: ﴿ثَجَّاجًا﴾ فإن التاء مهموسة، رَخْوَةً، غير مقلقة. والجيم مجهورة، شديدة، مقلقة. وما عدا ذلك من الصفات فمشاركان فيه.

أم كان الاختلاف في أربع صفات، كالقاف مع الصاد في نحو: ﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ فإن القاف: مجهورة، شديدة، منفحة، مقلقة، والصاد: مهموسة، رخوة، مطبقة، غير مقلقة، وباقي الصفات محل اشتراك بين الحرفين.

(١) سورة المطففين: الآية ١٤.

(٢) انظر ص ٢٦١ و ٢٦٢.

أم كان الاختلاف في خمس صفات كالطاء والهاء في نحو: ﴿يَطْهَرْنَ﴾^(١)
فإن الطاء: مجهورة، شديدة، مستعلية، مطبقة، مقلقلة، والهاء: مهموسة،
رخوة، مستفلة، مفتحة، غير مقلقلة. وباقي الصفات شركة بين الحرفين.

أم كان الاختلاف في ست صفات كالخاء مع الراء في نحو:
﴿خَرَجُوا﴾ فإن الراء: مجهورة، متوسطة، مستفلة، مُدْلَقَة، منخرّفة، مكررة،
والخاء: مهموسة، رخوة، مستعلية، مصمّمة، غير منخرّفة، وغير مكررة،
ويشترك الحرفان في الانفتاح فقط، ولا يزيد الاختلاف في الصفات بين
الحرفين عن ست صفات بالنسبة للمتباعدين^(١).

* * *

تلخيص

نستطيع أن نلخص لك أنواع الحرفين المتلاقيين في اللفظ والخط،
أو في الخط فقط فيما يلي:

- ١ - الحرفان المتفقان في المخرج وفي سائر الصفات: متماثلان.
- ٢ - الحرفان المتفقان في المخرج المختلفان في الصفات:
متجانسان.

(١) لم يتعرّض المؤلف لذكر حكم المتباعدين. وحكمهما كما يلي:

١ - المتباعدان الصغير: حكمه الإظهار مطلقاً، إلا في مسألتين متفق على
الإخفاء فيهما، وهما: النون الساكنة التي بعدها قاف، مثل: ﴿انقلبوا﴾ والنون
الساكنة التي بعدها كاف، مثل: ﴿أنكاثاً﴾.

٢ - أما حكم المتباعدين الكبير والمطلق فالإظهار دائماً. انتهى من «غاية
المريد» ص ١٧٨ و ١٧٩.

٣ - الحرفان المتقاربان في المخرج وفي الصفات، أو في المخرج دون الصفات، أو في الصفات دون المخرج: متقاربان.

٤ - الحرفان المتباعدان في المخرج المختلفان في الصفات: متباعدان.

٥ - الحرفان المتفقان في الصفات المتقاربان في المخرج، أو المتباعدان فيه: محل خلاف بين العلماء، فمنهم من ذهب إلى أنهما متقاربان، ومنهم من ذهب إلى أنهما متجانسان.

• • •

قاعدةٌ مهمّة

رأينا أن نذكر لك هنا قاعدةً كليّةً هامّةً إذا حَدَقْتَهَا، وأمّعت النظر فيها
تستطيع - في يسر وسهولة إذا عُرِض عليك حرفان متلاقيان - أن تحكم
عليهما بالتقارب، أو التجانس، أو التباعد.

وهاك هذه القاعدة:

كل حرفين يلتقيان في الخط واللفظ، أو في الخط فقط. إما أن يكون
خروجهما من عُضْوَيْن أو من عضو واحد.

فإن كان خروجهما من عُضْوَيْن فهما متباعدان إلّا الغين والخاء مع
القاف أو الكاف.

فإذا اجتمعت الغين مع القاف أو الكاف، أو اجتمعت الخاء مع القاف
أو الكاف: فإن الحرفين يكونان متقاربين، لأنهما وإن كانا يخرجان من
عُضْوَيْن إلّا أن بين مخرجيهما قُرْباً، إذ الغين والخاء يخرجان من أدنى الحلق
مما يلي اللسان، والقاف والكاف يخرجان من أقصى اللسان مما يلي أدنى
الحلق، فبين المخرجين قُرب. فمن أجل ذلك اعتبر الغين مع القاف
أو الكاف متقاربين، واعتبر الخاء مع القاف أو الكاف كذلك.

وإن كانا من عضو واحد فإما أن يتجاوَرَ مخرجاهما أم لا، فإن تجاور

المخرجان بأن كان كلّ منهما قريباً من الآخر ولم يفصل بينهما فاصل
فالحرفان متقاربان.

وإن لم يتجاوز المخرجان، وبعُدَ كل منهما عن الآخر، بأن فصل
بينهما مخرجُ حرفٍ آخر فالحرفان متباعدان.

وبناء على هذا يكون بين أحرف الحلق الستة وأحرف اللسان الثمانية
عشر تباعد، لأن أحرف الحلق من عضو، وأحرف اللسان من عضو. اللهم
إلا الغين مع القاف أو الكاف والخاء مع القاف أو الكاف كما تقدم.

وكذلك بين أحرف الحلق وأحرف الشفتين تباعد، لأن كلا منهما من
عضو، ولفصل اللسان بين العضوين: الحلق، والشفتين.

وأيضاً بين أحرف اللسان وأحرف الشفتين تباعد، نظراً لاختلاف
العضوين.

وبين أحرف الحلق بعضها مع بعض تقاربٌ وتباعد، فالحرفان اللذان
يخرجان من أقصى الحلق — وهما الهمزة والهاء — بينهما وبين الحرفين
الذين يخرجان من وسط الحلق — وهما العين والحاء — تقارب، وبينهما
وبين الحرفين اللذين يخرجان من أدنى الحلق — وهما الغين والخاء —
تباعد، وحرفا الوسط — وهما العين والحاء — بينهما وبين حرفي الأقصى،
وحرفي الأدنى تقارب.

وبين أحرف اللسان بعضها مع بعض تقارب، وتباعد، فحرفا الأقصى
— وهما القاف والكاف — بينهما وبين أحرف الوسط الجيم والشين والياء
وحرفي الحافة الضاد واللام: تقارب، وبينهما وبين أحرف الطرف النون
والراء والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء:
تباعد.

وأحرفُ الوَسَطِ بينها وبين حرفي الحافة وأحرف الطرف تقارب.

وكذلك بين حرفي الحافة وأحرف الطرف تقارب. وبين الفاء وبين أحرف الشفتين الواو، والباء، والميم: تقارب، وبين أحرف الشفتين بعضها مع بعض تجانس.

ولما كان هذا الموضوع صَعْبَ التناول، دقيقَ المسلك، رأينا أن نزيده إيضاحاً وبياناً فنقول:

من المعلوم أن الهمزة والهاء يخرجان من أقصى الحلق، فهما متجانسان لاتحادهما مخرجاً واختلافهما صفة، وأن العين والحاء المهملتين يخرجان من وَسَطِ الحلق، فهما متجانسان أيضاً لاتفاقهما في المخرج واختلافهما في الصفة، وأن الغين والحاء المعجمتين يخرجان من أدنى الحلق، فهما كذلك متجانسان لاتفاقهما مخرجاً لا صفة.

فحرفا الأقصى — وهما الهمزة والهاء — بالنسبة لحرفي الوسط أي: العين والحاء متقاربان. وبالنسبة لحرفي الأدنى — الغين والحاء — متباعدان. وحرفا الوَسَطِ — العين والحاء — بالنسبة لكل من حرفي الأقصى وحرفي الأدنى متقاربان.

والغين مع القاف والكاف متقاربان، وكذلك الخاء مع القاف والكاف، لأن الغين والحاء وإن كانا يخرجان من أدنى الحلق، والقاف والكاف يخرجان من أقصى اللسان، إلا أنه لما كان هناك قرب شديد بين أدنى الحلق وأقصى اللسان اعتبرت هذه الحروف متقاربة، وإن كانت من عضوين مختلفين كما سبق.

والقاف والكاف: قيل: إنهما متجانسان لخروج كل منهما من أقصى اللسان، وقيل: إنهما متقاربان نظراً لوجود انفصال بين مخرجيهما.

والقاف — ومثلها الكاف — مع حرف من أحرف الوسط الجيم والشين والياء، أو من حرفي الحافة الضاد واللام متقاربان، ومع حرف من أحرف الطرف المذكورة: متباعدان.

والجيم والشين والياء تخرج من وسط اللسان، فالحرفان المتلاقيان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف أو الضاد أو اللام أو النون أو الراء أو الطاء أو الدال أو التاء أو السين أو الصاد أو الزاي أو الطاء أو الدال أو التاء: متقاربان، والحرف منها مع أي حرف من حروف الشفتين متباعدان.

والضاد تخرج من إحدى حافتي اللسان وما يليها من الأضراس، كما تقدم في مخارج الحروف^(١). فهي مع القاف أو الكاف أو أي حرف من أحرف الوسط، أو أحرف الطرف أو اللام: متقاربان.

واللام تخرج من أدنى حافة اللسان إلى منتهاها. وهي مع القاف أو الكاف أو حرف من حروف الوسط أو الطرف أو الضاد: متقاربان.

والنون من طرف اللسان تحت اللام قليلاً، وهي مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط والضاد واللام وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والراء تخرج من طرف اللسان قريبة من مخرج النون وأدخل في ظهر اللسان، وهي مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط والضاد واللام والنون وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والطاء والدال والتاء تخرج من طرف اللسان مع أصول الثنايا، فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف

متباعدان، ومع أحرف الوسط وحرفي الحافة الضاد واللام، والنون والراء وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والصاد والزاي والسين تخرج من طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى، فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف متباعدان. ومع أحرف الوسط والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والطاء والذال والتاء تخرج من طرف اللسان وطرف الثنايا العليا. فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين: متقاربان.

والفاء من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا، فهي مع أي حرف من أحرف الحلق أو اللسان مطلقاً متباعدان، ومع الواو أو الباء أو الميم متقاربان.

والواو والباء والميم تخرج من الشفتين، فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع أي حرف من أحرف الحلق أو اللسان متباعدان، ومع الفاء متقاربان.

قال العلماء: وهذا كله فيما له مخرج محقق.

وأما ما مخرجه مقدّر وهو أحرف المد الثلاثة فلا توصف — إذا التقت مع حرف من حروف الهجاء — بتقارب، ولا تجانس، ولا تباعد، إذ ليس لحروف المدّ مخرج من حيز محقق كغيرها، بل هي قائمة بهواء الفم والحلق من غير تحيز، كما سبق شرح ذلك في مبحث مخارج الحروف^(١).

نَعَمْ قد توصف مع بعض الحروف بالتجانس في الصفات لا في المخرج، كالواو المتحركة مع الألف مثل: ﴿وَالِ﴾ فإن هذه الواو مع الألف متجانسان من حيث الصفة لاتحادهما في جميع الصفات، ومثلها الياء المتحركة مع الألف مثل: ﴿الصَّيَامِ﴾ فإن الياء والألف متجانسان لاتحادهما في جميع الصفات. وكذلك الواو المتحركة مع الواو الساكنة مثل: ﴿وُورِي﴾ فإن الواوين متجانسان لاتفاقهما في الصفات، وأيضاً الياء المتحركة مع الواو الساكنة نحو: ﴿يُوقِنُونَ﴾ فالياء مع الواو متجانسان لاتحادهما في سائر الصفات.

...

الصِّفَاتُ الْعَارِضَةُ لِلْحُرُوفِ

هي: التَّفْخِيمُ، والترْقِيقُ، والإِظْهَارُ، والإِدْغَامُ، والقَلْبُ، والإِخْفَاءُ، والقَصْرُ، والمدُّ، والحَرَكَةُ، والسَّكُونُ، والسَّكْتُ.

وهاك بيانها على هذا الترتيب:

التَّفْخِيمُ والترْقِيقُ: التَّفْخِيمُ في اللغة: التَّعْظِيمُ والتَّكْثِيرُ، وفي الاصطلاح: تعظيم الحرف بجعله في المخرج سَمِيناً وفي الصفة قوياً. ويقابله الترْقِيقُ من الرِّقَّة، وهي النَّحَافَةُ ضِدَّ السَّمَنِ، وهو في الاصطلاح: تنحيفُ الحرف بجعله في المخرج نحيفاً وفي الصفة ضعيفاً^(١).

وعرّف بعضهم التَّفْخِيمَ بأنه: النطقُ بالحرف غليظاً ممتلئاً الفمِ بِصَدَاهُ.

(١) قولهم في تعريف التَّفْخِيمِ والترْقِيقِ: إنه تَسْمِينُ الحرفِ وتَنْحِيفُهُ، فيه بيان أن المقصود بالتسمين والتنعيف هو: الحرفُ نفسُهُ، لا حركةُ الحرفِ. فتدوير الشفتين في حالة التَّفْخِيمِ، وتمطيطُهما في حالة الترْقِيقِ — حالة كون الحرف المفخم أو المرقق مفتوحاً أو ساكناً — ليس بصحيح، ولا هو من كمال الأداء، بل هو تكلف.

لأن تدوير الشفتين هو إشارة إلى الضمِّ، وتمطيطُهما إشارة إلى الكسر، فتشبيه المفتوح والساكن، في النطق، بالمضموم أو المكسور: لَحْنٌ، ينبغي الاحتراز عنه. وتبقى الشفتان في حالتهما الطبيعية المحايدة.

وعرّف الترقيق بأنه: النطق بالحرف نحيفاً غير ممتلئ الفم بصداه.
 وحروف الهجاء من حيث التفخيم والترقيق ثلاثة أقسام:
 القسم الأول: ما يفخّم في جميع أحواله.
 القسم الثاني: ما يرقّق في جميع أحواله.
 القسم الثالث: ما يعتريه التفخيم والترقيق. فيفخّم في بعض الأحوال ويرقق في بعضها.

وهاك الكلام على كل قسم تفصيلاً:
 فأما القسم الأول: - وهو ما يفخّم في جميع الأحوال - فهو حروف الاستعلاء السبعة وهي: الطاء، والضاد، والصاد، والظاء، والقاف، والغين، والخاء.

فيجب تفخيم هذه الحروف مطلقاً سواء كانت متحركة بالفتح أو بالضم أو بالكسر، أم كانت ساكنة، وسواء وقع قبل كل منها أو بعده حرف استفال، أو اكتنفها حرفا استفال أم لا.

ويجب تخصيص أحرف الإطباق الأربعة وهي: الطاء والضاد والصاد والظاء - وهي من أحرف الاستعلاء - بتفخيم أقوى من بقية أحرف الاستعلاء، وهي: القاف والغين والخاء. لأن أحرف الإطباق الأربعة أعلى من بقية أحرف الاستعلاء، لأن فيها من صفات القوة ما ليس في بقية أحرف الاستعلاء.

وبين أحرف الإطباق وأحرف الاستعلاء عمومٌ وخصوصٌ مطلق، فأحرف الاستعلاء أعم وأحرف الإطباق أخص، فكل حرف مُطَبَّق فهو مُسْتَعْلٍ، وليس كل مُسْتَعْلٍ مطبقاً. فالصاد مثلاً فيها الصفتان: الإطباق والاستعلاء. والغين فيها صفة واحدة وهي الاستعلاء، فيلزم من كون الحرف مطبقاً أن يكون مستعلياً، ولا يلزم من كونه مستعلياً أن يكون مطبقاً.

وحروف الاستعلاء في القوة على هذا الترتيب: الطاء، فالضاد، فالصاد، فالطاء، فالقاف، فالغين، فالحاء. فأعلاها في القوة الطاء وأدناها الحاء.

وكل حرف من أحرف الاستعلاء السبعة له خمس مراتب.

المرتبة الأولى: — وهي أقوى المراتب — تكون في المفتوح الذي بعده ألف، نحو: ﴿الطَّامَّةُ، يُضَاعَفُ، صَادِقِينَ، ظَالِمِينَ، قَاتِلُونَ، غَافِلِينَ، خَاطِئِينَ﴾.

المرتبة الثانية: — وتلي الأولى في القوة — تكون في المفتوح الذي ليس بعده ألف نحو: ﴿طَلَبًا، ضَرَبْتُمْ، صَبِرَ، ظَلَمَ، قَعَدَ، غَضِبَ، خَلَقَ﴾.

المرتبة الثالثة: — وتلي الثانية في القوة — تكون في المضموم نحو: ﴿وُطِيعَ، فَضْرِبَ، صُرِفَتْ، ظَلِمَ، قُتِلَ، غُلِبَتْ، خُلِقُوا﴾.

المرتبة الرابعة: — وتلي الثالثة في القوة — تكون في الساكن نحو: «يَطْبَعُ، يَضْرِبُ، فاضْبِرْ، لَا يَظْلِمُ، يَقْرَأُونَ، يَغْلِبُ، يَخْلُقُ» وقال الإمام المتولّي^(١): الساكن فيه تفصيل، فإن كان ما قبله مفتوحاً يُعطى تفخيم

(١) هو محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان، الشهير بمتولّي، شيخ القراء، المصري الأزهري الضرير. أسندت إليه مشيخة القراء سنة ١٢٩٣. وكان عالماً محققاً، متبحراً في علوم القرآن، واسع الحفظ والاطلاع، حسن التصنيف. له ما يقارب ٤٠ مؤلفاً. منها: «بديعة الغرر في أسانيد الأئمة الأربعة عشر» و«الوجوه المسفرة في إتمام القراءات الثلاث المتممة للعشرة» و«تحقيق البيان في عدّ آي القرآن» و«فتح الرحمن في تجويد القرآن» وله منظومات كثيرة في قراءة ورش وحمزة وأبي عمرو وغيرهم، وفي وقف حمزة وهشام، وفي الفواصل والرسم. وكلها محررةً بديعة. توفي الإمام المتولّي سنة ١٣١٣ رحمه الله تعالى. من «الأعلام» ٢١: ٦، و«هداية القاري» ص ٧٠٨.

المفتوح الذي ليس بعده ألف، نحو: ﴿يَقْطَعُونَ، أَيَطْمَعُ﴾. وإن كان ما قبله مضموماً يُعطى تفخيم المضموم نحو: «أَنْ تُقْبَلَ، لِيُطْفِئُوا». وإن كان ما قبله مكسوراً يُعطى تفخيماً أدنى مما قبله مضموم، نحو: ﴿نُذِقُهُ، تُحِطُ﴾.

المرتبة الخامسة: — وتلي الرابعة في القوة — تكون في المكسور نحو: ﴿بَطِرْتُ، ضِعَافاً، صِرَاطٌ، ظِلَالٌ، قِتَالٌ، غِطَاءُكَ، خِلَالٌ﴾.

وعلى هذا يكون لكل حرف من الأحرف السبعة في ذاته باعتبار حركته وسكونه خمس مراتب، وتسمى مراتبه الخاصة به، وتكون المراتب للأحرف السبعة خمساً وثلاثين مرتبة، حاصلة من ضرب المراتب الخمس الخاصة بكل حرف في عدد الأحرف السبعة.

وذهب بعضهم إلى أن مراتب التفخيم ست:

الأولى: في المفتوح الذي بعده ألف.

الثانية: في المفتوح الذي لا ألف بعده.

الثالثة: في المضموم.

الرابعة: في الساكن بعد فتح أو ضم.

الخامسة: في الساكن بعد كسر.

السادسة: في المكسور.

وعلى هذا المذهب تكون المراتب اثنتين وأربعين مرتبة حاصلة من ضرب المراتب الست في عدد الأحرف السبعة.

وبناءً على ما ذكر تكون الطاء المفتوحة التي بعدها ألف في أعلى المراتب، وتكون الخاء المكسورة في أدناها، ويكون كل حرف أقوى مما

بعده في المرتبة^(١)، وأقوى مِنْ نَفْسِهِ بالاعتبار^(٢)، لأن الحرف المفتوح الذي بعده أَلْفٌ أقوى منه إذا كان مفتوحاً وليس بعده أَلِفٌ.

وينبغي أن يُعَلَّمَ أن الغين المكسورة والساكنة المكسورة ما قبلها، والخاء المكسورة والساكنة المكسورة ما قبلها: مفخّمتان أيضاً، ولكن تفخيمهما في الحالين المذكورتين ضعيف، ويسمى تفخيماً نسبياً، أي بالنسبة لحروف الاستفال، إذ ليس فيها تفخيماً أصلاً. ومن الخطأ أن يقال: إن هذين الحرفين في الحالات السابقة مرقّقان.

كما أن من الخطأ أن يُنطق بهما في الحالات السابقة مفخّمين تفخيماً قوياً كتفخيمهما مفتوحين أو مضمومين أو ساكنين بعد فتح أو ضم. لأن تفخيمهما في هذه الأحوال تفخيماً قوياً يُبْعِدُهُمَا عن صفاتهما.

ومن أمثلة الغين المكسورة: ﴿مِنْ غِلٍّ، بَغْيًا﴾، ومن أمثلة الساكنة بعد كسر أصلي: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا، أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾، وبعد كسر عارض: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾.

ومن أمثلة الخاء المكسورة: ﴿مِنْ خِلَافٍ، خِيَانَةً﴾، ومن أمثلة الساكنة بعد كسر أصلي: ﴿إِخْوَانًا، إِخْوَتَكَ﴾، وبعد كسر عارض: ﴿اِخْتَلَفُوا، أَوْ أَخْرَجُوا﴾.

واستثنى العلماء من ذلك الخاء الساكنة المكسورة ما قبلها إذا كان بعدها

(١) أي إذا تماثلا في المرتبة الواحدة، فالطاء التي بعدها أَلِفٌ، أعلى مرتبة من الصاد التي بعدها أَلِفٌ، وإن كان كلٌّ منهما في أعلى مراتب التفخيم.

(٢) بالاعتبار، أي بالنظر إلى حال كلِّ حرفٍ من حيث التحرك والسكون، فالقاف — مثلاً — له خمس مراتب، وهو حالة كونه متحركاً بالفتح يكون أقوى من نفسه إذا كان متحركاً بالضم أو الكسر، وهكذا غيره من الحروف السبعة.

راء، فإنه يجب تفخيمها تفخيماً قوياً من أجل الراء المفخمة بعدها، وذلك في كلمة: ﴿إِخْرَاجٌ﴾ حيث وقعت في القرآن الكريم نحو: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾، ﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾، ﴿وَزَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ﴾. وفي كلمة: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيَّ﴾.

القسم الثاني: ما يرقق في جميع الأحوال، وهي حروف الاستفال — ما عدا الألف اللينة، واللام في لفظ الجلالة، والراء — فيجب ترقيق حروف الاستفال مطلقاً سواء كانت متحركة بالفتح، أو الضم، أو الكسر، أم كانت ساكنة.

القسم الثالث: ما يفخم في بعض الأحوال، ويرقق في بعضها وهو: الألف اللينة، واللام في لفظ الجلالة، والراء.

أما الألف اللينة: فليس لها حيّز حتى توصف هي ذاتها بتفخيم أو ترقيق، بل هي — من حيث التفخيم والترقيق — بحسب ما تقدمها، وتابعة لما قبلها^(١)، فإن وقعت بعد مفخم فُخِّمَتْ، نحو: ﴿طال، الضَّالِّينَ، الصَّابِرِينَ، الظَّالِمِينَ، الْقَالِينَ، الْغَالِبِينَ، الْخَالِدِينَ، وَرَاءَكُمْ، الْأَرَائِكِ﴾. وإن وقعت بعد مرقق رُقِّقَتْ نحو: ﴿جَاءَ، أَفَاءَ، سَاءَ، التَّائِبُونَ، الْعَابِدُونَ﴾... إلخ.

وأما لام لفظ الجلالة: ﴿اللَّهُ﴾ فيجب تفخيمها إذا وقعت بعد فتح نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ، شَهِدَ اللَّهُ، مِنَ اللَّهِ﴾، أو بعد ضمّ نحو: ﴿رُسُلُ اللَّهِ،

(١) بخلاف الغنة فإنها تابعة لما بعدها تفخيماً وترقيقاً، فإن فُخِّمَتْ فُخِّمَتْ، وإن رُقِّقَتْ رُقِّقَتْ (المؤلف). لكن إذا كان حرف الاستعلاء بعدها مكسوراً، فإن الغنة تفخم تفخيماً نسبياً. انظر «هداية القارىء» ص ١٨٨.

يَعْلَمُهُ اللَّهُ، إني عَبْدُ اللَّهِ. سواء تجرّد لفظ الجلالة من الميم كالأمثلة المذكورة، أم اقترن بها، نحو: ﴿اللَّهُمَّ﴾^(١).

ويجب ترقيقها إذا وقعت بعد كسر، سواء كان الكسر أصلياً متصلاً بلفظ الجلالة نحو: ﴿بِاللَّهِ، لِلَّهِ﴾، أم كان أصلياً منفصلاً عن لفظ الجلالة بأن كان في كلمة أخرى نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾، أم كان الكسر عارضاً نحو: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ، قُلِ اللَّهُمَّ﴾. قال ابن الناظم في «شرح الجزرية»: «وأصل اللام الترقيق عكس الراء، ولا تفخم إلا لموجب». انتهى.

وأما لام غير لفظ الجلالة فيجب ترقيقها مطلقاً.

وأما الراء فحقها أن يكون أصلها الترقيق، لكونها من أحرف الاستفال، ولكنها لما امتازت عن غيرها في المخرج حيث لم ينحرف حرف عن أصل مخرجه إلى ظهر اللسان إلا هي، وامتازت في الصفة حيث لم يتصف حرف

(١) واللام في لفظ الجلالة في حالة التفخيم تكون في أعلى المراتب، يعني تكون أعلى من حروف الاستعلاء السبعة. قاله صاحب «نهاية القول المفيد» ص ١٠٣.

وقد سبق أن حروف الإطباق الأربعة أعلى مرتبة من حيث التفخيم من بقية حروف الاستعلاء.

فيتحصّل من هذا: أن حروف التفخيم على ثلاثة أقسام: أعلى، وأوسط، وأدنى. فأعلاها اللام، وأوسطها حروف الإطباق، وأدناها بقية الأحرف وهي: القاف والغين والخاء، والراء في حالة التفخيم.

وهنا أمر ينبغي التنبيه عليه، وهو: أن بعض القراء يفخّمون الصوت عند أول النطق بلفظ الجلالة، ثم يرققونه عند آخر النطق مراعاةً للهاء المرقّقة، فيحصل من ذلك صفة الانفتاح في اللام فيصير كأنه (اللوينة)، وهو تعنت وتنطع لا داعي له. والواجب: إبقاء التفخيم في صوت الحرف من أول النطق به إلى آخره. انظر «الملاحظات الهامة» ص ٢٩.

من حروف الهجاء بسبع صفات إلا هي — أقول: لما امتازت عن غيرها في المخرج وفي الصفة اكتسبت سَمَنًا وتفخيمًا، والتحقت بأحرف الاستعلاء، وصار التفخيم أصلًا لها، والترقيق عارضًا، ولذلك قال الجمهور: إن الأصل في الراء التفخيم، ولا ترقيق إلا لِمُوجِبٍ يقتضي ترقيقها^(١).

وأسابُ ترقيقها ثلاثة: الكسرة، والياء، والإمالة، والكسرة سببٌ أصلي للترقيق، ثم الياء لأنها بِنَتْ الكسرة فهي بمنزلة كَسَرَتَيْنِ، ثم الإمالة لأنها تستدعي تسفُلَ اللسانِ عند النطق بالحرف الممال.

• • •

(١) هذا القول لم يرضه الإمام ابن الجزري، حيث قال في «النشر» ١٠٨:٢ و ١٠٩: إن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب، وليس لها حكم في نفسها من تفخيم أو ترقيق، فقد وجدناها ترقيق مفتوحة ومضمومة — أي في قراءة ورش — إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعُدَ أن يبطل ما تستحقه لسببٍ خارجٍ عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء. ثم قال في ١١٠:٢: والحق في ذلك أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم، إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء، فلا دليل عليه. وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم... وأنه لا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن وجد سبب... فهذا كلام جيّد.

أحوال الراء (١)

الراء إما متحركة أو ساكنة .

والمتحركة : مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة .

فإن كانت مفتوحة أو مضمومة وجبَ تَفْخِيمُهَا، سواء كانت في أول الكلمة نحو: ﴿رَبَّنَا، رَعُوفٌ، رَحِيمٌ، رُزِقُوا، رُغْبًا، رُبَّمَا﴾، أم كانت في وسطها، نحو: ﴿يَرَوْنَهُ، تَفْرَحُونَ، خَرَجُوا، سَنَفْرُغُ، تَعْرُجُ، عُرْبًا﴾. أم كانت في آخرها نحو: ﴿صَبَرَ، غَفَرَ، شَكَرَ، نَحْشُرُ، يَتَذَكَّرُ، يَشْكُرُ﴾.

وإن كانت مكسورة وجب تَرْقِيقُهَا، سواء كانت في أول الكلمة نحو: ﴿رَزَقًا، رِجَالٌ، رِحْلَةً﴾. أم في وسطها نحو: ﴿قَرِيبٌ، فَرِيًّا، مَرِيئًا﴾، أم في آخرها نحو: ﴿وَالْفَجْرِ، عَشِيرٌ، وَالْوَتْرِ﴾، وهذه التي في آخر الكلمة يجب تَرْقِيقُهَا حال الوصل فقط، وأما في حال الوقف، فلها حكمُ سيأتي (٢).

والحاصل أن الراء إن كانت مكسورة يجب تَرْقِيقُهَا سواء كانت كسرتها أصلية لازمة كالأمثلة المذكورة، أم كانت عارضة نحو: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ، وَبَشِّرِ الَّذِينَ، وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ﴾. وسواء كان الحرف الذي بعدها من أحرف

(١) لخصت أحوال الراء في جدولٍ سيأتي في ص ١٦٤ .

(٢) ص ١٥٩ رقم (٥).

الاستفال كما سبق في الأمثلة أم من أحرف الاستعلاء نحو: ﴿الرَّقَابِ، رِضْوَانِ، تَحْرِصِ﴾.

وإما إن كانت ساكنة، فإما أن يكون سكونها أصلياً وإما أن يكون عارضاً.

فإن كان سكونها أصلياً، فإما أن يكون قبلها فتحة أو ضمة أو كسرة.

فإن كان قبلها فتحة أو ضمة فإنه يجب تفخيمها، سواء كانت في وسط الكلمة، نحو: ﴿الْعَرْشِ، تَرْمِيهِمْ، مَرْقَدِنَا، تُرْجِي، يُرْزَقُونَ، الْقُرْآنِ﴾. أم كانت في آخرها نحو: ﴿تَنْهَرُ، لَا تَذَرُ، لَمْ يَتَغَيَّرْ، فَاهْجُرْ، أَنْ اشْكُرْ، وَاَنْظُرْ﴾.

وسواء كان الحرف الذي بعدها من أحرف الاستفال كالأمثلة المتقدمة، أم من أحرف الاستعلاء نحو: ﴿مَرْضَى، الْفُرْقَانِ، عُرْضَةَ﴾.

وسواء كانت الفتحة أو الضمة في الكلمة التي فيها الراء كما تقدم أم في كلمة قبلها نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ، يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا، يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي﴾.

وإن كان ما قبلها مكسوراً فتارةً يجب ترقيقها، وتارةً يجب تفخيمها، وتارةً يجوز فيها الترقيق والتفخيم.

١ - فيجب ترقيقها: إذا كانت الكسرة قبلها أصلية لازمة متصلة بها في كلمتها، وبعد الراء حرف استفال سواء كان في كلمتها، أم في كلمة أخرى بعدها، أو حرف استعلاء بشرط أن يكون في كلمة أخرى نحو: ﴿فِرْعَوْنَ، شِرْعَةَ، الْإِزْبَةِ، الْفِرْدَوْسِ، وَاَنْتَظِرْ إِنَّهُمْ، اسْتَغْفِرْ لَهُمْ، يَغْفِرْ لَكُمْ، فَاصْبِرْ صَبْرًا، وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ، أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾.

٢ — ويجبُ تفخيمها في الأحوال الآتية :

١ — إذا كانت الكسرة قبلها عارضةً، متصلةً بها في كلمتها نحو: ﴿أَرْتَدُّوا، أَرْجِعُوا، أَرْكَعُوا﴾^(١)، وإنما كانت هذه الكسرة عارضةً لأن نَفَسَ همزة الوصل عارضةً، فتكون كسرتها عارضةً.

٢ — إذا كانت الكسرة قبلها أصليةً منفصلةً بأن كانت في كلمة غير كلمتها نحو: ﴿الَّذِي ارْتَضَى، رَبِّ ارْجِعُونِ، يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾ — على قراءة كسر الياء^(٢) — .

٣ — إذا كانت الكسرة قبلها عارضةً منفصلةً عنها نحو: ﴿أَمْ أَرْتَابُوا، إِنْ أَرْتَبْتُمْ، لِمَنْ أَرْتَضَى﴾^(٣) .

٤ — إذا كانت الكسرة قبلها أصليةً متصلةً بها، وبعدها حرف استعلاء في كلمتها، وقد وقع ذلك في لفظ ﴿قِرطاس﴾ في الأنعام^(٤)، ولفظي: ﴿فِرْقَة وإِرْصَاداً﴾ في التوبة^(٥)، ولفظ ﴿مِرْصَاداً﴾ في النبأ^(٦)، وفي لفظ ﴿لِبَالِمِرْصَاد﴾ في الفجر^(٧) .

(١) وكذلك: ﴿أَرْجِعُوا إِلَى أَيْكُمْ، أَرْجِعِي إِلَى رَبِّكَ﴾ فهي خمسة أمثلة، ليس غيرها في القرآن.

(٢) وهي قراءة جميع القراء ما عدا عاصم، فقد قرأها بفتح الياء. ويضاف هنا: ﴿رَبِّ أَرْحَمَهُمَا﴾.

(٣) يضاف: ﴿إِلَّا مَنْ أَرْتَضَى﴾ لا خامس لهنّ في القرآن.

(٤) الآية ٧.

(٥) الآية ١٠٧ و ١٢٢.

(٦) الآية ٢١.

(٧) الآية ١٤.

٣ — ويجوز الأمران في راء ﴿فِرْقٍ﴾ في سورة الشعراء^(١). قال الشيخ المرعشي^(٢): اختلف أهل الأداء في تفخيم راء ﴿فِرْقٍ﴾ فمنهم من فحّمها نظراً إلى وجود حرف الاستعلاء بعدها، ومنهم من رّقّقها للكسر الذي في حرف الاستعلاء، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت قوّته المفخمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق، أو رُقّقت لكسر ما قبلها وما بعدها. فيكون وجه تريقها ضَعْفُهَا لوقوعها بين كسرتين، حتى ولو سكنت القاف في الوقف، نظراً لعروض هذا السكون.

قال الداني: والوجهان جيّدان، ولكنّ الراجح هو التريق وهو المأخوذ به المعوّل عليه.

وأما إن كان سكونها عارضاً للوقف فتارة يجب تفخيمها، وتارة يجب تريقها، وتارة يجوز فيها الأمران التفخيم والتريق. فيجبُ تفخيمها في الأحوال الآتية:

١ — إذا كان قبلها فتحة، سواء كانت هي منصوبة نحو: ﴿صَبَرَ، فَعَقَرَ، لا وَزَرَ﴾، أم مرفوعة نحو: ﴿بَرَقَ البَصَرُ، وَخَسَفَ القَمَرُ، أَيْنَ المَفَرِّ﴾، أم مجرورة نحو: ﴿بِالبَصْرِ، لِلْبَشْرِ، الكِبَرِ، إلى البَرِّ، بِشَرِّ﴾.

٢ — إذا كان قبلها ضمة، سواء كانت هي منصوبة نحو: ﴿ويُولُونَ الذُّبُرَ، يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ اليُسْرَ﴾ بضم السين في قراءة أبي جعفر. أم مرفوعة نحو: ﴿فَمَا تُغْنِ الذُّدُرُ، طَالَ عَلَيْهِمُ العُمُرُ﴾. أم مجرورة نحو: ﴿في الزُّبْرِ، بالنذرِ، إلى شيءٍ نُكِّرِ﴾.

(١) الآية ٦٣.

(٢) في «جهد المقلّ» ص ٤٩، وانظر «النشر» ١٠٣: ٢.

٣ — إذا كان قبلها ألفٌ سواء كانت هي منصوبةً نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ، وَإِنَّ الْفَجَّارَ﴾. أم مرفوعةً نحو: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ، وَبِئْسَ الْقَرَارُ﴾. أم مجرورةً نحو: ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، وَكُلُّ مِنَ الْأَخْيَارِ﴾.

٤ — إذا كان قبلها واوٌ مدية، سواء كانت هي منصوبةً نحو: ﴿وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكُورَ، يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾. أم مرفوعةً نحو: ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورَ، وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾. أم مجرورةً نحو: ﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ، يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾.

٥ — إذا كان قبلها ساكن صحيح^(١)، سواء كانت هي منصوبةً نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾. أم مرفوعةً نحو: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ، ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٍ﴾. أم مجرورةً نحو: ﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ، وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾.

فالراء تفخّم في جميع هذه الأحوال.

ونقل المحقق ابنُ الجَزَرِيِّ في «النشر»^(٢) و«تقريبه» عن بعض أهل الأداء: أنه أجاز ترقيقَ الراء المكسورة إذا وَقَفَ عليها مثل: ﴿وَالْفَجْرِ، الْقَدْرِ، وَالْعَصْرِ، بَعَشِرٍ﴾ نظراً لأصلها وهو الكسرُ، وأما سكونُها فهو عارض للوقف فلا يُعتدُّ به. ثم قال المحقق: «والصحيحُ التفخيمُ، وهو القولُ المقبولُ المنصورُ الذي عليه عملُ أهلِ الأداء».

ثم قال العلامة المحقق^(٣): «والوقفُ بالسكونِ عَلَى: ﴿أَنْ

(١) وقبل الساكن فتح أو ضمّ. أما إن كان كسراً فلها حكم سيأتي في أحوال الترقيق ص ١٦٢ رقم (٣) وما بعده.

(٢) «النشر» ١٠٩: ٢، ١١٠.

(٣) أي صاحب «النشر» ١١٠: ٢، ١١١.

أَسْرِي^(١) في قراءة مَنْ وَصَلَ الهمزة وكَسَرَ النون يُوقَف عليه بالترقيق، أما على القول بأن الوقف عارضٌ فظاهر، وأما على القول الآخر^(٢) فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفا فإن الكسرة قبلها تُوجب الترقيق.

فإن قيل: إن الكسر عارضٌ فتفخّم مثل: ﴿أَمْ أَرْتَابُوا؟﴾ فالجواب أن يقال: كما أنّ الكسر قبلُ عارضٌ^(٣) فإن السكون كذلك عارضٌ^(٤)، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيُلغيان جميعاً، ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورةً فترقق على أصلها.

وأما على قراءة الباقيين — وهي بسكون النون وقَطَعَ الهمزة مفتوحة^(٥) — وكذا ﴿فَأَسْرِي^(٦)﴾ على كلتا القراءتين: قطع الهمزة وَوَصَلِهَا: فمن لم يعتدّ بالعارض أيضاً رقق، وأما على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض، ويحتمل الترقيقَ فَرْقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ لأن الأصل: «أَسْرِي» بالياء، فحذفت الياء للبناء، فبقي الترقيق دَلالة على الأصل^(٧) — وهو الياء —

(١) سورة الشعراء: الآية ٥٢. وهي قراءة نافع المدني وابن كثير المكي.

(٢) أي على القول بالاعتداد بالسكون العارض، وعدم النظر إلى الأصل، وهو الكسر.

(٣) أي الكسر العارض على الميم من ﴿أَمْ أَرْتَابُوا﴾ في حال الوصل، مع الكسر العارض على النون في ﴿أَنْ أَسْرِي﴾.

(٤) أي على الراء في ﴿أَسْرِي﴾.

(٥) يعني: ﴿أَنْ أَسْرِي﴾.

(٦) سورة الدخان: الآية ٢٣.

(٧) يعني أن أصل الفعل في حالة المضارع: أسري، معتلّ بالياء. وعند صياغة فعل الأمر منه نحذف حرف العلة وهي الياء، فيُبنى الفعل على الكسر: (أسرِ، وفأسرِ أو فأسرِ) — على القراءتين — وهي كسرة أصلية، أما كسرة الإعراب فتكون عارضة، لأجل العامل.

وَفَرَقًا بَيْنَ مَا أَصْلُهُ التَّرْقِيقُ وَمَا عَرَضَ لَهُ، وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ فِي: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾^(١) فِي الْوَقْفِ بِالسَّكُونِ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ حَذَفَ الْيَاءَ^(٢). فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالتَّرْقِيقِ أَوَّلَى. انْتَهَى.

وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقْدِمُ أَنَّ كَلِمَةَ ﴿وَنُذِرِ﴾ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ^(٣) فِي مَوَاضِعِهَا السَّتَةِ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا بِالسَّكُونِ يَكُونُ فِيهَا وَجْهَانِ: التَّفْخِيمُ وَالتَّرْقِيقُ، وَيَكُونُ التَّرْقِيقُ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْأَصْلَ: «وَنُذِرِي» ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ فَبَقِيَ التَّرْقِيقُ لِيَدُلَّ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْيَاءُ^(٤).

وَيَجِبُ تَرْقِيقُ الرَّاءِ الْمَتَطَرِفَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ الَّتِي سَكَنْتَ لِلْوَقْفِ فِيمَا يَأْتِي:

١ - إِذَا كَانَ قَبْلُهَا كَسْرَةً، سَوَاءٌ كَانَتْ هِيَ مَجْرُورَةً نَحْوُ: ﴿مُذَكِّرٍ، مُقْتَدِرٍ، وَلَا نَاصِرٍ﴾، أَمْ مَنْصُوبَةً نَحْوُ: ﴿لَنْ نَضْبِرَ، قَدْ قَدِرَ، إِذَا بُعْثِرَ﴾،

= فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْكَسْرِ الْأَصْلِيَّةِ فِي الرَّاءِ، وَلَمْ يَعْتَדْ بِالسَّكُونِ الْعَارِضِ لَهَا مِنْ أَجْلِ الْوَقْفِ: فَإِنَّهُ يَرْقُقُ الرَّاءَ قَوْلًا وَاحِدًا.

أَمَّا مَنْ اعْتَدَّ بِسَّكُونِ الرَّاءِ الْعَارِضِ مِنْ أَجْلِ الْوَقْفِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ:

١ - التَّفْخِيمُ، لِأَنَّ مَا قَبْلُهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ وَقَبْلَهُ فَتْحٌ، فَهُوَ مِثْلُ: (وَالْفَجْرِ، وَالْعَصْرِ...) كَمَا مَرَّ آنِفًا فِي رَقْمِ (٥).

٢ - التَّرْقِيقُ، لِأَنَّ الْكَسْرَةَ فِي (أَسْرِ) كَسْرَةٌ أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّهَا كَسْرَةٌ بِنَاءٍ، فَالْأَصْلُ فِيهَا التَّرْقِيقُ لِأَصَالَةِ الْكَسْرِ. أَمَّا الْكَسْرَةُ فِي (وَالْفَجْرِ، وَالْعَصْرِ...) وَنَحْوَهُمَا فَهِيَ كَسْرَةٌ عَارِضَةٌ لِأَنَّهَا كَسْرَةُ إِعْرَابٍ، مِنْ أَجْلِ وَائِ الْقِسْمِ قَبْلُهَا، فَالتَّرْقِيقُ فِيهَا عَارِضٌ لِعُرُوضِ الْكَسْرِ.

(١) سورة الفجر: الآية ٤.

(٢) وهم جميع القراء ما عدا ابن كثير ويعقوب.

(٣) الآيات: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩.

(٤) يقال مثل هذا أيضاً في ﴿الْجَوَارِ﴾ فِي مَوَاضِعِهَا الثَّلَاثَةِ: الشُّورَى (٣٢) الرَّحْمَنِ

(٢٤) التَّكْوِيرِ (١٦)، لِأَنَّ أَصْلَهَا: (الْجَوَارِي).

أم مرفوعة نحو: ﴿الْأَشْرُ، وَيَقْدِرُ، السَّرَائِرُ﴾، وسواء كان قبلها حرفُ استفال كما مُثِّلَ، أم حرف استعلاء مثل: ﴿صِرْ، وَنَقِرْ﴾.

٢ - إذا كان قبلها ياء ساكنة، سواء كانت هي مجرورة نحو: ﴿بَغِيرَ، مِنْ خَيْرَ، كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾. أم منصوبة نحو: ﴿لَا ضَيْرَ، وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ، وَالْحَمِيرَ﴾. أم مرفوعة نحو: ﴿كَيْلُ يَسِيرَ، فَاللهُ خَيْرَ، عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرَ﴾.

٣ - إذا وقعت بعد حرف ساكن مستقل، وكان قبله كسرٌ، سواء كانت هي مجرورة نحو: ﴿مَنْ ذِكْرٍ، وَيَثِرَ، فِي سِدْرٍ﴾، أم منصوبة نحو: ﴿عَلَّمَكُمُ السَّحَرَ، وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعَرَ، أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ﴾. أم مرفوعة نحو: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ، مَا جِئْتُمْ بِهِ: السَّحَرُ، وَلَا بَكْرُ﴾.

ويجوز فيها التفتيح والترقيق إذا وقعت بعد حرف ساكن من أحرف الاستعلاء مسبوقة بكسر، ولم يكن ذلك إلا في لفظ: «مِصْر» في: ﴿بِمِصْرَ بِيوتاً﴾ في سورة يونس^(١)، ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ في يوسف^(٢)، ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ في الزخرف^(٣)، ولفظ «الْقَطْرِ» في: ﴿وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ﴾ في سورة سبأ^(٤).

وقد اختلف أهل الأداء في الوقف عليهما، فمنهم مَنْ اعتدَّ بحرف الاستعلاء، ففتحَ الراءَ في اللفظين، ومنهم مَنْ لم يعتدَّ به فرقها فيهما. واختار المحقق ابنُ الجَزَرِي^(٥) في «مِصْرَ» التفتيح، وفي «الْقَطْرِ»

(١) الآية ٨٧.

(٢) الآية ٩٩.

(٣) الآية ٥١.

(٤) الآية ١٢.

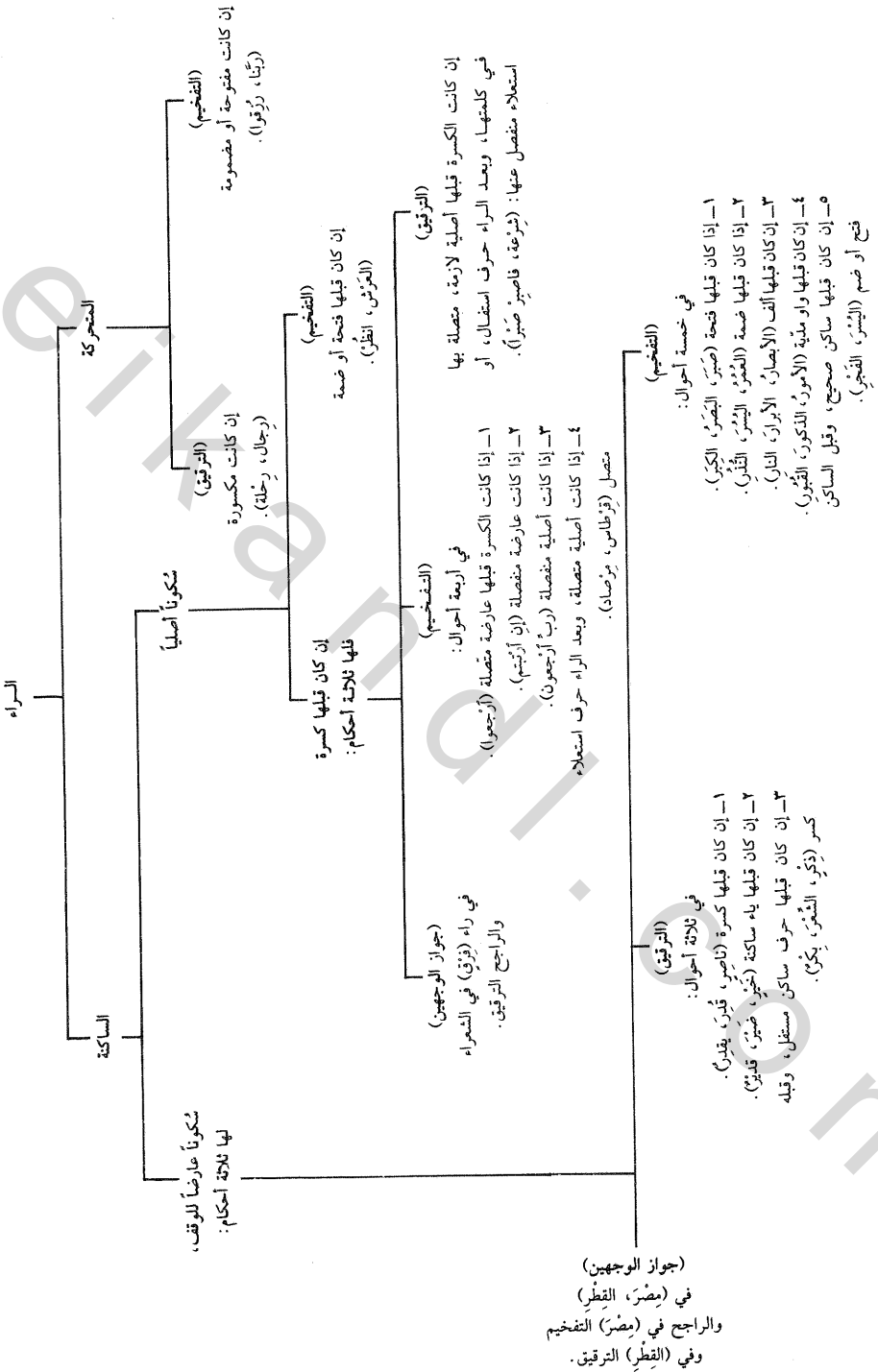
(٥) «النشر» ١٠٦: ٢.

الترقيق، نظراً لحال الوصل، وعملاً بالأصل فيهما، وهذا هو المعوّل عليه.

«تتمة»: إذا وقفت على الراء بالسكون المَحْض أو مع الإشمام ففخّمها أو رَقّقها، طَبَقاً للقواعد التي مرت بك، وإذا وقفت عليها بالرّوم فرققها إن كانت مجرورة، وفخّمها إن كانت مرفوعة، لأن حكم الراء حال الرّوم كحكمها حال الوصل، فإن كانت ترقّق عند الوصل فترقق عند الرّوم، وإن كانت تفخّم حال الوصل فتفخّم حال الرّوم. والله تعالى أعلم.

• • •

جدول بأحوال الراء من حيث التفتخيم والترقيق



بيان حقيقة كلٍّ من الإظهار، والإدغام، والقَلْب، والإخفاء [في النون الساكنة والتنوين]

أما الإظهار: فمعناه في اللغة: الكشف والإبانة، يقال: أظهر فلان كذا: إذا كشف سرّه، وأبان حقيقته.

ومعناه في الاصطلاح: إبانة حقيقة الحرف بإخراجه من مخرجه الأصلي، وإعطائه صفته، مع تجريده من الغنة^(١).

وأما الإدغام: فمعناه في اللغة: مطلق الإدخال، أي إدخال أي شيء في غيره.

ومعناه في الاصطلاح: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً، يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة^(٢)، في آنٍ

(١) تجريد الحرف من الغنة يختص بحرفي الغنة وهما: النون والميم، ولا يستلزم هذا كل أنواع الإظهار، مثل اللام القمرية. ولذلك زدّت في العنوان عبارة: (في النون الساكنة والتنوين).

(٢) الأولى أن يقال: يرتفع العضو عنهما... إلخ، لأن إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم في مثل: (منّاً): لا عمل للسان فيه مطلقاً، لأن النون الساكنة انقلبت في النطق إلى ميم، ثم أدغمت في الميم بعدها. ومخرج الميم من الشفتين. انظر «جمال القراء» ٢: ٤٨٥.

واحد، أي ينطق بهما اللسان نطقاً واحداً كما يُنطق بالحرف المشدد، وقال بعضهم: هو خلط الحرفين بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً. إلى آخر ما في التعريف الأول. وعرفه العلامة الجعبري: بأنه اللفظ بساكنٍ فمتحركٍ بلا فصل، من مخرج واحد. انتهى.

فقوله: اللفظ بساكن فمتحرك يشمل: الإدغام والإظهار والإخفاء.

وقوله: «بلا فصل» مخرج للإظهار، وقوله: «من مخرج واحد» مخرج للإخفاء. إذ ليس الحرفان: المخفى، والمخفى عنده من مخرج واحد. وعرفه المحقق ابن الجزري^(١): بأنه النطق بالحرفين حرفاً مشدداً كالثاني. انتهى.

وأما القلب: — وقد يعبرون عنه بالإقلاب^(٢) — فمعناه في اللغة: تحويل الشيء عن وجهه.

ومعناه في الاصطلاح: جعل حرف مكان آخر، مع بقاء الغنة والإخفاء.

وأما الإخفاء: فمعناه في اللغة: السُّرُّ.

ومعناه في الاصطلاح: النطق بالحرف بحالة متوسطة بين الإظهار والإدغام، عارياً عن التشديد، مع بقاء الغنة في الحرف الأول. أو هو إذهاب الحرف وإبقاء صفته.

• • •

(١) «النشر» ١: ٢٧٤.

(٢) وهو خطأ لغة، كما بيّنته ص ١٧٩.

أحوال النون الساكنة والتنوين وأحكامهما

النون: هو الحرف المخصوص من أحرف الهجاء التسعة والعشرين .

والساكنة: العارية عن الحركة، وهي تثبت في اللفظ والخط، والوصل والوقف، وتدخل الأسماء والأفعال والحروف، وتكون متوسطة ومتطرفة .

التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم، وتثبت في اللفظ والوصل، وتسقط في الخط والوقف .

وإذا أمعنت النظر فيما ذكر يتضح لك الفرق بين النون والتنوين، وهو ينحصر فيما يلي:

١ - النون الساكنة تكون أصلية من بنية الكلمة مثل: ﴿أَنْعَمَ﴾ وتكون زائدة عن أصل الكلمة وبنيتها مثل: ﴿فَأَنْفَلَقَ﴾ وإنما كانت الأولى أصلية لأن الكلمة على وزن أَفْعَل، فتجد النون فيها مقابلة لفاء الكلمة، وكانت الثانية زائدة لأن وزن انفلق: أَنْفَعَل، فتجد النون فيها زائدة على الحروف الأصلية للكلمة، لأن أصل الكلمة فَلَقَ على زنة فَعَلَ . وأما التنوين فلا يكون إلا زائداً على بنية الكلمة وأصلها .

٢ - النون الساكنة تكون ثابتة في اللفظ والخط، بخلاف التنوين فإنه ثابت في اللفظ دون الخط.

٣ - النون الساكنة تكون ثابتة في الوصل والوقف، بخلاف التنوين فيكون ثابتاً في الوصل دون الوقف^(١).

٤ - النون الساكنة تكون في الأسماء والأفعال والحروف، والتنوين لا يكون إلا في الأسماء^(٢).

٥ - النون الساكنة تكون في وَسَط الكلمة وآخرها، والتنوين لا يكون إلا في آخرها.

واعلم أن للنون الساكنة والتنوين عند التقائهما بحروف الهجاء أربع أحوال، وأن لكل حال منهما حكماً يخصّها.

الحال الأولي: [الإظهار]

أن يقع بعد كل منهما حرفٌ من أحرف الحلق الستة التي هي الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء. فإذا وقع حرف من هذه الأحرف بعد النون الساكنة أو التنوين كان حكمهما: وجوب الإظهار.

وحقيقة الإظهار: أن ينطق بالنون والتنوين على حدّهما، ثم ينطق بالحرف الذي بعدهما من أحرف الإظهار، من غير فصل بين النون أو التنوين وبين الحرف الذي بعدهما. فلا يسكتُ على النون أو التنوين، ولا يقطعُهما

(١) إذا كان الوقف على مُنَوَّن منصوب، فإن التنوين يُبدل ألفاً، مثل (عليماً حكيماً).

(٢) يستثنى من هذا نون التوكيد الخفيفة في موضعين، وهما قوله تعالى: ﴿وَلِيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ بيوسف (٣٢) ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ بالعلق (١٥) فهي نون لاتصالها بالفعل، وإن لم تكن ثابتة في الخط والوقف.

عما بعدهما، ولا يعطيتهما شيئاً من القلقلة بحركة من الحركات، ولا شيئاً من الغنة^(١).

ووقوعُ أحد هذه الأحرف بعد النون قد يكون في الكلمة التي فيها النون وقد يكون في الكلمة التي تليها. وأما التنوين فلا يقع أحدُ هذه الأحرف في كلمته، بل لا بد أن يكون في الكلمة التي تليه، إذ التنوين لا يكون إلا آخر الكلمة التي هو فيها.

مثال وقوع الهمزة بعد النون في كلمة: ﴿يَنَازُونَ﴾^(٢) ولا ثاني لها في القرآن الكريم. وفي كلمتين: ﴿إِنْ أَنْتُمْ، وَمَنْ أَوْفَى، مِنْ أَهْلِ﴾.

ومثال وقوع الهاء بعد النون في كلمة: ﴿يَنْهَوْنَ، أَنْهَارَ، وَمِنْهَاجًا﴾ وفي كلمتين: ﴿مَنْ هَادَ، مَنْ هَدَى اللَّهُ، فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ﴾.

ومثال وقوع العين بعد النون في كلمة: ﴿أَنْعَمْتَ، يَنْعِقُ، لَأَنْعِمَهُ﴾، وفي كلمتين: ﴿مَنْ عَمِلَ، مِنْ عَلَقٍ، وَمَنْ عَادَ﴾.

ومثال وقوع الحاء بعد النون في كلمة: ﴿وَانْحَرُ، وَتَنْحِتُونَ﴾، وفي كلمتين: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ، أَفَمَنْ حَقَّ، مِنْ حَكِيمٍ﴾.

(١) وعرفه آخرون: بأنه إخراج الحرف من مخرجه من غير غنة.

فقولهم: (من غير غنة) المراد به: من غير غنة زائدة على المرتبة الأصلية، وهي الثابتة للنون في جميع الحالات. وليس المراد إعدام الغنة كلياً، كما يفعله بعض القراء، فينطقون بالنون الساكنة في حالة الإظهار، ممزوجةً بصوت الدال، وينطقون بالميم الساكنة في حالة الإظهار ممزوجةً بصوت الباء.

وكلاهما من التكلف. وهو لحن. وانظر ما علقته ص ١١٢.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٢٦.

ومثال وقوع الغين بعد النون في كلمة: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾^(١)، وليس لها ثانٍ في القرآن الكريم، وفي كلمتين: ﴿مَنْ غَيْرِكُمْ، مَنْ غَلَّ، مَنْ غَسَلِينَ﴾.

ومثال وقوع الخاء بعد النون في كلمة: ﴿وَالْمُنْخَنَقَةُ﴾^(٢) ولا ثاني لها في القرآن الكريم، وفي كلمتين: ﴿إِنْ خِفْتُمْ، مَنْ خَشِيَ، وَمَنْ خَلَفِهِمْ﴾. ومثال وقوع الهمزة بعد التنوين: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى، كُلُّ آمَنَ، عَيْنِ آنية﴾.

ومثال وقوع الهاء بعد التنوين: ﴿سَلَامٌ هِيَ، جُرْفٍ هَارٍ، وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ﴾.

ومثال وقوع العين بعد التنوين: ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ، فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ، يَوْمئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾.

ومثال وقوع الحاء بعد التنوين: ﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً، نَارٌ حَامِيَةٌ، عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

ومثال وقوع الغين بعد التنوين: ﴿قَوْلًا غَيْرَ، لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ، وَرَبُّ غَفُورٌ﴾.

ومثال وقوع الخاء بعد التنوين: ﴿ذَرَّةٌ خَيْرًا، لَطِيفٌ خَيْرٌ، نَارًا خَالِدًا﴾.

ويسمى هذا الإظهار «إظهاراً حَلَقِيًّا» نسبة إلى الحلق، لأن هذه الأحرف التي تظهر النون الساكنة والتنوين عندها: تخرج من الحلق.

(١) سورة الإسراء: الآية ٥١.

(٢) سورة المائدة: الآية ٣.

وتسمّى هذه الأحرف الستة «أحرف الإظهار» لأن وقوع واحدٍ منها عقبَ النونِ الساكنةِ أو التنوينِ سببٌ في إظهار كل منهما.

قال العلماء: والعلّة في إظهار النون الساكنة والتنوين عند ملاقة هذه الأحرف: بُعدُ مخرج النون والتنوين عن مخرجها، لأن النون والتنوين يخرجان من طرف اللسان، والحروف الستة تخرج من الحلق، اثنان من أقصاه، واثنان من وسطه، واثنان من أدناه.

فليس بين النون الساكنة والتنوين وبين هذه الأحرف تقارب أو تجانس حتى يسوغ إدغامهما فيها، أو إخفاءهما عندها، فوجب حينئذٍ إظهارهما عند ملاقة هذه الأحرف.

ومراتب الإظهار ثلاث: عُليا عند الهمزة والهاء، ووُسْطى عند العين والحاء، ودُنْيا عند الغين والحاء^(١).

الحال الثانية: [الإدغام]

أن يقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرفٌ من أحرف: (يَرْمُلُونَ)^(٢)

(١) ذكر أبو جعفر ابن الباذش عن بعض أشياخه: أن الإظهار يتفاضل في القوة والتمكين عند هذه الحروف — أي حروف الإظهار — فأشد الإظهار وأسرعه وأمكنه عند الهمزة ثم الهاء ثم الحاء ثم العين. وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين.

وإنما كان ذلك بسبب قُرب هذين الحرفين من حروف الفم. وإنما يَقْوَى الإظهار بسبب بُعدِ النون من هذه الحروف، وليس ذلك في هذين الحرفين (الحاء والغين) بل قد يحكم لهما بحكم حروف الفم، فتخفى النون عندهما — كما في قراءة أبي جعفر المدني — . انتهى من «القصْد النافع» للخراز ص ٢٣٢.

وأقول: إن ما ذكره من تفاضل مراتب الإظهار، هو شيء نظري، وليس له أثر في الأداء، ولا في السَّمْع.

(٢) الرَّمَل: الهَرْوَلَة، والإسراع في المشي.

التي هي: الياء والراء والميم واللام والواو والنون^(١). فإذا وقع حرف من هذه الأحرف الستة بعد النون الساكنة أو التنوين كان حكمها وجوب الإدغام.

وكيفية الإدغام: أن يُمزَج الحرفان ويكونَ منهما حرفٌ واحد مشدد.

ثم إن كان الحرفان متماثلين أُدغم الأول في الثاني، لا زيادة على ذلك، مثل ﴿مِنْ نُّعْمَةٍ﴾، يومئذ نَاعِمَةٌ.

وإن كانا متقاربين أو متجانسين قلب الأول حرفاً مماثلاً للثاني ثم أُدغم فيه، كأن تقلب النون لاماً ثم تدغم في اللام بعدها في مثل ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾، وتقلب راءً ثم تدغم في الراء بعدها في مثل: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾، وكأن تقلب النون

(١) وأنكر الإمام أبو عمرو الداني عدّ النون مع حروف الإدغام في كلمة (يرملون) وقال: زعم بعضهم أن ابن مجاهد عمل هذه الكلمة لهذه الحروف، ولا معنى عندنا لذكر النون مع الحروف المذكورة، لأنها إذا أتت ساكنة ولقيت مثلها: لم يكن بُدّ من الإدغام ضرورة.

قال الداني: وقد سمعت الحسن بن سليمان المقرئ ينكر ذكرها معهنّ ويقول: إذا صحّ أن ابن مجاهد جمع هذه الكلمة المذكورة — يعني: يرملون — فإنما جمع فيه المدغم والمدغم فيه، يعني النون وما تدغم فيه. انتهى من «القصد النافع» ص ٢٣٣.

قلت: ولذلك لم يعدّها أيضاً ابن برّي في «الدرر اللوامع» فقد جمع حروف الإدغام في كلمة (لم يرو) فلم يذكر النون.

ثم وجدت الإمام المحقق ابن الجزري تعرّض لهذه المسألة في كتابه «النشر» ٢: ٢٥ فأورد كلام هذا المعترض، وأجاب عنه بقوله: «والتحقيق في ذلك أن يقال: إن أريد بإدغام النون: في غير مثلها، فإنه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام.

وإن أريد بإدغامها: مطلقاً ما يدغمان فيه، فلا بد من ذكر النون في ذلك، ولا شك أن المراد هو هذا لا غيره، فيجب حينئذ ذكر النون فيها، وعلى ذلك مشى الداني في «تيسيره» — ص ٤٥ — والله أعلم».

ميماً ثم تدغم في الميم بعدها في مثل: ﴿مِنْ مَّاءٍ﴾، وتقلب واواً ثم تدغم في الواو بعدها في مثل ﴿مِنْ وَآلٍ﴾.

وما قيل في النون يقال مثله في التنوين.

والإدغام نوعان:

النوع الأول: الإدغام بغنة: وهو أن يقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرف من هذه الأحرف الأربعة التي هي: الياء والنون والميم والواو. فإذا وقع حرف من هذه الأحرف بعد النون الساكنة — بشرط أن تكون النون في كلمة والحرف بعدها في الكلمة التي تليها — أو وقع حرف من هذه الأحرف بعد التنوين — ولا يكونان إلا في كلمتين — وجب أن تدغم النون والتنوين في هذا الحرف مع الغنة.

مثال وقوع الياء بعد النون الساكنة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ، مَنْ يَنْصُرُنِي، أَنْ لَنْ يَقْدِرَ﴾.

مثال وقوع النون بعد النون الساكنة: ﴿مِنْ ثَوْرِكُمْ، مِنْ نَذِيرٍ﴾.

مثال وقوع الميم بعد النون الساكنة: ﴿مِنْ مَّالٍ، مِنْ مَّسَدٍ، مِنْ مَّاءٍ﴾.

مثال وقوع الواو بعد النون الساكنة: ﴿مِنْ وَآلٍ، مِنْ وَلِيٍّ، مِنْ وَاقٍ﴾.

ومثال وقوع الياء بعد التنوين: ﴿خَيْرًا يَرَهُ، مَسْعَبَةً يَتِيمًا، وَجَوْهَ يَوْمِئِذٍ﴾.

ومثال وقوع النون بعد التنوين: ﴿كُلًّا نُمِذُّ، وَتَعْمَلُ صَالِحًا نُؤْتِيهَا، يَوْمِئِذٍ نَاعِمَةً﴾.

ومثال وقوع الميم بعد التنوين: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ، رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ، صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾.

ومثال وقوع الواو بعد التنوين: ﴿مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ، خَيْرٌ وَأَبْقَى، وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾.

ومحلّ وجوب الإدغام فيما ذكر ونحوه: حيث لم يرد نص بخلافه، فإن ورد نصّ بخلافه عمل به. فقد ورد عن حفص أن له الإدغام والإظهار^(١) في ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ﴾ و ﴿نَّ وَالْقَلَمَ﴾.

ووجه بعض الأفاضل^(٢) الإظهار في هذين الموضعين بأن سببه مراعاة الانفصال الحُكمي، لأن النون فيهما وإن اتصلت بما بعدها لفظاً فهي منفصلة حكماً، وذلك أن كلاً مِنْ ﴿يَسَّ وَنَّ﴾ اسمٌ للسورة التي بدئت بهما، والنون فيهما حرفٌ هجاء، لا حرفٌ مَبْنَى، وما كان كذلك فحقّه الفصل عما بعده، فيظهر في الوصل كما يظهر في الوقف.

وأما وجه الإدغام فهو مراعاة الاتصال اللفظي لاتصال النون بالواو فيهما لفظاً.

وقال بعض الأفاضل^(٣): «وإنما أدغم حفصٌ وبعضُ القراء^(٤) النون في الميم في كلمة ﴿طَسَمَ﴾ أول سورتي الشعراء والقصاص، وكان حقها الإظهار: لأنها مع الميم في كلمة واحدة، وقد سبق أن شرط الإدغام: أن يكونا في كلمتين، ولكن أدغم هنا مراعاةً للاتصال اللفظي ليتأتى معه التخفيفُ بالإدغام، ولعدم صحة الوقف عليها لأنها جزء كلمة، بل الوقف يكون على تمام الكلمة. قال هذا البعض: ومن أظهر هذه النون من القُراء

(١) انظر لزماً ما سيأتي به ص ٣٢٧.

(٢) هو صاحب «العقد الفريد» ص ٨٤ و ٨٥.

(٣) هو السابق.

(٤) أدغم جميع القراء النون في الميم. ما عدا حمزة فله الإظهار.

فقد أجراها مَجْرَى ﴿يَسَّ وَالْقُرَّانَ، وَنَّ وَالْقَلَمَ﴾ حيث كان الوزن واحداً. انتهى.

ويسمى الإدغام بغنة «الإدغام الناقص» أي الذي لَمْ يستكمل التشديد، لأن الغنة منعت من كماله. أو يسمّى بذلك لذهاب الحَرْف — وهو النون والتنوين — وبقاء صفته، وهي الغنة^(١).

وقد اشترطنا في إدغام النون في الحروف المذكورة أن تكون النون في كلمة والحروف بعدها في كلمة أخرى.

فإن وقع أحد الأحرف المذكورة بعدَ النون في كلمة واحدة: وجب حينئذٍ الإظهار ويسمى «إظهاراً مُطلقاً» لأنه لم يقيّد بكونه حَلْقِيّاً أو شَفْوِيّاً، ولم يقع بعد النون من هذه الأحرف في كلمة واحدة إلاّ الياء والواو.

فالياء وقعت في لفظ: ﴿الدُّنْيَا﴾ حيث وُجد، ولفظ: ﴿بُنْيَانٌ﴾ كيف أتى في القرآن الكريم، والواو وقعت في لفظي ﴿قِنْوَانٌ،

(١) قال الإمام العلامة أبو شامة في «إبراز المعاني» ص ٢٠١: «إن إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، هو في الحقيقة إخفاء، لا إدغام، وإنما يقولون له (إدغام) مجازاً، وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبيّن الغنة، لأن ظهور الغنة يمنع تمحّض الإدغام، لأنه لا بد من تشديد يسير فيهما.

أما عند النون والميم فهو إدغام محض، لأن في كل واحد من المدغم والمدغم فيه غنة، وإذا ذهبت إحدهما بالإدغام بقيت الأخرى.

قال: وخَلَفَ أدغمهما في الواو والياء بلا غنة، فهو إدغام محض في قراءته». قلت: جمهور علماء التجويد ذكروا الواو والياء في حروف الإدغام، لا الإخفاء. وكذلك جعلوا الإدغام في النون والميم إدغاماً ناقصاً بسبب بقاء الغنة والتشديد، وفرقاً بينه وبين الإدغام التام الذي يكون في اللام والراء. وانظر الفرق بين الإدغام والإخفاء ص ١٨٨.

وَصِنَوَانٌ^(١).

الثاني من نوعي الإدغام:

الإدغام بغير غنة: وهو أن يقع بعد النون الساكنة أو التنوين أحد هذين الحرفين: اللام والراء، فإذا وقع أحد هذين الحرفين بعد النون — بشرط أن يكونا في كلمتين — أو بعد التنوين، ولا يكونان إلا في كلمتين: وجب إدغام النون أو التنوين في اللام أو الراء إدغاماً كاملاً بغير غنة، بأن يُبدل كل من النون الساكنة أو التنوين لاماً ساكنة عند اللام، وراء ساكنة عند الراء، ويدغم فيما بعده إدغاماً تاماً.

مثال وقوع اللام بعد النون: ﴿مَنْ لَدُنْهُ، وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ، أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾.

مثال وقوع الراء بعد النون: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ، مِنْ رَسُولٍ، أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْجَلِي﴾.
 ومثال وقوع اللام بعد التنوين: «أَشْتَاتَا لَيَّرُوا، مَا لَأَ لُبْدَا، هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ».
 ومثال وقوع الراء بعد التنوين: «ثَمَرَةٌ رَزَقَا، غُفُورٌ رَحِيمٌ، عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ».
 ويُستثنى من وجوب إدغام النون في الراء نون: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾
 بالقيامة^(٢)، فقد ورد عن حفص فيها وجهان: إدغامها في الراء إدغاماً كاملاً من غير غنة، وإظهارها مع السكت عليها سكتة لطيفة بدون تنفّس.

(١) وإنما منعوا الإدغام في هذه الكلمات الأربعة، لثلاث تشبه بالمضاعف، وهو الذي تكرر فيه أحد حروفه الأصول: كحَيَّانَ وَرُمَّانَ.

فلو أدغمت النون في الواو أو الياء لقل: (الدُّيَّا) في: الدنيا، و (صَوَّان) في: صِنَوَان، فيلتبس الأمر على السامع، ولا يفرق بين ما أصله النون فأدغم، وبين ما أصله التضعيف، فلا يعرف هل هو من: الدُّنْيَا والصَّنَو، أو من الدُّيَّ والصِّو.

انظر «هداية القارىء» ص ١٦٥.

(٢) الآية ٢٧. وانظر ص ٣٢٨.

وهذا النوع من الإدغام يسمّى «الإدغام الكامل» لعدم وجود الغنة التي تمنع من كمال التشديد^(١)، أو لذهاب الحرف المدغم وصفته معاً. ووجه إدغام النون والتنوين في النون: التماثل، فهو من باب إدغام المثليين.

ووجه إدغامهما في الميم: التجانس، لاشتراك النون والتنوين مع الميم في جميع الصفات وفي الغنة.

ووجه إدغامهما في الواو والياء: مشاركة كل منهما للواو والياء في الجهر والاستفال والانفتاح.

وقال بعضهم: «لما كانت الواو تخرج من مخرج الميم أدغمت النون والتنوين فيها كما أدغما في الميم. ثم أدغما في الياء لِسَبْهَها بالواو التي تُشبه الميم». انتهى.

أما وجه الغنة عند النون والميم فهو: أن النون والتنوين عند النون لم ينقلبا إلى غيرهما، بل بقيا على حالهما، وعند الميم انقلبا إلى حرف أغن وهو الميم.

ووجه الغنة عند الواو والياء: الدلالة على الحرف المدغم وهو النون والتنوين.

(١) الذي يمنع كمال التشديد هي الغنة، لأنها بمثابة المد. والمشدّات على ثلاث مراتب:

- ١ — ما يشدّد بخطرْفَة — أي بسرعة — وهو ما لا غنة فيه.
- ٢ — ما يشدّد بتراخٍ، وهو ما شدّد وبقيت فيه غنة مع إدغام الحرف الأول.
- ٣ — ما يشدّد بتراخٍ التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء. انظر «التمهيد» ٢٠٤ — ٢٠٥.

وقد اتفق العلماء على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم فتكون صفة له^(١)، ومع النون غنة المدغم فيه فتكون صفة له.

واختلفوا في الإدغام في الميم. قال المحقق في «النَّشْر»^(٢): «واختلف رأي العلماء في الغنة الظاهرة حال إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم: هل هي غنة النون والتنوين المدغمين، أو غنة الميم المقلوبة للإدغام؟

فذهب إلى الأول أبو الحسن بن كيسان النحوي^(٣)، وأبو بكر بن مُجاهد المقرئ^(٤)، وغيرهما.

(١) لكن للإمام مكي في «الرعاية» ص ٢٦٤ تفصيلٌ دقيق، يقول: إن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو، مع إظهار الغنة في حال اللفظ بالمشدد، لا في نفس الحرف الأول. لأنك إذا أدغمت الأول — يعني النون أو التنوين — في الياء أبدلت منه ياءً، ولا غنة في الياء. وكذلك إذا أدغمت في الواو أبدلت منه واوًا، ولا غنة في الواو. فصارت الغنة تظهر فيما بين الحرفين لا في نفس الحرف الأول.

(٢) ٢٥: ٢، ٢٦.

(٣) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، كان عارفاً بالمذهبيين الكوفي والبصري في النحو، لأنه أخذ عن ثعلب والمبرد. وكان موصوفاً بالفهم وال ضبط. وله تصانيف كثيرة، كلها جيد وبديع، فمنها «المهذب في النحو» و «معاني القرآن» و «مصاييح الكتاب» و «علل النحو» وغيرها. مات سنة ٣٢٠ رحمه الله تعالى. من «إنباء الرواة» ٣: ٥٧ و «بغية الوعاة» ١: ١٨.

(٤) هو أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر التميمي البغدادي، الأستاذ الحافظ، أول من سبَّع السبعة. ولد سنة ٢٤٥ ببغداد، وتحصل العلوم، وقرأ على قبل المكي و ثعلب وابن جرير الطبري وغيرهم، ومهر في علم القراءات حتى فاق نظراءه، مع الدين والحفظ والخير، ولا يُعلم في القراء أكثر تلاميذ منه، وصنف «السبعة في القراءات» وكتاب «الهاءات والياءات». توفي سنة ٣٢٤ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ١: ١٣٩ و «الأعلام» ١: ٢٦١.

وذهب الجمهور إلى أن تلك الغنة غنة الميم لا غنة النون والتنوين، لانقلابها إلى لفظها - أي ميماً - وهو اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح، لأن الحرف الأول قد ذهب بالقلب. فلا فرق في اللفظ بالنطق بين ﴿مَنْ مَّنْ، وَأَمْ مَّنْ﴾. انتهى.

والخلاصة: أن الغنة في الواو والياء صفة المدغم باتفاق، وفي النون صفة المدغم فيه باتفاق، وفي الميم صفة المدغم فيه على الصحيح.

ووجه الإدغام بغير غنة في اللام والراء: التقارب في المخرج، وأكثر الصفات عند الخليل وسيبويه، وموافقيهما، والتجانس عند الفراء ومتبعيه.

ووجه ذهاب الغنة: المبالغة في التخفيف لما في بقائها من الثقل، ولأن النون والتنوين قلباً حرفاً ليس فيه غنة وليس شبيهاً بما فيه غنة.

وأسباب الإدغام بنوعيه ثلاثة: التماثل، والتقارب، والتجانس، وحكمته العامة: التخفيف.

الحال الثالثة: [القلب]

أن يقع بعد النون الساكنة أو التنوين الباء، وحكمها حينئذ: «القلب» ويعبر عنه بعض الكتابين بالإقلاب^(١)، وتقدم أن معناه الاصطلاحي: جعل حرف مكان آخر مع بقاء الغنة والإخفاء.

والمراد به هنا قلب النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء بغنة مع الإخفاء للحرف الأول، وهو الميم التي تحولت النون والتنوين إليها، فإذا

(١) وهو تعبير خطأ. ففي «القصد النافع» ص ٢٣٠: ولا يقال: إقلاب، كما يقوله بعض عوام الطلبة، لأن إفعال لا يأتي إلا من: أفعال، مثل: أظهر وأخفى. ولا يقال: أقلب، فلا يقال: إقلاب. انتهى.

وقع بعد النون أو التنوين باءٌ كان حكمُها: وجوب قلبهما ميماً مخفأة عند الباء مع الغنة.

قال العلامة المرعشي^(١): «الظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان^(٢)، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما يكون بقوة الاعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في كلمة: ﴿تَأْمَنَّا﴾ بيوسف^(٣)، لأن هذا الإخفاء ليس إعداماً للحركة بالكلية بل تبييضها». انتهى^(٤).

(١) «جهد المقلّ» ص ٦٥.

(٢) يعني بإطباق الشفتين بخفةً ولين، وعدم كزّهما، لأن معنى إخفاء الحرف هو تقليل الاعتماد على مخرجه، وليس ترك الاعتماد عليه. والقراء يخطئون فيه من وجهين: الأول: إطباق الشفتين إطباقاً كاملاً — أي كزّهما — بحيث يتولد من هذا الإطباق غنة ممّطة. فهذا خطأ، لأنه يؤدي إلى إظهار الميم، في حين أن المراد إخفاؤها مع الغنة.

الثاني: تجافي الشفتين أو فتح الفم عند القلب، وهو يؤدي إلى إخفاء النون الساكنة، والمراد إخفاء الميم المقلوبة عن النون. ويزعم بعض القراء: أنه لا بُد من ترك فُرجة بين الشفتين، حالة أداء القلب والإخفاء الشفوي، لتحقيق الإخفاء في الميم عند الباء، فيقعون في خطأين: ١ — ذهاب الميم بالكلية، وإبدالها بنطق مُبهم.

٢ — مدّ الحرف المبهم بحيث يتولّد منه حرف من قبيل حركة الحرف الذي قبل النون الساكنة مثل: (مِين بَعْد) و (هُوم بَارِزُون).
والنطق الصحيح: هو بإطباق الشفتين بخفةً كما سَلَف. انظر «الملاحظات الهامة» ص ٦٨.

(٣) الآية ١١.

(٤) وكيفية أداء القلب في مثل: (أَنْ بُورِكَ) هو أن يُلفظ بالميم المقلوبة مع غنة ظاهرة، وبتقليل انطباق الشفتين جداً، ثم يُلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، =

ويؤخذ مما تقدم أن في هذا الحكم — وهو القلب — ثلاثة أعمال، وهي: القلب، والإخفاء، والغنة. وهذه الغنة صفة الميم التي تحولت النون والتنوين إليها، لا صفة النون والتنوين.

ويتحقق هذا الحكم في كل نون وقع بعدها باء، سواء كانت الباء في كلمة النون أم في الكلمة التي تليها.

ويتحقق أيضاً في كل تنوين وقع بعده باء، ولا يكون التنوين والباء إلا في كلمتين.

مثال وقوع الباء بعد النون في كلمة: ﴿أَنْبَتَ، أَنْبَأَكَ، لِيُنْبَذَنَّ﴾.

وفي كلمتين: ﴿مَنْ بَعْدَ، مَنْ بَخِلَ، أَنْ بُورِكَ﴾.

ومثال وقوع الباء بعد التنوين: ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ، مُنْفَطِرٌ بِهِ، زَوْجٌ بِهِيْجٌ﴾.

قال العلامة المحقق ابن الجَزَرِي في «النشر»^(١): «فلا فرق حينئذٍ بين: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ و ﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾.

إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، ولا في إظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة» كما يأتي في بابها إن شاء الله تعالى^(٢). انتهى.

= ويُجعل المنطوق من الشفتين في الباء أدخل من المنطق في الميم، ويكون زمان انطباقهما في الميم المقلوبة أطول من زمان انطباقهما عند الباء، لأجل الغنة الظاهرة في الميم. انظر «نهاية القول المفيد» ص ١٢٣.

(١) ٢: ٢٦.

(٢) ص ١٩٠. وانظر «نهاية القول المفيد» ص ١٢٢.

ووجه القلب: عدمُ حُسْنِ كُلِّ من: الإظهار، والإدغام، والإخفاء.

أما عدمُ حسن الإظهار: فلأنَّ النون والتنوين لو أُظهِرتا عند الباء لوجب الإتيانُ فيهما بأصل الغنة وهي من الخيشوم، فإذا خرجت منه عَسُرَ إطباق الشفتين في النطق بالباء، عَقِبَ الغنة.

وأما عدمُ حسن الإدغام: فلبُعْدِ المخرج واختلاف الجِنسيَّة، لأنَّ النون كالتنوين حرفٌ أغنَّ، والباء حرفٌ غيرُ أغنَّ.

وأما عدمُ حسن الإخفاء فلكونه حالة بين الإظهار والإدغام، فلما لم يَحْسُنَا لم يَحْسُنْ هو أيضاً، وحيث لم يَحْسُنْ واحد من الثلاثة تعيَّن القلبُ، وإنما وجب قلبهما ميماً لأنها تشاركهما في الغنة وسائر الصفات، وتشارك الباء في المخرج وأكثر الصفات التي هي: الجهر، والاستفال، والانفتاح، والذلاقة.

الحال الرابعة: [الإخفاء]

وهو أن يقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرفٌ من الأحرف الخمسة عشرَ الباقية من حروف الهجاء، بعد أحرف الإظهار الستة، وأحرف الإدغام الستة، وحرف الإقلاب.

وأحرف الإخفاء الخمسة عشر هي^(١): الصاد، والذال، والشاء، والكاف، والجيم، والشين، والقاف، والسين، والdal، والطاء، والزاي، والفاء، والتاء، والضاد، والظاء.

(١) جمعها الجمزوري في أوائل كلمات هذا البيت:

صِفْ ذا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا دُمَ طَيِّباً زِدْ فِي ثَقَى ضَعْ ظالما
وقد ذكرها المؤلف هاهنا على ترتيب ورودها في هذا البيت.

فإذا أتى حرف من هذه الأحرف بعد النون الساكنة من كلمة، أو من كلمتين، أو بعد التنوين — ولا يكون إلا من كلمتين — فحكمُ النون والتنوين: وجوبُ الإخفاء ويسمى «الإخفاء الحقيقي»^(١).

وكيفية الإخفاء: أن ينطقَ بالنون الساكنة والتنوين غيرَ مُظْهِرينَ إظهاراً مَحْضاً، ولا مدغمينَ إدغاماً مَحْضاً، بل بحالة متوسطة بين الإظهار والإدغام، عَارِضِينَ عن التشديد مع بقاء الغنة فيهما^(٢).

وهاك الأمثلة:

مثال وقوع الصاد بعد النون في كلمة: ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾، أَنْصِتُوا، وَيَنْصُرْكَ، وفي كلمتين: ﴿وَمَنْ صَلَحَ، مِنْ صَلَاحٍ، عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾.

مثال وقوع الذال بعد النون في كلمة: ﴿مُنْذِرٌ، أَنْذِرْ، لِيُنْذِرْ﴾ وفي كلمتين: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي، عَنْ ذَلِكَ، مِنْ ذَهَبٍ﴾.

مثال وقوع الثاء بعد النون في كلمة: ﴿مَنْشُوراً، الْأُنْثَى، الْحِنْثِ﴾ وفي كلمتين: ﴿مَنْ ثَقُلَتْ، مِنْ ثَمَرَةٍ، أَنْ تُبْتَنَّاكَ﴾.

(١) يسمّى بالإخفاء الحقيقي: لأنه متحقق في النون الساكنة والتنوين أكثر من غيرهما. فمثلاً لو نطقتْ بالنون الساكنة مخفاةً عند الشين في نحو: «مَنْشُوراً» تجد أن ذات النون معدومة، ولم يبق منها إلا الغنة.

أما لو قلت: «يَنْبُت» فإن الميم المنقلبة عن النون الساكنة لا تكون معدومة بالكلية كاندغام النون في «مَنْشُوراً» بل هي مخفاة بعض الشيء مع الغنة.

فتبين أن الإخفاء في المثال الأول متحقق أكثر من الثاني. راجع «هداية القارئ» ص ١٧٠. وانظر هنا ص ١٩١.

(٢) ولاحظ ما سيأتي من التنبيهات على الأخطاء الواقعة من بعض القراء في كيفية أداء الإخفاء.

مثال وقوع الكاف بعد النون في كلمة: ﴿أَنْكَاثًا، مُنْكَرُونَ، يَنْكُثُونَ﴾،
وفي كلمتين: ﴿مَنْ كَانَ، مِنْ كُلِّ، مِنْ كِتَابٍ﴾.

مثال وقوع الجيم بعد النون في كلمة: ﴿أَنْجَاكُمْ، نُنْجِي، زَنْجَبِيلًا﴾،
وفي كلمتين: ﴿مَنْ جَاهَدَ، وَإِنْ جَنَحُوا، إِنْ جَاءَكُمْ﴾.

مثال وقوع الشين بعد النون في كلمة: ﴿أَنْشَأَكُمْ، يُنْشِئُ، أَنْشَرُهُ﴾.
وفي كلمتين: ﴿فَمَنْ شَهِدَ، مَنْ شَكَرَ، لِمَنْ شَاءَ﴾^(١).

مثال وقوع القاف بعد النون في كلمة: ﴿يَنْقُضُونَ، يَنْقُضُ، أَوْ أَنْقَضُ﴾، وفي كلمتين: ﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ، وَلَئِنْ قُلْتَ، مِنْ قَبْلِ﴾.

مثال وقوع السين بعد النون في كلمة: ﴿تَنْسَخُ، مِثْسَاتِهِ، أَنْسَابُ﴾،
وفي كلمتين: ﴿مَنْ سَعَتِهِ، أَنْ سَيَكُونُ، أَنْ سَلَامٌ﴾.

مثال وقوع الدال بعد النون في كلمة: ﴿أَنْدَادًا، عِنْدَ﴾، وفي كلمتين:
﴿وَمَنْ دَخَلَهُ، مِنْ دُونِ، مِنْ دَابَّةٍ﴾.

مثال وقوع الطاء بعد النون في كلمة: ﴿فَانْطَلَقُوا، يَنْطِقُ﴾، وفي
كلمتين: ﴿أَنْ طَهَّرَا، مِنْ طَيِّبَاتٍ، فَإِنْ طَبْنُ﴾.

مثال وقع الزاي بعد النون في كلمة: ﴿يَنْزَعَنَّكَ، تَنْزِيلُ، يَنْزِفُونَ﴾،
وفي كلمتين: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ، مِنْ زَقَوْمٍ، فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾.

مثال وقوع الفاء بعد النون في كلمة: ﴿الْأَنْفَالُ، يُنْفِقُونَ، مُنْفَكِّينَ﴾،

(١) من اللَّحْنِ الفاشي لدى بعض القراء، عند إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الشين: أنهم يشبهون صوتهم بصوت الإدغام، فيقرؤون مثلاً قوله تعالى: ﴿مَنْ شَكَرَ، لِمَنْ شَاءَ، بِأَسْ شَدِيدٍ﴾ هكذا: مَنْ يَشْكُرُ، لِمَنْ يَشَاءُ، بِأَسْ يَشْدِيدُ. بتوليد ياء قبل الشين. فاحذَرْ ذلك، فإنه لَحْنٌ. انظر «الملاحظات الهامة» ص ٢٤.

وفي كلمتين: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ، فَإِنْ فَاءُوا، وَإِنْ فَاتَكُمُ﴾^(١).

مثال وقوع التاء بعد النون في كلمة: ﴿كُنْتُمْ، أَنْتُمْ، مُنْتَهُونَ﴾، وفي كلمتين: ﴿مَنْ تَابَ، مَنْ تُرَابٍ، وَإِنْ تَصَبَّرُوا﴾.

مثال وقوع الضاد بعد النون في كلمة: ﴿مَنْضُودٍ﴾، وفي كلمتين: ﴿مِنْ ضَعْفٍ، مَنْ ضَلَّ، مِنْ ضَرِيعٍ﴾.

مثال وقوع الظاء بعد النون في كلمة: ﴿يَنْظُرُونَ، فَاَنْظُرْ، أَنْظِرْنِي﴾، وفي كلمتين: ﴿مَنْ ظَلَمَ، مِنْ ظَهِيرٍ، إِنْ ظَنَّا﴾.

مثال وقوع الصاد بعد التنوين: ﴿قَوْمًا صَالِحِينَ، رِيحًا صَرَصَرًا، عملاً صَالِحًا﴾.

مثال وقوع الذال بعد التنوين: ﴿سِرَاعًا ذَلِكَ، يَتِيمًا ذَا، ظِلٌّ ذِي﴾.

مثال وقوع الثاء بعد التنوين: ﴿يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَّةٍ، أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً، مُطَاعٍ ثَمَّ﴾.

مثال وقوع الكاف بعد التنوين: ﴿غَنِيٌّ كَرِيمٌ، عَلِيًّا كَبِيرًا، كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾.

مثال وقوع الجيم بعد التنوين: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ، رُطْبًا جَنِيًّا، حُبًّا جَمًّا﴾.

مثال وقوع الشين بعد التنوين: ﴿غَفُورٌ شُكُورٌ، بِأَسْ شَدِيدٌ، رَسُولًا شَاهِدًا﴾.

(١) ومن اللَّحْنِ أيضاً ما يفعله بعضُ القراء عند أداء الفاء بعد النون الساكنة والتنوين: حيث يُدْخِلُونَ النون المخففة بمخرج الفاء، ويُلْصِقُونَ الشفة السفلى بأطراف الشَّيَا الْعُلْيَا. وبعضهم يدخل واواً بين النون والفاء، فيقول: «أَوْ نَفْسِكُمْ» في «أَنْفُسِكُمْ» وكل هذا من اللحن الخفي. من المصدر السابق والصفحة.

مثال وقوع القاف بعد التنوين: ﴿شَيْءٌ قَدِيرٌ، مَثَلًا قَرِيَّةً، كَتَبْتُ قِيَمَةً﴾.

مثال وقوع السين بعد التنوين: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا، قَوْلًا سَدِيدًا، فَوَجَّ سَأَلَهُمْ﴾.

مثال وقوع الدال بعد التنوين: ﴿قَنَوَانٌ دَانِيَةٌ، دَكَاً دَكَاً﴾.

مثال وقوع الطاء بعد التنوين: ﴿مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ، سَبَحًا طَوِيلًا، شَرَابًا طَهُورًا﴾.

مثال وقوع الزاي بعد التنوين: ﴿إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفِ الْقَوْلِ، نَفْسًا زَكِيَّةً، يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾.

مثال وقوع الفاء بعد التنوين: ﴿نَسْفًا فَيَذَرُهَا، كِتَابًا فَذُوقُوا، خَالِدًا فِيهَا﴾.

مثال وقوع التاء بعد التنوين: ﴿جَنَاتٍ تَجْرِي، قَوْمٌ تُفْتَنُونَ، نِعْمَةٌ تُجْزَى﴾.

مثال وقوع الضاد بعد التنوين: ﴿قَوْمًا ضَالِّينَ، قِسْمَةٌ ضِيزَى، مُسْفِرَةٌ ضَاحِكَةٌ﴾.

مثال وقوع الظاء بعد التنوين: ﴿قَوْمٍ ظَلَمُوا، نَفْسٍ ظَلَمْتُ، ظِلًّا ظَلِيلًا﴾.

وينبغي أن يُعلم — كما قاله المحقق ابنُ الجَزَرِيِّ^(١) — : «أن مخرج النون والتنوين مع الحروف المذكورة من الخيشوم فقط، ولاحظ لهما معهن في الفم، لأن لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده،

أو ما يدغمان فيه بغنة»^(١). انتهى

واعلم أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، كما ذكر ابن الجزري عن الإمام الحافظ أبي عمرو الداني حيث يقول^(٢): «وذلك أن النون والتنوين لم يقرّبا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام حتى يجب إدغامهما فيهنّ من أجل القرب، ولم ينعّدا منهنّ كبعدهما من حروف الإظهار حتى يجب إظهارهما عندهنّ من أجل البعد.

فلما عُدّ القرب الموجب للإدغام، والبُعد الموجب للإظهار: أخفيا عندهنّ فصارا لا مدغمين ولا مظهرين، لأن الإظهار إبقاء ذات الحرف وصفته معاً، والإدغام التام اذهابهما معاً، والإخفاء هنا إذهاب ذات الحرف — النون والتنوين — من اللفظ وإبقاء صفتها التي هي الغنة، فانتقل مخرجهما من اللسان إلى الخيشوم، لأنك إذا قلت: «عَنكَ» مثلاً، وأخفيت النون تجد اللسان لا يرتفع ولا عمل له، ولم يكن بين العين والكاف إلا غُنة مجرّدة.

غير أن إخفاء النون والتنوين عند هذه الحروف على قدر قربهما منهنّ، ويُعدهما عنهنّ، فما قرّبا منه كانا عنده أخفى مما بُعدا عنه. والفرق عند

(١) سبق تفصيل القول في مخرج النون والتنوين في حالة الإخفاء، فيما علّقته ص ٧٠. وينبغي الاحتراز أيضاً عند أداء الإخفاء من إلصاق طرف اللسان بالثنايا العليا، وهو خطأ نبّه عليه النّبّا في «إتحاف فضلاء البشر» ١: ١٤٣. قال: وطريق الخلاص منه: تجافي اللسان قليلاً عن ذلك.

كما ينبغي الاحتراز من المدّ عند إخفاء النون الساكنة في مثل: ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ حتى لا يصير: ﴿إِنْ كُونْتُمْ﴾. نبّه عليه ابن يالوشة في «الفوائد المفهمة» ص ٥٠.

(٢) «النشر»: ٢: ٢٧.

القراء والنحويين بين المخفَى والمدغم: أن المخفَى مخفف والمدغم مثقل». انتهى من «النشر» مع بعض زيادة وتوضيح.

وفي شرح الميهي^(١) على «التحفة»: «والفرق بين الإخفاء والإدغام أن الإخفاء لا تشديد معه مطلقاً بخلاف الإدغام، وأن إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره، وإدغام الحرف في غيره لا عند غيره، تقول: أخفيتُ النونَ عند السين لا في السين، وأدغمتُ النون في اللام لا عند اللام». انتهى.

وللإخفاء ثلاثُ مراتبَ باعتبار قُرب مخرج الأحرف من مخرج النون والتنوين، وبُعدِه عن مخرجهما: قُرْبَى، وبُعْدَى، ووُسْطَى. فالقُرْبَى عند الطاء والdal والتاء. والبُعْدَى عند القاف والكاف. والوُسْطَى عند بقية أحرف الإخفاء.

وقال ابنُ الناظم في «شرح المقدمة الجزرية»: «وكل ما ذكر من أوّل الباب إلى هنا إن كانا من كلمة فالحكم عام في الوقف والوصل، وإن كانا من كلمتين فالحكم مختصّ بالوصل، فافهم». انتهى.

يعني ابنُ الناظم: أنه إذا وقع حرفٌ من أحرف الإظهار، أو حرف من حروف الإخفاء، أو حرف القلب — وهو الباء — بعد النون الساكنة في كلمة واحدة فإن حكمَ النون من الإظهار، والإخفاء، والقلب: يكون ثابتاً وصلاً ووقفاً.

أما إذا وقع حرف من الحروف المذكورة بعد النون الساكنة في كلمة

(١) اسمه: «فتح الملك المتعال بشرح تحفة الأطفال» للشيخ العلامة محمد بن نور الدين علي بن عمر بن حمد الميهي المنوفي من علماء القرن الثاني عشر. وهو عالم جليل، مقدّم في علم التجويد والقراءات. انظر «هداية القارىء» ص ٧٣٥.

أخرى تلي الكلمة التي فيها النون الساكنة، فإن حكم النون لا يتحقق إلا في حال وصل كلمة النون بالكلمة التي بعدها، فإذا وَقَفَ على كلمة النون فلا تأخذ شيئاً من هذه الأحكام.

وكذلك إذا وقع بعد النون حرفٌ من أحرف الإدغام فإن حكم النون وهو الإدغام لا يتحقق إلا في حال الوصل، لأن إدغام النون الساكنة لا يكون إلا من كلمتين كما سبق، وكذلك التنوين لا تتحقق أحكامه من إظهار، وإدغام، وقَلْب، وإخفاء إلا من كلمتين، إذ التنوين لا يكون إلا آخر الكلمة، كما تقدّم في تعريفه^(١)، والله تعالى أعلم.

• • •

أحوال الميم الساكنة وأحكامها

للميم الساكنة ثلاث أحوال . ولكل حال منها حكمٌ يخصّها .

الحال الأولى : [الإخفاء]

أن يقع بعدها هذا الحرف «الباء» وقد اختلف أهل الأداء في حكمها حينئذٍ، فذهب جمهورهم إلى أن حكمها وجوبُ الإخفاء مع الغنة، وهذا مذهبُ أئمة الأداء والمحقّقين كالإمام ابن مجاهد، وابن بشير^(١) وغيرهما، وإليه جنح الإمام أبو عمرو الداني والمحقّق ابن الجزري وغيرهما ممن لا يُحصّون كثرة .

وذهب بعضهم إلى أن حكمها إذا لقيت هذا الحرف الإظهار، على خلاف بينهم في الغنة وعدمها، وهو اختيار الإمام مكّي بن أبي طالب في آخرين، ويسمّى — على هذا المذهب — إظهاراً شفوياً .

والصحيحُ المذهبُ الأول، وعليه العمل في سائر الأعصار والأمصار^(٢) .

وهذا الحكم — وهو الإخفاء على المذهب الصحيح — ثابتٌ للميم

(١) لم أعرف ابن بشير هذا من هو؟

(٢) في «النشر» ١: ٢٢٢ «والوجهان صححان مأخوذ بهما إلا أن الإخفاء أولى» .

الساکنة التي بعدها الباء مطلقاً، سواء كانت تلك الميم ميماً أصلية من بنية الكلمة نحو: ﴿وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ، وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ، رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ، أَمْ بِظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ﴾. أم كانت ميم جمع نحو: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى، وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ، فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ، يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ، إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ﴾.

ولا يتحقق هذا الإخفاء إلا في كلمتين، بأن تكون الميم الساکنة في كلمة، والباء في أول الكلمة التي تليها، كالأمثلة المذكورة. ويسمى: إخفاء شفويّاً أو شفهيّاً، لأن الحرفين المخفّى والمخفّى عنده يخرجان من الشفتين. ووجه الإخفاء: اتّحاد الميم والباء في المخرج، وتقاربهما في الصفة. قال في «نهاية القول المفيد»^(١): «واعلم أن الإخفاء قسمان: [إخفاء الحركة وإخفاء الحرف.

فالأول: بمعنى تبعّض الحركة، كما في قوله: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ ونحوه.

والثاني على قسمين]:

أحدهما: تبعّض الحرف وسرّ ذاته في الجملة، وذلك في الميم الساکنة قبل الباء، سواء كانت الميم أصلية أم كان أصلها النون الساکنة أو التنوين ثم قلبها ميماً.

وثانيهما: إعدام ذات الحرف بالكلية وإبقاء صفته التي هي الغنة، وذلك في إخفاء النون الساکنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر المتقدمة». انتهى.

الحال الثانية: [الإدغام]

أن يقع بعدها الميم، وحكمها حينئذ: وجوب الإدغام مع الغنة باتفاق.

ولا يتحقق هذا الحكم إلا في كلمتين، سواء كانت الميم الأولى الساكنة أصلية من بنية الكلمة نحو: ﴿أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ، أَمْ مَنْ خَلَقْنَا، أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا، أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾، أم كانت ميم جمع نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ، لَهُمْ مَغْفِرَةٌ، وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ، سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ، إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

ويسمى إدغام مثلين صغيراً، وسببه: ما بين الحرفين من التماثل.

الحال الثالثة: [الإظهار]

أن يقع بعدها حرف آخر من حروف الهجاء غير الحرفين المذكورين اللذين هما الباء والميم، والباقي من حروف الهجاء بعد إسقاط الحرفين المذكورين ستة وعشرون حرفاً^(١).

فإذا وقع حرف منها بعد الميم الساكنة كان حكمها: وجوب الإظهار من غير غنة اتفاقاً، سواء كانت الميم أصلية نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾. أم ميم جمع نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾. وسواء كانت الميم وأحد الحروف بعدها في كلمة واحدة كالمثال الأول. أم كانا في كلمتين كالمثال الثاني.

وهاك أمثلة لكل حرف وقع بعد الميم الساكنة من الستة والعشرين حرفاً، من كلمة ومن كلمتين:

أمثلة الهمزة: ﴿الظَّمَانُ، أَمْ أَمِنْتُمْ، إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَلَهُمْ أَعْيُنٌ﴾.

(١) يعني بإسقاط الألف، لأنها لا تكون إلا ساكنة، وما قبلها مفتوح دائماً.

أمثلة التاء: ﴿يَمْتَرُونَ، سَلَّمْتُمْ، وَلَا أَمْتًا، أَلَمْ تَعْلَمْ، كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ، أَمْ تَقُولُونَ﴾.

أمثلة الثاء: ﴿أَمْثَالُكُمْ، قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا، تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، مَرَجِعْكُمْ ثُمَّ﴾.

أمثلة الجيم: ﴿وَأَوْلَيْتُكُمْ جَعَلْنَا، أَنْ لَهْمُ جَنَاتٍ، أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبَلًا، وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا﴾.

أمثلة الحاء: ﴿يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا، وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ، أَمْ حَسِبْتُمْ، إِذْ تَأْتِيهِمْ حَيَاتُهُمْ﴾.

أمثلة الخاء: ﴿أَمْ خُلِقُوا، أَهُمْ خَيْرٌ، وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ، مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ، أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾.

أمثلة الدال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَأَمْدَدْنَاهُمْ، وَهُمْ دَاخِرُونَ، عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ، لَكُمْ دِينُكُمْ﴾.

أمثلة الذال: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ، فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ، تَرَهَّقُهُمْ ذِلَّةً، أَلَمْ ذَلِكَ، أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَّرُوا اللَّهَ﴾.

أمثلة الراء: ﴿أَمْرًا، تَمَرَحُونَ، أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ، وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ، إِنَّهُ بِهِمْ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

أمثلة الزاي: ﴿إِلَّا رَمَزًا، أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ، أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا، فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾.

أمثلة السين: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ، حِينَ تُمْسُونَ، أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ، وَهُمْ سَالِمُونَ، فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقٍ﴾.

أمثلة الشين: ﴿مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ، يَمْشُونَ بِهَا، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ، لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾.

أمثلة الصاد: ﴿أَمْ صَبَرْنَا، أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ، وَهُمْ صَاغِرُونَ، خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾

أمثلة الضاد: ﴿وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ، وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا، وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا﴾.

أمثلة الطاء: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ، إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾.

أمثلة الظاء: ﴿وَهُمْ ظَالِمُونَ، وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ، وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا، وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾.

أمثلة العين: ﴿فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ، أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ، وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١).

أمثلة الفاء: ﴿وَهُمْ فَرِحُونَ، الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ، ذَرَأُكُمْ فِي الْأَرْضِ، أَوْ يُعِيدُكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ﴾.

أمثلة القاف: ﴿أَمْ قَوْمٌ تُبْعِ، وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ، بَأَنَّهُمْ قَوْمٌ، وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا﴾.

أمثلة الكاف: ﴿وَيَمْكُرُونَ، فَيَمْكُتْ، إِنَّهُمْ كَانُوا، أَمْ كُنْتُمْ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

(١) سقطت أمثلة الغين المعجمة من طبعة المؤلف، ويمثل لها بما يأتي: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ، جَعَلْنَاهُمْ غُثَاءً، مِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ، فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ﴾. ولم أجد لها مثلاً من كلمة واحدة.

أمثلة اللام: ﴿وَأْمَلِي لَهُمْ، أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءَ، يَعِظُكُم لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ، وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾.

أمثلة النون: ﴿مَثَابَةٌ لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا، مِنْ مَّيِّ يُمْنَى، وَهُمْ نَائِمُونَ، أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾.

أمثلة الهاء: ﴿فَلَا نَفْسِهِمْ يَمْهَدُونَ، أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتِ﴾.

أمثلة الواو: ﴿أَمْوَاتٌ، أَمْوَالُكُمْ، أَنْتُمْ وَشُرَكَائُكُمْ، هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى﴾.

أمثلة الياء: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُُمِّيٌّ، وَلَمْ يُصِرُّوا، أَوْ لَمْ يَنْفَكِّرُوا، وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ، لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

ووجه وجوب إظهار الميم الساكنة عند هذه الحروف يرجع إلى أمرين:

الأول: مراعاة الأصل، فإن الأصل في الحرف أن يُنطق به مُظْهِراً، ولا يدغم في غيره ولا يُخفى عند غيره إلا إذا كان هناك ما يقتضي إدغامه أو إخفاءه.

وحيث لم يوجد سبب يقتضي الإدغام أو الإخفاء فإنه يرجع إلى الأصل وهو الإظهار.

الثاني: بُعد مخرج الميم عن مخرج هذه الحروف، فإن مخرج الميم الشفتان، ومخرج هذه الحروف، إما الحلق: أقصاه، أو وسطه، أو أدناه. وإما اللسان: أقصاه، أو وسطه، أو حافته، أو طرفه.

ويسمى هذا الحكم: إظهاراً شفويّاً أو شفهيّاً، لخروج الحرف المظهر وهو الميم من الشفة، وإنما نُسب الإظهار إلى مخرج الحرف المظهر وهو الميم فقل: (إظهارٌ شفوي) ولم يُنسب إلي مخرج الحروف الستة والعشرين التي تظهر الميم عندها: لأن هذه الحروف لم تنحصر في مخرج معين حتى يُنسب الإظهار إليه، وإنما هي مختلفة المخارج.

فبعضها يخرج من الحلق: أقصاه، ووسطه، وأدناه، وبعضها يخرج من اللسان: أقصاه، ووسطه، وحافته، وطرفه، وبعضها يخرج من الشفتين. فلما لم تنحصر حروف الإظهار في مخرج معين يصحّ نسبة الإظهار إليه: نُسب الإظهار إلى مخرج الحرف المظهر لضبطه وانحصاره، بخلاف الإظهار الحلقى فإنه نُسب إلى مخرج الحروف التي تظهر عندها النون والتنوين نظراً لانحصارها في مخرج معين وهو الحلق.

ولما كانت الميم والواو متّحدتين في المخرج، وكانت الميم والفاء متقاربتين فيه، وقد يكون ذلك مؤديّاً إلى سبّقي لسان القارئ إلى إخفاء الميم عند الواو والفاء، وإلى إيهام السامع أنها تخفى عند هذين الحرفين كما تخفى عند الباء: أوجب علماء الأداء على القارئ أن يُعنى العناية كل العناية بتحقيق إظهار الميم إذا التقت مع الواو أو الفاء، حذراً من الوقوع في المحذور وهو الإخفاء^(١).

وكما أن الميم لا تخفى عند الواو والفاء: لا تدغم في الواو وإن اتحدت معها في المخرج، فرّقاً بينها وبين النون المدغمة في الواو، وخوفاً

(١) قال الجمزوري:

واحدٌ لدى واٍ وفا أن تختفي لقربها - والاتحاد - فاغريف

من اللبس، لأنها إذا أدغمت في الواو التبس على السامع هل المدغم ميمٌ
أو نونٌ.

وكذلك لا تدغم الميم في الفاء لقوّة الميم وضَعْفِ الفاء، ولا يُدغم
القويّ في الضعيف.

• • •

النون والميم المشدّتان

يجب إظهارُ الغُنة فيهما.

ويسمى كلُّ منهما حرف غُنةٍ مشدّداً، أو حرفاً أَغَنَّ مشدّداً، نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ، أَلَا إِنَّهُمْ، فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ، أَكْلاً لَّمَّا، ثُمَّ لُتْسُلُنَّ﴾.

وقد فصلنا القولَ في الغنة ومراتبها في كلِّ من النون والميم في مبحث: صفات الحروف^(١).

• • •

(١) ص ١١٠ وما بعدها.

اللاماتُ السّواكن وحكمُها في القرآن الكريم^(١)

لا تخلو اللامُ الساكنة في القرآن الكريم من أن تكون في اسم، أو فعل، أو حرف.

فإن كانت في اسم فلا تخلو من أن تكون أصلية من بنية الكلمة، أو زائدة.

فالأصلية نحو: ﴿أَلَسْتِكُمْ وَالْوَانِكُم، زَلْزَالًا، سُلْطَانًا، خَلَفَهُم، غُلْفٌ، أَلْفَافًا، سَلْسِبِيلًا، سِلْسِلَةً، بِلْدَةً﴾.

وحكمها: وجوبُ الإظهار.

والزائدة قسمان:

القسم الأول: الزائدة اللازمة، وهي التي لا تُفارق الكلمة التي هي فيها، ولا تنفك عنها. وتكون مقارنة لوضع الكلمة مثل: ﴿الَّذِي، اللّٰذَانِ، الَّذِينَ، الَّتِي، اللَّاتِي، اللَّائِي، الْآنَ، الْيَسَعَ﴾.

وحكمها: وجوبُ الإدغام إذا وقع بعدها لام كالأمثلة الستة الأولى.

(١) لخصتُ أحكام اللامات السواكن في جدولٍ أثبتته في آخر هذا المبحث، فانظر

ووجوب الإظهار إذا وقع بعدها حرف آخر غير اللام كالمثالين الأخيرين.

القسم الثاني: الزائدة غير اللازمة وهي التي يعبر عنها بلام التعريف، أو لام أل^(١)، ولها عند حروف الهجاء حالان:

الحال الأولى:

أن يقع بعدها حرف من الحروف الأربعة عشر المجموعة في قولهم: «ابْنِ حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيمَةً»^(٢) وهي: الهمزة، والباء، والغين، والحاء، والجيم، والكاف، والواو، والخاء، والفاء، والعين، والقاف، والياء، والميم، والهاء، فإذا وقع حرف من هذه الحروف بعدها فحكمها وجوب الإظهار.

مثال الهمزة بعد اللام: ﴿الْأَرْضُ، الْأَبْتَرُ، الْأَحْبَارُ، الْأَبْرَارُ﴾.

مثال الباء بعد اللام: ﴿الْبَلَدُ، الْبِرُّ، الْبَحْرُ، الْبَيْعُ، الْبَارِئُ﴾.

مثال الغين بعد اللام: ﴿الْغَنِيُّ، الْغَفُورُ، الْغَاشِيَةُ، الْغَيْبُ﴾.

مثال الحاء بعد اللام: ﴿الْحَجَّجُ، الْحَاقَّةُ، الْحَكِيمُ، الْحَمِيدُ﴾.

مثال الجيم بعد اللام: ﴿الْجَنَّةُ، الْجَحِيمُ، الْجَارُ، الْجَوَارُ﴾.

(١) يؤخذ من كلام المؤلف أن اللام الزائدة اللازمة نحو: الذي وأخواتها، خارجة عن لام التعريف، لكن صاحب «العميد» ص ٤١ عرّف لام التعريف: بأنها هي اللام الساكنة المسبوقة بهمزة وصل مفتوح، وبعدها اسم من الأسماء، وهي زائدة عن بنية الكلمة سواء أمكن استقامة الكلمة التي تليها نحو (الأرض) أم لم يكن نحو (الذي). وانظر «العقد الفريد» ص ٩٣ و «هداية القاري» ص ٢٠١.

(٢) قائله الجمزوري في «تحفة الأطفال». ومعناه كما قال الجمزوري نفسه في «فتح الأقفال» ص ٢٣: أطلب حجك لا رفت فيه ولا فسوق ولا جدال.

- مثال الكاف بعد اللام: ﴿الْكِتَابُ، الْكَافِرُونَ، الْكَرِيمُ، وَالْكَافِرِينَ﴾.
- مثال الواو بعد اللام: ﴿الْوُدُودُ، وَالْوُقُودُ، الْوَلِيُّ، وَالْوَتَرُ﴾.
- مثال الخاء بعد اللام: ﴿الْخَالِقُ، وَالْخَاشِعِينَ، الْخَبِيرُ، الْخُسُفُ﴾.
- مثال الفاء بعد اللام: ﴿وَالْفَجْرُ، الْفَوْزُ، الْفِتْيَةُ، الْفَتْحُ﴾.
- مثال العين بعد اللام: ﴿الْعَلِيمُ، وَالْعَادِيَاتُ، الْعَلِيُّ، الْعَرْشُ﴾.
- مثال القاف بعد اللام: ﴿الْقَوِيُّ، الْقَمَرُ، الْقُوَّةُ، الْقَدِيرُ، الْقَيُّومُ﴾.
- مثال الياء بعد اللام: ﴿الْيَاقُوتُ، الْيَوْمُ، الْيَمِينُ، الْيَتِيمُ، الْيَقِينُ﴾.
- مثال الميم بعد اللام: ﴿الْمَوْلَى، الْمَشْرِقُ، الْمَجِيدُ، الْمُلْكُ﴾.
- مثال الهاء بعد اللام: ﴿الْهُدَى، الْهُوَى، الْهُدُودُ، الْهُونُ﴾.

ويسمى هذا الإظهار «إظهاراً قَمَرِيّاً» وتسمى اللام الواقعة قبل هذه الحروف «اللام القمرية» نسبةً إلى القمر، أي اللام الواقعة في لفظ «القمر» من حيث الظهور^(١)، من نسبة الكل وهو اللامات الواقعة قبل الأحرف المذكورة — ما عدا الواقعة في لفظ القمر — إلى جزء من أجزائه وهو لام «القمر». فتكون التسمية حينئذٍ من باب تسمية الكل — وهو اللامات المذكورة — باسم الجزء — وهو اللام في لفظ القمر —.

وعلة هذا الإظهار: بُعْدُ مخرج اللام عن مخرج الحروف الآتية الذَّكْرُ.

(١) ذكر المرعشي في «بيان جهد المقلّ» ص ٦٠ وجه تسميتها بالقمرية وبالشَّمْسِيَّةِ أنه من باب تشبيه الحروف التي يدغم اللام فيها بالشمس، والحروف التي لا يدغم فيها بالقمر، قال: لأن النجوم تتكس تحت ضوء الشمس، ولا تتكس تحت ضوء القمر.

الحال الثانية :

أن يقع بعدها حرفٌ من الحروف الأربعة عشر حرفاً الباقية من حروف الهجاء وهي : التاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون^(١).

فإذا وقع حرف من هذه الحروف بعد اللام وَجَبَ قلبُها حرفاً مجانساً لما بعدها ثمَّ إدغامها فيه .

مثال التاء بعد اللام : ﴿التَّائِبُونَ، فَالتَّالِيَاتِ، التَّوَابُ، التَّكَاثُرُ﴾ .

مثال الثاء بعد اللام : ﴿الثَّقَلَانِ، الثَّمَرَاتِ، الثَّوَابُ﴾ .

مثال الدال بعد اللام : ﴿الدَّوَابِّ، الدِّينِ، الدَّارِ، الدَّهْرُ﴾ .

مثال الذال بعد اللام : ﴿الذَّاكِرِينَ، وَالذَّارِيَاتِ، وَالذَّكْرَ، الذُّكُورُ﴾ .

مثال الراء بعد اللام : ﴿الرَّحْمَنِ، الرَّزَاقِ، الرَّجْسِ، الرَّاكِعِينَ﴾ .

مثال الزاي بعد اللام : ﴿الزَّبُورِ، الزُّجَاجَةِ، الزُّرَاعِ، وَالزَّيْتُونَ﴾ .

مثال السين بعد اللام : ﴿السَّمَاءِ، السَّرَائِرِ، السَّمِيعِ، السُّوءِ﴾ .

مثال الشين بعد اللام : ﴿الشَّمْسِ، الشَّيْطَانِ، وَالشُّهَدَاءِ، الشُّكُورُ﴾ .

مثال الصاد بعد اللام : ﴿الصَّادِقُونَ، وَالصَّابِرِينَ، الصَّاحَةِ، الصَّالِحَاتِ﴾ .

مثال الضاد بعد اللام : ﴿الضَّالِّينَ، الضُّرِّ، الضُّعَفَاءِ، وَالضُّحَى﴾ .

مثال الطاء بعد اللام : ﴿الطَّارِقِ، بِالطَّاعِيَةِ، الطَّامَّةُ، الطَّيْرِ﴾ .

(١) جمعها الجمزوري في أوائل كلمات هذا البيت :

طَبُّ ثُمَّ صِلْ رُحْمًا تَقْرُضِ ضِفْ ذَا نِعَمٍ دَعِ سُوءَ ظَنٍّ زُرْ شَرِيفاً لِلْكَرَمِ

مثال الظاء بعد اللام: ﴿الظَّالِمِينَ، الظُّنُونَا﴾.

مثال اللام بعد اللام: ﴿اللَّهُ، اللَّيْلُ، اللَّاعِبِينَ، اللَّاعُونُ﴾.

مثال النون بعد اللام: ﴿النَّهَارُ، الثُّورُ، النَّاسُ، النَّاصِحِينَ، النَّعِيمُ﴾.

ويسمى إدغام اللام في هذه الحروف إدغاماً شَمْسِيّاً، وتسمّى اللام الواقعة قبل هذه الحروف «اللام الشَّمْسِيَّة» نسبةً إلى (الشَّمْس) أي إلى اللام الواقعة في لفظ (الشَّمْس) من حيث الخفاء — من نسبة الكلّ وهو اللام الواقعة قبل الحروف المذكورة — ما عدا الواقعة في لفظ (الشَّمْس) — إلى جزء من أجزائه وهو لام (الشَّمْس). فحينئذٍ تكون التسمية من باب تسمية الكل وهو اللامات المذكورة باسم الجزء وهو اللام في لفظ (الشَّمْس).

وسبب إدغام اللام فيما ذكر من الحروف: تماثلها مع اللام، وتقاربها مخرجاً وصفةً مع غير اللام من الحروف.

وأما لام الفعل: فلا يخلو فعلها أن يكون ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً.

فأما الماضي: فتكون اللام فيه متوسطةً نحو: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحَوْتُ، فَاَلْتَقَى الْمَاءُ، وَزُلْزِلُوا﴾. وتكون متطرفةً نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُ، فَضَلْنَا، أَرْسَلْنَا، وَأَرْسَلْنَا، وَرَتَّلْنَاهُ، وَجَعَلْنَا﴾^(١).

وحكم اللام في هذا الفعل وجوبُ الإظهار^(٢)، وعلته: مراعاةُ الأصل.

(١) المراد من توسط اللام وتطرّفها هو بالنظر إلى الفعل نفسه، دون ما اتصل به من الضمائر وغيرها.

(٢) ونصّ علماء التجويد على وجوب الحرص على تصفية صوت اللام الساكنة عن صوت النون بعدها، لئلا يسبق اللسان إلى إدغام اللام في النون لقرب مخرجيهما. فيصير «جَعَلْنَا» كأنه «جَعَنَّا».

وإنما أظهرت اللام في الأمثلة السابقة ونحوها مع وجود التقارُب أو التجانس — على اختلاف المذاهب — بينها وبين النون، لأن النون لا يدغم فيها حرف مما أدغمت هي فيه. وإنما أدغمت لام التعريف فيها في نحو: ﴿النَّاسِ، النَّعِيمِ﴾ لكثرة وقوعها في الكلام العربي، وكثرة انتشارها في القرآن الكريم، فأدغمت في النون تسهيلاً للنطق، وتيسيراً على اللفظ.

وأما الفعل المضارع: فتكون اللام فيه متوسطة ومتطرفة أيضاً.

فالمتوسطة نحو: ﴿يَلْتَقِطُهُ، وَلَا يَلْتَفِتُ، تَلْفَحُ، يَلْهَثُ، وَيَلْعَبُ، وَيَلْبَسُونَ﴾.

والمتطرفة نحو: ﴿أَلَمْ أَقُلْ، فَمَنْ يَعْمَلْ، لَمْ نَجْعَلْ، وَمَنْ يَقُلْ﴾.

وحكمها في هذا الفعل وجوب الإظهار أيضاً، ومثلها في وجوب الإظهار لام الأمر الساكنة الداخلة على الفعل المضارع نحو: ﴿فَلتَقُمْ، فَلْيُصَلُّوا، وَلْيَسْتَغْفِرْ، فَلْيَسْتَأْذِنُوا، وَلْيَلْطَفْ، فَلْيَمْدُدْ، ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ، ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَلْيَغْفُوا وَلْيَصْفَحُوا﴾.

وأما الفعل الأمر: فاللام فيه تكون متوسطة ومتطرفة كذلك.

فمثال المتوسطة: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ، وَالْعَنَّهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾.

ومثال المتطرفة: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ، قُلْ تَعَالَوْا، قُلْ

ولكن ينبغي أن لا يتكلف في إظهار اللام بحيث يحمله ذلك على قلقلتها، كما يفعله بعض القراء، فإن ذلك خطأ أيضاً.

وقال ابن الجزري في «المقدمة»:

واحرص على السكون في (جعلنا) (أنعمت) و (المغضوب) مع (ضللنا)

وانظر «الرعاية» ص ١٨٨، و «النشر» ١: ٢٢١، و «نهاية القول المفيد» ص ٧٩.

صَدَقَ اللهُ، فَقُلْ سَلَامٌ، قُلْ نَعَمْ، قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ، أَنْزِلْنِي، أَدْخِلْنِي، وَاجْعَلْ لِي، وَاجْعَلْنِي ﴿١﴾.

وحكمها في هذا الفعل وجوب الإظهار، ما لم يقع بعدها لامٌ أو راءٌ، فإن وقع بعدها لام أو راء وجب إدغامها في اللام والراء نحو: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ، قُلْ لَوْ أَنْتُمْ، قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ، قُلْ لَكُمْ مِيعَادٌ، قُلْ لَا يَعْلَمُ، قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي، وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ، قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ، قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾^(١).

وسبب الإدغام التماثل بالنسبة للام، والتقارب أو التجانس بالنسبة للراء.

ونقل في «نهاية القول المفيد»^(٢) عن المحقق ابن الجزري في كتابه «التمهيد» أنه قال: «فإن قيل: لم أدغمت اللام الساكنة في نحو: ﴿النَّاسُ، النَّارُ﴾. وأظهرت في نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ وكل منهما واحدا؟

قلت: لأن هذا فعلٌ قد أعلَّ بحذف عينه فلم يُعَلَّ ثانياً بحذف لामه، لئلا يصير في الكلمة إجحاف، إذ لم يبقَ منها إلا حرف واحد. وأل حرف مبني على السكون لم يُحذف منه شيء، ولم يُعَلَّ بشيء، فلذلك أدغم، ألا ترى أن الكسائيَّ وَمَنْ وافقه أدغم اللام مِنْ هَلْ وَبَلْ في نحو قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ، وَبَلْ نَحْنُ﴾ ولم يدغمها في ﴿قُلْ نَعَمْ، وَقُلْ تَعَالَوْا﴾.

فإن قيل: قد أجمعوا على الإدغام في ﴿قُلْ رَبِّي﴾ والعلة موجودة؟

قلت: لأن الراء حرف مكرّر منحرف فيه شدة وثقل يُضارع حروف

(١) المثالان الأخيران ليسا على قراءة حفص. أما الأول منهما فعلى قراءة الجميع عدا حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر. والثاني على قراءة الجميع ما عدا حفص.

الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليست كذلك، فجذب اللام جذب القوي للضعيف، ثم أدغم الضعيف في القوي على الأصل، بعد أن قوي بمضارعه بالقلب، والراء قائم بتكريره مقام حرفين كالمشددات، وأما النون فهو أضعف من اللام بالغنة، والأصل أن لا يدغم الأقوى في الأضعف. ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الراء إجماعاً من أكثر الطرق، ولا كذلك العكس، وكذلك إذا سكنت [النون] كان إدغامها في اللام إجماعاً ولا كذلك العكس»^(١). انتهى.

وأما لام الحرف: فلا تكون إلا آخر الكلمة نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ، هَلْ تَعْلَمُ، هَلْ تَنْقِمُونَ، هَلْ تُحِسُّ، هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارَ، هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ، هَلْ نَدُلُّكُمْ، فَهَلْ نَجْعَلُ، بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً، بَلْ تُحِبُّونَ، بَلْ زَيْنَ، بَلْ زَعَمْتُمْ، بَلْ سَوَّلَتْ، بَلْ ضَلُّوا، بَلْ طَبَعَ اللَّهُ، بَلْ ظَنَنْتُمْ، بَلْ نَتَّبِعُ﴾.

وحكمها: وجوب الإظهار على الأصل في جميع الحروف، إلا إذا كان بعدها لام أو راء فحكمها الإدغام حينئذٍ نحو: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ، فَقُلْ هَلْ لَكُمْ، بَلْ لَا يَخَافُونَ، بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، بَلْ رَبَّكُمْ، بَلْ رَانَ﴾.

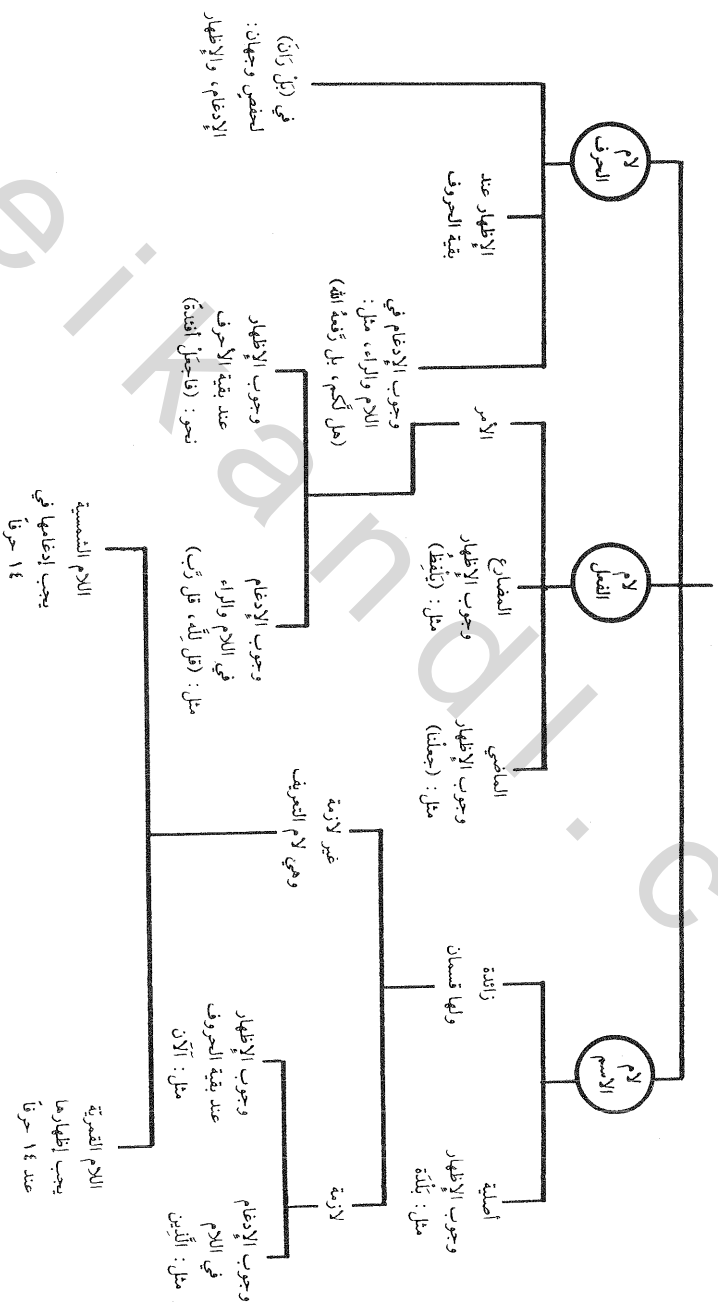
غير أن لحفص في لام ﴿بَلْ رَانَ﴾^(٢) وجهين، الأول: الإدغام على الأصل، وطرذاً للباب. الثاني: الإظهار مع السكت عليها سكتة لطيفة من غير تنفس، ووجه إدغامها في اللام والراء: التماثل في اللام، والتقارب في الراء. والله تعالى أعلم.



(١) «التمهيد» ص ١٤٢.

(٢) سبق نحوه ص ١٣٨.

جدول أحكام الّامات السّوّاكن



المدّ، أنواعه، وحكم كل نوع

تمهيد:

إن حروف المدّ واللين ثلاثة: الألف اللينة، ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً. والواو الساكنة بشرط أن يكون ما قبلها مضموماً. والياء الساكنة بشرط أن يكون ما قبلها مكسوراً.

وقد اجتمعت الحروف الثلاثة في نحو: ﴿وَأَوْتِينَا﴾، ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ﴾.

وتسمّى هذه الحروف «حروف مدّ ولين» لامتدادها في لينٍ وعدم كلفة، كما تسمّى «جوفية» لخروجها من الجوف، و«هوائية» لقيامها بهواء الفم، و«خفية» لخفاء النطق بها، فهي أخفى الحروف، وأخفاهنّ الألف، ثم الياء، ثم الواو.

قال العلماء: وإنما خُصّت هذه الحروف بالمدّ دون غيرها لأنها أنفاسٌ قائمة بهواء الفم، وحركاتها في غيرها، فلذا قبلت الزيادة، بخلاف غيرها فإن لها حيزاً محققاً، وحركاتها في نفسها فلم تقبل الزيادة.

فإذا كان ما قبل الواو مفتوحاً نحو: ﴿خَوْفٌ، نَوْمٌ، الْمَوْتُ﴾. وكان ما قبل الياء مفتوحاً نحو: ﴿بَيْعٌ، غَيْرٌ، الصَّيْفُ﴾: كانا حرفي لينٍ فقط، ولا يُمدّان أصلاً إلاّ إذا تلاهما ساكنٌ عارض عند الوقف، أو ساكنٌ لازم،

ولم يقع ذلك في القرآن إلا بعد الياء وذلك في فاتِحَتَي: مريم والشورى .
وسياتي بيان ذلك كله^(١).

واعلم أن كلَّ حرف مد فهو حرفُ لين، فالمد لا ينفرد عن اللين، بل يلزم من وجود المد وجود اللين، بخلاف اللين فإنه ينفرد عن المد، إذ لا يلزم من كونه حرفَ لين أن يكون حرفَ مد. فإن الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما لا مدّ فيهما أصلاً حال الوصل، فحينئذ يكون بين المدّ واللين العموم والخصوص المطلق، يجتمعان مثلاً في نحو الواو الساكنة المضموم ما قبلها، وينفرد اللين في الواو الساكنة المفتوح ما قبلها، فحينئذ يكون المدّ أخصّ واللين أعم.

وقصارى القول أن الألف لا تكون إلا حرفَ مدّ ولين، لسكونها وانفتاح ما قبلها دائماً، وأن الواو والياء تارة يكونان حرفَي مدّ ولين إذا جانسهما ما قبلهما بأن سكنت الواو بعد ضمّ، وسكنت الياء بعد كسر، وتارة يكونان حرفَي لين فقط إذا سكنا وانفتح ما قبلهما.

إذا عرفت هذا فاعلم أن علماء التجويد قسّموا المدّ إلى قسمين: أصلي وفرعي.

وعرّفوا المدّ الأصلي: بأنه الذي لا تقوم ذاتُ حرف المدّ إلا به، ولا يتصور تحققها إلا مع وجوده، ولا يتوقف على سبب من سببي المدّ الفرعي الآتي ببيانها^(٢).

وعلمة المدّ الأصلي: أن لا يوجد قبل حرف المدّ همزٌ، ولا يوجد

(١) ص ٢٢١.

(٢) ص ٢١٢.

بعده همزٌ ولا سكون، وإن شئت قلت: المدّ الأصلي هو حرف المد واللين الذي ليس قبله همز، وليس بعده همز ولا سكون، فالألف التي ليس قبلها همزٌ وليس بعدها همزٌ ولا سكونٌ يقال لها: مدّ أصلي، والواو التي لا همزٌ قبلها، ولا همزٌ ولا سكونٌ بعدها يقال لها: مدّ أصلي، والياء التي انتفى الهمزٌ قبلها، وانتفى الهمزُ والسكونُ بعدها يقال لها: مدّ أصلي.

وقد اجتمعت حروفُ المد الثلاثة التي يقال لكل منها: مدّ أصلي في نحو: ﴿أَتَجَادِلُونَنِي﴾ لأن كل حرف مدّ ولين منها لم يُسبق بهمزٍ ولم يُلحق بهمزٍ ولا سكون.

وهذا المدّ الأصلي له ثلاثُ أحوال:

الأولى: أن يكون ثابتاً في الحالين وصلّاً وقفّاً كالمثال المذكور.

الثانية: أن يكون ثابتاً وصلّاً، محذوفاً وقفّاً، نحو: ﴿بِيَدِهِ مَلَكُوتُ، وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا، نُؤْتِهِ مِنْهَا، لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ، هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ﴾. ونحو: ﴿لَهُ، وَإِنَّهُ هُوَ، قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ﴾، فإن حرف المدّ في هذه المُثُل لا يتحقّق إلّا حال الوصل^(١).

الثالثة: أن يكون ثابتاً وقفّاً، محذوفاً وصلّاً، وذلك إذا كان حرفُ المد مُبدلاً من التنوين عند الوقف، كالوقف على: ﴿حَكِيمًا، أَحَدًا، حَسِينًا﴾، فإن التنوين في هذه الأمثلة ونحوها يُبدل حرف مدّ، ألفاً عند الوقف، ويُحذف عند الوصل.

(١) المراد هو المدّ الذي يتولّد من إشباع حركة هاء الضمير حالة الوصل، أما إذا وقفت عليها فإنك تقف بالسكون، نحو: ﴿لَهُ، بِيَدِهِ، يَأْتِي﴾. وفي رسم المصحف يكتبون بعد هاء الصلة صورة حرف المد، بشكل مصغر.

وكذلك إذا كان بعد حرف المد ساكنٌ في كلمة أخرى، فإن حرف المد حينئذٍ يثبت عند الوقف، وأما عند الوصل فيُحذف تخلصاً من التقاء الساكنين نحو: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَقَالُوا اتَّخَذَ، أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾.

وكما سُمِّيَ هذا المد «المد الأصلي» يُسَمَّى أيضاً: المدَّ الطَّبِيعِيَّ والمدَّ الذَاتِيَّ.

وقد علَّل العلماء تسميته «أصلياً» بأنه: أصلٌ للمد الفرعي.

و«طبيعياً» بأن صاحب الطبيعة السليمة لا يزيده عن حدِّه المقرر له، ولا يُنقصه عنه.

و«ذاتياً» بأن ذات الحرف لا تتحقَّق إلَّا به، ألا ترى أنَّ حرف المد لا يوجد على اللسان إلَّا بإطالة الصوت بمقدار حركتين، فإن نقص عن ذلك ذهب، فلذا وجب مدّه بهذا المقدار حتى تتحقَّق ذاته.

وحكم هذا المد: أنه يمدّ وجوباً بمقدار ألفٍ، والألف: حركتان، لا يزداد عليهما ولا ينقص عنهما. قال العلماء^(١): والحركة بمقدار قبض الإصبع أو بسنطه بحالٍ وسطٍ بين الإسراع والتأني.

ويُلحق بهذا المد في مده مقدار حركتين: المدُّ المنفصل، ومدُّ البدل، والمدُّ العارض للسكون في حال قصر كل منها، وإن كان فيها الهمز والسكون، لأنهما سببان لزيادة المد على مقدار المد الأصلي، وليس سببين لأصل المد كما سيأتي مفصلاً إن شاء الله تعالى^(٢).

(١) قاله ابن غازي في «شرح الجزرية» كما نقل عنه في «نهاية القول المفيد» ص ١٣٣.

(٢) ص ٢١٦ و ٢٢٥.

وأما المدّ الفرعي: فقد عرّفوه بأنه: إطالة الصوت بحرف المدّ عند ملاقة همز أو سكون، أو بأنه الذي يتوقف على سببٍ من همز أو سكون. وتحقق حروف المدّ بدونه^(١)، وإن شئت قلت: المدّ الفرعي هو حرفُ المدّ واللين الذي سبقه همز، أو لحقه همز أو سكون.

وسُمّي فرعياً لتفرّعه من الأصلي، نظراً إلى قيام حرف المدّ بدونه، وإلى توقفه على سبب.

وللمدّ الفرعي سببان، وهما موجبا المدّ، هما: الهمزُ — سواء كان قبله أم بعده — والسكونُ سواء كان أصلياً أم عارضاً.

وهما سببان لزيادة مقدار المدّ الفرعي على مقدار المدّ الأصلي، سواء كانت تلك الزيادة واجبة، وذلك في المدّ المتّصل واللازم، أم جائزة، وذلك في المدّ المنفصل والبدل^(٢) والعارض للسكون.

والهمزُ سبب لثلاثة أنواع: البدل، والمتّصل، والمنفصل، والسكونُ سبب لنوعين: اللازم، والعارض للسكون.

وذلك أنّ الهمزَ إما أن يكون سابقاً على حرف المدّ أو لاحقاً له، فإن كان سابقاً عليه فهو مدّ البدل. وإن كان لاحقاً له فإن كان معه في كلمة فهو المتّصل، وإن كان في كلمة أخرى فهو المنفصل.

وأما السكونُ فلا يكون إلّا لاحقاً لحرف المدّ، فإن كان ثابتاً في الحالين فهو اللازم، وإن كان في الوقف فقط فهو العارض.

(١) أي بدون إطالة الصوت.

(٢) مدّ البدل وتوسطه عند وزش عن نافع لا غير. أما بقية القراء فيمدّونه مدّاً طبيعياً بمقدار حركتين.

وبناءً على هذا يكون المدّ الفرعي خمسة أنواع، وهاك بيانها على هذا الترتيب.

النوع الأول: مدّ البدل:

وهو الذي يكون قبلَ حرف المدّ همزٌ، ولا يكون بعده همزٌ ولا سكون، نحو: ﴿أَمَنَ، أُوتِيَ، إِيْمَانًا﴾.

وسمي «مدّ البدل» لأنّ حرف المد فيه بدلٌ من الهمزة الساكنة، أو لإبدال همزته الثانية حرف مدّ، ذلك أن أصل: آمَنَ: «أَأْمَنَ» بهمزتين، الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، فأبدلت الهمزة الثانية الساكنة حرف مد ألفاً، لأنها من جنس حركة ما قبلها.

وأصل: أُوتِيَ: «أُوتِيَّ» بهمزتين، الأولى مضمومة والثانية ساكنة، فأبدلت الثانية حرف مد واواً، لأنها من جنس حركة ما قبلها.

وأصل: إِيْمَانًا: «إِئْمَانًا» بهمزتين، الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فأبدلت الثانية حرف مد ياءً، لكونها مجانسة لحركة ما قبلها.

وهذه التسمية باعتبار الغالب والكثير، فإن من أمثلة مدّ البدل ما لا يكون حرف المد فيه بدلاً من الهمزة مثل: ﴿قُرْآنَ، إِسْرَائِيلَ، مَسْئُولًا﴾.

وحكم هذا النوع: جوازُ قَصْرِهِ بمقدار حركتين، وتوسُّطِهِ بمقدار أربع حركات، ومدِّهِ بمقدار ستّ حركات. غير أن حفصاً ليس له فيه إلا القصر^(١)، وأما التوسط والمد فهو مذهب ورشٍ من طريق الأزرق^(٢).

(١) وكذا بقية القراء، لهم القصر، ما عدا ورش.

(٢) هو يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب المدني ثم المصري، المشهور بالأزرق، =

ووجه قصره: ضَعُفُ سببه بكونه متقدماً على حرف المدّ، ووجه توسّطه ومدّه عند وَرْشٍ، القياسُ على المَدَّين المتصّل والمنفصل، بجامع أن كلّ حرف مد مجاورٌ للهمز، سواء تقدم الهمز أم تأخر.

النوع الثاني: المدّ المتّصلُ:

وهو أن يأتي بعد حرف المدّ همزٌ متصلٌ به في كلمة واحدة، سواء كان الهمزُ في وسط الكلمة نحو: ﴿المَلَأْتُكَ، السَّرَائِرُ، لَيْسُوْوْا وجوهكم، السُّوَايَ أَنْ كَذَّبُوا، هَيِّئَا مَرِيْنًا﴾. أم كانت في آخرها نحو: ﴿يَشَاءُ، السُّفَهَاءُ، قُرُوْءٍ، بالسُّوْءِ، النَّسِيْءِ، يُضِيْءُ﴾.

وسمّي هذا المدّ «متّصلاً» لاتصال حرف المدّ بالهمز، أو اتصال الهمز بحرف المدّ — ومآل التعبيرين واحد — في كلمة واحدة.

وحكمه: وجوبُ المدّ زيادةً على مقدار المدّ الأصليّ، ولكون حكمه وجوبُ المدّ سُمّي المدّ الواجب، وهذا إجماع من القراء لا خلاف بينهم فيه. قال المحقق ابنُ الجَزَرِيّ في «النَّشْرِ»^(١): «تبعّت قصرَ المتصل فلم أجده في قراءةٍ صحيحةٍ ولا شاذةٍ». انتهى.

غير أنهم اختلفوا في مقدار تلك الزيادة، والذي تعيننا معرفته من هذا الخلاف أن حَفْصاً يمدّه بمقدار أربع حركات أو خمس حركات، ويجوز له من «الطّيبة» مدّه بمقدار ست حركات.

= ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش، ولازمه مدة طويلة، حتى أتقن عنه الأداء. وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات وترقيق الراءات، وأكثر أهل مصر والمغرب على روايته عن ورش. توفي في حدود الأربعين ومئتين. رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ٤٠٢: ٢.

وحِكْمَة وجوب مدّه زيادة على مقدار المد الأصلي: أن حرف المدّ ضعيف خفي، والهمزُ صعب قوي، فزيد في المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوي، وتوصُّلاً إلى النطق بالهمز على حقّه نظراً لشدّته وجَهْره.

وقال بعض الكتّابين^(١): «يجب المدّ لئُستعان به على النطق بالهمزة، وليكون صوتاً لحرف المدّ عن أن يسقط عند الإسراع في القراءة، لخفائه، وصعوبة النطق بالهمزة». انتهى.

واعلم أنه يجب على القارئ التسوية في المد، فإذا كان يقرأ بمد المتصل أربع حركات أو خمساً وجب عليه أن يسير في جميع قراءته على هذا المقدار، في جميع المدود المتصلة، ولا يجوز له أن يفاوت بينها فيمدّ بعضها أربع حركات وبعضها خمس حركات، فإن ذلك — وإن لم يكن حراماً ولا مكروهاً شرعاً — معيبٌ عند أئمة القراءة، ومُنَافٍ لجودة التلاوة.

النوع الثالث: المدّ المنفصل:

وهو أن يأتي بعد حرف المدّ همزٌ، ويكون حرف المدّ في كلمة والهمزُ في أول الكلمة التي تليها، سواء كان حرف المد ثابتاً لفظاً ورسماً نحو: ﴿بِمَا أُنْزِلَ، فَلَمَّا أَضَاءَتْ، قُولُوا آمَنَّا بِاللّهِ، قُوتَا أَنْفُسَكُمْ، فِي آمَنَّا، رَبِّي أَعْلَمُ﴾، أم كان حرف المدّ ثابتاً في اللفظ دون الرّسم نحو: ﴿يَا أَيُّهَا، هَآأَنْتُمْ، وَلَهُ أَسْلَمَ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ، يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ، بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾.

وسُمي هذا النوع منفصلاً لانفصال حرف المد عن الهمز في كلمتين، كما عبّر بذلك بعضهم، أو لانفصال الهمز عن حرف المد كما عبّر البعض الآخر، والمعنى واحد.

(١) «نهاية القول المفيد» ص ١٣٣.

وحكمه: جواز قصره بمقدار حركتين، وتوسطه بمقدار أربع حركات أو خمس، غير أن القصر لحفص لم يكن من طريق «الحِزْز» بل من طريق «الطَّيَّة».

ولكون حكمه جواز القَصْر والتوسط سمي المدّ الجائز.

ووجه مده أربعاً أو خمساً ما تقدم في وجه مدّ المتصل كذلك. وأما وجه قصره فهو تعرّض الهمز للزوال عند الوقف على الكلمة التي فيها حرف المد.

قال صاحب «نهاية القول المفيد»^(١): «ووجه القصر أن الهمز لما كان فيه بصَدَد الزوال في حال الوقف لم يُعط في حال الثبات حكماً، بخلاف المتصل فإن الهمز فيه لازم وقفاً وصلّاً». انتهى.

وقال مُلّا علي في «شَرْح الجزرية»^(٢): «وأما وجه القصر فهو إلغاء أثر الهمز لعدم لزومه، باعتبار حال الوقف، فإن العارض بمنزلة المعدوم». انتهى.

ويؤخذ من هذين النصين أنه إذا وقف على الكلمة التي فيها حرف المد لا يجوز حيثنذ في حرف المد إلا القَصْر بمقدار حركتين، لزوال سبب الزيادة على هذا المقدار، وعدم الموجب لها.

قال صاحب «العقد الفريد»^(٣): «وينبغي أن يعلم أن الوقف على (يا)

(١) ص ١٣٥.

(٢) أي «المنح الفكرية» ص ٥٤.

(٣) ص ١٠٤ وصاحبه هو الشيخ علي بن أحمد صبرة الغُرَيَّاني المصري، عالم أزهرى شافعي المذهب، اشتغل بتدريس التجويد وغيره من العلوم العربية والشرعية في =

من ﴿يَأْيَاهَا﴾، و (ها) من ﴿هَأْتُمْ﴾، و ﴿هَؤُلَاءِ﴾: لا يجوز، لأنها كلمة عُرْفِيَّة لا يُفْصَل بعضها من بعض. انتهى.

ويجب على القاريء أن يسوِّي في المدود المنفصلة، فلا يمد بعضها بمقدار وبعضها بمقدار آخر، كما تقدّم مثل ذلك في المد المتصل.

كما يجب عليه التسوية بين المد المنفصل والمد المتصل، فإذا مد المنفصل بمقدار أربع حركات يجب عليه أن يمد المتصل بهذا المقدار، وإذا مد المنفصل خمس حركات وجب عليه أن يمد المتصل كذلك، ولا تجوز التفرقة بين المدين بحال.

النوع الرابع: المدّ اللازم:

وهو أن يأتي بعد حرف المد^(١) حرف ساكن سكونه لازمٌ وصلًا ووقفًا، على أن يكون حرف المد والحرف الساكن في كلمة نحو: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ﴾، تأمُّروني، الطَّامَّة، أو في حرفٍ نحو: ﴿صَّ، قَ، نَ﴾، فإذا كان حرف المد في كلمة، والحرف الساكن في كلمة أخرى فإن حرف المد يتعين حذفه حينئذٍ نحو: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَقَالُوا أَتُخَذُ، وَالْمَقِيمِ الصَّلَاة﴾.

وسمي هذا النوع المدّ اللازم للزوم سببه، وهو السكون، حالّي الوصل والوقف، أو للزوم مدّه بمقدار ست حركات عند جميع القراء.

والإمام المحقق ابنُ الجَزَرِي يسمي هذا النوع «المدّ للسّاكن اللازم»

= الأزهري منذ سنة ١٣٢٥، ثم عُيِّنَ وكيلًا للمعهد الأزهرى بالقاهرة. ومن تصانيفه «العقد الفريد في فن التجويد» وهو العقد الكبير، وله «تلخيص العقد الفريد» توفي سنة ١٣٦٧. انظر «هداية القاريء» ص ٦٨٤، و «الأعلام» ٤: ٢٦٢.

(١) أو بعد حرف اللين.

قال في «التَّشْرِ»^(١): «وأما المد للساكن اللازم في قِسْمِيهِ — ويقال له أيضاً: المدّ اللازم، إما على تقدير حذف مضاف أي اللازمُ سكونه، فحذف المضاف واتصل الضمير، فيكون من باب الحذف والإيصال، أو لكونه يلزم في كل قراءةٍ على قدر واحد.

ويقال له أيضاً: مدّ العِدْل، لأنه يَعْدِل حركةً تفصل بين الساكنين — فإن القراء مجتمعون على مدّه مشبّعاً قدرّاً واحداً من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً». انتهى بشيء من الإيضاح.

وأقسام المدّ اللازم أربعة:

القسمُ الأول: الكَلِمِيّ المَثْقَل: وهو الذي يكون فيه بعدَ حرف المد حرف ساكن، سكونه لازمٌ، في كلمة، مع إدغام ذلك الحرف الساكن في غيره فيصير حرفاً مشدداً.

وهذا القسم يكون أولَ السورة نحو: ﴿وَالصَّافَّاتِ، الْحَاقَّةِ﴾، ويكون وسطها نحو: ﴿وَحَاجَّةُ، الصَّاحَّةِ﴾، ويكون آخرها وذلك في ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ وليس له ثان في القرآن الكريم.

وسُمي هذا القسم كَلِمِيّاً لاجتماع المدّ^(٢) مع السكون في كلمة، ومثقلاً لكونه مدغماً.

القسم الثاني: الكَلِمِيّ المَخْفَف: وهو الذي يكون فيه بعدَ حرف المد حرف ساكن سكونه لازم، في كلمة، من غير إدغام هذا الحرف في غيره. ولم يتحقق هذا القسم إلا في كلمتين، وهما: ﴿ءَاآلآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ، ءَاآلآنَ وَقَدْ﴾

(١) ٣١٧: ١.

(٢) أي حرف المدّ.

عَصَيْتَ ﴿١﴾. وكلتاها في سورة يونس ﴿١﴾.

وسمي هذا القسم كلياً لما تقدم في القسم الأول، ومخففاً لانتفاء الإدغام فيه.

القسم الثالث: الحَرْفِيُّ المَثْقَلُ: وهو الذي يكون فيه بعدَ حرف المد حرف ساكن سكونه لازم، في حَرْفٍ، مع الإدغام.

قال بعض المحققين ^(٢): وضابط هذا القسم أن يوجد حرف في فواتح بعض السور هجاؤه ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد، والثالث ساكن مدغم في غيره نحو: (لام) من ﴿الْم﴾ و (سين) من ﴿طَسَمَ﴾ و (نون) من ﴿يَسَ﴾ والقرآن ﴿وَنَ وَالْقَلَمَ﴾ على وجه الإدغام ^(٣).

وسُمِّي حَرْفِيّاً لاجتماع المدّ والسكون في حرف، ومثقلاً لكونه مدغماً.

القسم الرابع: الحَرْفِيُّ المَخْفَفُ: وهو الذي يكون فيه بعدَ حرف المد حرف ساكن سكونه لازم، في حرف، من غير إدغام، أو يقال فيه ما قيل في القسم الثالث. وهو أن يوجد حرف في فواتح بعض السور هجاؤه ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد، والثالث ساكن دون أن يدغم في غيره، وذلك نحو: (ميم) من ﴿الْم﴾ و ﴿طَسَمَ﴾ و ﴿حَمَ﴾ و (سين) من ﴿يَسَ﴾ والقرآن ﴿وَنَ وَالْقَلَمَ﴾ على وجه الإظهار و ﴿صَ﴾ و ﴿قَ﴾ ^(٤).

(١) الآيتان: ٥١، ٩١.

(٢) هو ابن غازي كما في «نهاية القول المفيد» ص ١٣٨.

(٣) أي إدغام نون ﴿ياسين﴾ في الواو من ﴿والقرآن﴾. وإدغام النون من ﴿نون﴾ في الواو من ﴿والقلم﴾ وبه يظهر معنى الإظهار فيهما فيما سيأتي.

(٤) وسمي حَرْفِيّاً لاجتماع المدّ والسكون في حرف، ومخففاً لانتفاء الإدغام فيه.

واللازم الحرفي — بِقِسْمِيهِ — لا يكون إلَّا في أوائل السور، وحروفه ثمانية جمعت في قول بعضهم: ﴿سَنَقُصَّ عِلْمَكَ﴾ وهي: السين والنون والقاف والصاد والعين واللام والميم والكاف.

فالسين في ﴿طَسَمَ﴾ أول الشعراء والقصص، و﴿طَسَّ﴾ أول النمل و﴿يَسَّ﴾، و﴿حَمَّ عَسَقَ﴾، أول الشورى. والنون في ﴿نَّ وَالْقَلَمَ﴾ خاصة.

والقاف في ﴿عَسَقَ﴾ فاتحة الشورى، و﴿قَّ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾. والصاد في فاتحتي الأعراف ومريم، و﴿صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾. والعين في فاتحتي مريم والشورى.

واللام في فواتح: البقرة وآل عمران والأعراف ويونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحجر والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة.

والميم في أوائل: البقرة وآل عمران والأعراف والرعد والشعراء والقصص والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة والحواميم السبع^(١).

والكاف من ﴿كَهَيَّعَ﴾ أول مريم خاصة.

وحكم المدّ اللازم في أقسامه الأربعة: وجوبُ مده بمقدار ست حركات إلَّا في موضعين:

الأول: الياء في ﴿آلَمَ اللَّهُ﴾ أول سورة آل عمران، فإن في الياء من (ميم) وجهين: المدّ استصحاباً للأصل، والقَصْرُ اعتداداً بحركة الميم

(١) الحواميم السبع هي: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

العارضة وهي الفتحة، وإنما أُوثِرَت الفتحةُ للتخلّص من التقاء الساكنين على الكسرة - وهي الأصل في التخلّص - لكون الفتحة وسيلةً إلى تفخيم لفظ الجلالة^(١)، وإنما قصد تفخيمه ليتلاءم مع تفخيم معناه.

ومحلّ هذين الوجهين عند الوصل، فإذا وقف على ﴿الْمَ﴾ تعين الإشباع على الأصل إذ لا مُوجب لغيره.

الموضع الثاني: ﴿عَيْنَ﴾ من فاتحتي مريم والشّورى، وقد اختلف أهل الأداء في إشباعها وتوسطها وقصرها.

فمنهم من أجراها مجرى حرف المد فأشبع مدّها لالتقاء الساكنين. ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبل الياء، ورعايةً للجمع بين الساكنين.

قال في «النشر»^(٢): وهذان الوجهان هما المختاران لجميع القراء. ثم قال: «ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة فلم يزد في تمكينها على ما فيها». انتهى.

والخلاصة: أن وجه إشباع عَيْنَ: القياسُ على نظائرها. ووجه توسطها: انحطاطُ رتبة حرف اللين عن حرف المد، والفرقة بين ما قبله حركة من جنسه وما قبله حركة من غير جنسه، ليكون لحرف المد مزية على حرف اللين، ولأن حرف المد واللين أمكن في المد من حرف اللين فقط. ووجه القصر: أن زيادة المطّ من خواصّ حرف المد، فإذا انتفى حرف المد انتفت الزيادة، على أن القصر هو الأصل.

(١) يعني تقرأ هكذا: مِيمَ اللَّهِ لا إله إلا هو. ولو كسرت الميم لأوجب ذلك ترقيق لفظ الجلالة.

(٢) ٣٤٨: ١.

وفضّل العلماءُ الإِشباعَ، ووجهُ تفضيله على غيره أنه قياسُ مذهب أهل الأداء في الفصل بين الساكنين، وأن فيه مجانسة لما جاوره من المد وهو (صاد) في أول مريم و (سِين) في أول الشورى.

ومما تقدم يتبين أن المد اللازم الحرفيَّ المثقلَ منحصرٌ في:

١ - لام، في أوائل هذه السور: البقرة وآل عمران والأعراف والرعد والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة.

٢ - سين، في فاتحتي الشعراء والقصص و ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ﴾، على وجه الإدغام.

٣ - [النون، في] ﴿نَّ وَالْقَلَمَ﴾ على وجه الإدغام.

وأن المدَّ اللازمَ الحرفيَّ المخففَ منحصرٌ في:

١ - لام، في أوائل هذه السور: يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر.

٢ - سين، في أول النمل والشورى، وأول ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ﴾ على وجه الإظهار.

٣ - ﴿نَّ وَالْقَلَمَ﴾ على وجه الإظهار.

٤ - قاف، في فاتحة الشورى و ﴿قَّ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾.

٥ - صاد، في فاتحتي الأعراف ومريم و ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾.

٦ - عين، في فاتحتي مريم والشورى.

٧ - ميم، في أوائل: البقرة وآل عمران والأعراف والرعد والشعراء والقصص والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة والحواميم السبع.

٨ - كاف من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ أول مريم .

وما عدا هذه الحروف الثمانية من الحروف التي وقعت في فواتح السور يُمدّ مدّاً طبيعياً، وذلك في خمسة أحرف مجموعة في قول بعضهم: ﴿حَيَّ طَهْرَ﴾ وهي الحاء والياء والطاء والهاء والراء^(١).

فالحاء في ﴿حَمَ﴾ في أوائل: غافر وفُصِّلَت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف .

الياء في فاتحتي مريم ويس .

والطاء في أوائل طه والشعراء والنمل والقَصَص .

والهاء في فاتحتي مريم وطه .

والراء في أوائل يونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحجر .

والحاصل أن مجموع الحروف في أوائل السور أربعة عشر حرفاً، وهي على أربعة أقسام:

القسم الأول منها: يمد مدّاً لازماً بمقدار ست حركات، وهو حروف ﴿سَنَقُصَّ عَلَمَكَ﴾ ما عدا (عين) منها .

القسم الثاني: يجوز فيه الإشباع والتوسط والقصر وهو (عين) في فاتحتي مريم والشورى .

القسم الثالث: يمد مدّاً طبيعياً وهو حروف: (حَيَّ طَهْرَ) .

والقسم الرابع: لا يمد أصلاً وهو ألف، لأن وَضَعَهَا على ثلاثة أحرف ليس وَسَطُهَا حرف مد ساكناً .

(١) ووجه مدّها مدّاً طبيعياً هو كون هجائها على حرفين فقط، ولم يقع بعد حرف المدّ سكونٌ لازم .

وقد وقعت هذه الحروف في فواتح تسع وعشرين سورة:

ثلاثٌ منها أحاديّات، أي مبدوءة بحرف واحدٍ وهي: ﴿صّ، قّ، نّ﴾.
وتسع ثنائيات، أي كل سورة منها مبدوءة بحرفين اثنين وهي: ﴿طه﴾،
﴿يس﴾، ﴿طس﴾ أول النمل، ﴿حم﴾ في الستّ سور: غافر وفصلت
والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف.

وثلاث عشرة ثلاثيات، أي بدء كل سورة منها ثلاثة أحرف وهي:
﴿آلم﴾ أوائل: البقرة، آل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة.
و﴿الر﴾ أوائل: يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر. و﴿طسم﴾ أولي
الشعراء والقصص.

واثنتان رباعيتان، وهما: ﴿المص﴾ أول الأعراف، ﴿المّر﴾ أول
الرّعد.

واثنتان خماسيتان، وهما: ﴿كهيعص﴾ أول مريم، ﴿حم عسق﴾ أول
الشورى، والله تعالى أعلم.

النوع الخامس: المد العارض للسكون العارض:

وهو أن يأتي بعدَ حرف المد حرفٌ متحرك في آخر الكلمة ثم يُسكن في
الوقف، لأن الوقف لا يكون على متحرك، فيكون هذا السكون عارضاً لأجل
الوقف.

ويسمى المحقق ابنُ الجزري هذا النوع «المدّ للسّاكن العارض» أي
العارض سكونه، قال في «النشر»^(١): «وأما المد للسّاكن العارض — ويقال له
أيضاً: الجائز والعارض — فإن لأهل الأداء من أئمة القراءة فيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الإشباع كاللزام، لاجتماع الساكنين، اعتداداً بالعارض. فيكون وجه الشبه الجامع بينه وبين اللزام: أن كلا منهما حرف مدّ وقع بعده سكونٌ، بقطع النظر عن كون هذا السكون عارضاً.

المذهب الثاني: التوسّط لمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظة كون السكون الثاني عارضاً. فملاحظة عروض السكون جعلت مرتبة المدّ دون مرتبة المدّ اللازم.

المذهب الثالث: القصرُ، ووجهه مراعاة الأصل وعدم الالتفات إلى السكون لكونه عارضاً فلا يعتدّ بوجوده، ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف نحو: ﴿الْقَدْرُ، وَالْفَجْرُ﴾. انتهى بشيء من البيان.

والخلاصة: أن هذا المدّ يسمى المدّ العارض للسكون، نظراً لكونه يَعْرض للكلمة لأجل أو بسبب السكون الذي عرض للوقف. كما يسمى المد للساكن العارض.

وحكمه: الجواز، لجواز قصره وتوسّطه ومده.

وأمثله: ﴿الْعَالَمِينَ، الرَّحِيمَ، نَسْتَعِينُ﴾. وسيأتي بيان أوجهه في فصل: الوقف على أواخر الكلم إن شاء الله تعالى^(١).

حكم حرفي اللين عند الوقف:

حرفا اللين هما: الواو والياء الساكتان المفتوح ما قبلهما نحو: ﴿الْقَوْمَ، الْمَوْتَ، الْخَوْفَ، الْحُسَيْنِينَ، كَرَّتِينَ، التَّجْدِينَ﴾.

وقد اختلف أهل الأداء في إلحاقهما بحروف المد عند الوقف. فذهب

الحُذاق منهم إلى قصرهما عند الوقف، ولم يجيزوا فيهما التوسطَ ولا الإشباعَ نظراً لضعفهما بانفتاح ما قبلهما.

وذهب بعضهم إلى إجراء الأوجه الثلاثة فيهما: الإشباع والتوسط والقصر.

وينبغي أن يُعلم أن المراد بالقصر في حرفي اللين حذف المد منهما مطلقاً، بحيث يكون النطق بهما عند الوقف كالنطق بهما عند الوصل، إجراءً لهما مجرى الحروف الصحيحة، كما يؤخذ من «النشر»^(١)، ثم قال فيه: «والتحقيق في ذلك أن يُقال: إن هذه الأوجه الثلاثة: الإشباع والتوسط والقصر، لا تسوغ في حرفي اللين إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المد من هذا الباب. وأما مَنْ ذهب إلى القصر في حروف المد فلا يجوز له في حرفي اللين إلا القصر، ومنْ ذهب إلى التوسط في حروف المد فلا يجوز له في حرفي اللين إلا التوسط والقصر، سواء اعتد بالعارض أم لم يعتد، ولا يسوغ له حينئذٍ الإشباع». انتهى.

وعلى هذا إذا كان القارئ يسير في قراءته على قصر حرفي اللين عند الوقف فإنه يجوز له عند الوقف على حرفي المدّ الأوجه الثلاثة: القصر والتوسط والمدّ. وإذا كان يقف على حرفي اللين بالتوسط فإنه يقف على حرفي المد بالتوسط والمدّ، ولا يجوز له حينئذٍ القصر لقوة حرفي المدّ عن حرفي اللين، إذ لا يجوز قصر القوي مع توسط الضعيف. وإذا كان يقف على حرفي اللين بالإشباع فلا يجوز له حينئذٍ في حرفي المد إلا الإشباع ولا يسوغ له توسط ولا قصر للعلّة المذكورة.

أما إذا كان يقف على حرفي المد بالقصر فإنه لا يجوز له الوقف على حرفي اللين إلا بالقصر، وإذا كان يقف على حرفي المد بالتوسط فإنه يجوز الوقف على حرفي اللين بالتوسط والقصر، وإذا كان يقف على حرفي المد بالإشباع فإنه يجوز له الوقف على حرفي اللين بالأوجه الثلاثة.



قاعدةٌ مهمّةٌ في هذا الباب

تتفاوت مراتبُ المدود في القوة والضعف تبعاً لتفاوت أسبابها قوةً وضعفاً، فإذا كان سبب المدّ قوياً كان المدّ قوياً، وإذا كان سببه ضعيفاً كان المدّ ضعيفاً.

وأقوى أسباب المدود كلّها سببُ المدّ اللازم، وهو السكون، لثبوته وصلاً ووقفاً، واجتماعه مع حرف المدّ في كلمة واحدة أو حرفٍ واحد، وإجماع القراء على مدّه بمقدارٍ واحد^(١).

ويليه في القوة سببُ المدّ المتصل، وهو الهمز، لثبوته وصلاً ووقفاً، واجتماعه مع حرف المدّ في كلمة واحدة، وإجماعهم على مدّه وإن كان مختلفاً في مقداره^(٢).

ويليه سببُ المدّ العارض، وهو السكون، لاجتماعه مع حرف المدّ في كلمة واحدة وإن كان عارضاً، ومختلفاً في مقداره.

ويليه سببُ المدّ المنفصل، وهو الهمز، لانفصاله عن حرف المد، واختلافهم في مدّه ومقداره.

(١) وهو ست حركات.

(٢) الاختلاف فيه بين التوسط والإشباع، ولم يقصُرْه أحد. كما سبق ص ٢١٤.

ويليه سبب مدّ البدل، وهو الهمز، وهو أضعف الأسباب.

وبناءً على هذا يكون أقوى المدود المدّ اللازم، ويليه في القوة المدّ المتصل، ثم المدّ العارض للسكون، ثم المدّ المنفصل، ثم مدّ البدل وهو أضعفها^(١). وإنما كان أضعف المدود، لتقدم سببه عليه، ولكون حرف المدّ مبدلاً من غيره غالباً^(٢)، بخلاف المدود السابقة فإن أسبابها متأخرة عنها، وكلها أصلية لم تبدل من غيرها.

وإذا اجتمع في كلمة أو في كلمتين سببان لمدّين، وكان أحد السببين أقوى من الآخر أو كان أحدهما قوياً والآخر ضعيفاً عُمِلَ بمقتضى السبب الأقوى أو القوي، وألغِيَ السبب الآخر ولم يُعْمَلْ بمقتضاه، وهذا معنى قول العلامة الجعبري: «إن القويّ ينسخُ حكم الضعيف». انتهى.

وهاك الأمثلة:

١ - كلمة ﴿آمِينَ﴾ في قوله تعالى في سورة المائدة^(٣): ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ قد اجتمع فيها سببان: أحدهما: تقدم الهمز على حرف المدّ، وهذا السبب يقتضي اعتبار المد من قبيل مدّ البدل، والسبب الثاني: وجود السكون اللازم بعد حرف المد وصلّاً ووقفاً، وهذا السبب يقتضي أن يكون المد من قبيل المدّ اللازم.

والسبب الأول ضعيف، والثاني قوي بل هو أقوى الأسباب. فحينئذٍ يُعْمَلُ بالسبب الأقوى ويُهْمَلُ غيره، فيكون المدّ مدّاً لازماً.

(١) قال العلامة السَّمُودِي حفظه الله تعالى:

أقوى المدود لازمٌ فما اتَّصَلَ فعارضٌ فدو انفصالٍ فبدلٌ

(٢) ولإجماع القراء على قصره، إلا ورشاً من طريق الأزرق. كما سبق ص ٢١٣.

(٣) الآية ٢.

٢ - كلمة ﴿جَانٌ﴾ في قوله تعالى في سورة الرَّحْمَنِ^(١): ﴿وَلَا جَانٌ﴾ عند الوقف عليها يجتمع فيها سببان: أحدهما: تحقق السكون بعد حرف المدِّ وصلاً ووقفاً، وهذا يقتضي أن يكون المد لازماً، والثاني: السكون العارض للوقف، وهذا يقتضي أن يكون المد عارضاً للسكون.

والسبب الأول أقوى من الثاني فحينئذٍ يُعمل بالأول ويُهمل الثاني، ويكون المد لازماً، ومثل هذه الكلمة ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ في سورة النساء^(٢).

٣ - ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾^(٣) اجتمع في كلمة ﴿رِثَاءَ﴾ سببان: تقدّم الهمز على حرف المد، وهذا يُوجب أن يكون المد مدّاً بدل، ووجودُ همز بعد حرف المد متصل به في كلمته، وهذا يُوجب أن يكون المد متصلاً.

والسبب الأول ضعيف كما سبق، والثاني قوي فيُعمل بمقتضاه، ويكون المد متصلاً، ويُهمل السبب الأول. ومثل هذه الكلمة «بِرَاءٌ» في سورة الممتحنة^(٤).

٤ - ﴿رَاءَ أَيَدِيهِمْ﴾^(٥) اجتمع فيها سببان: تقدّم الهمزة على المدِّ

(١) الآية ٣٩.

(٢) الآية ١٢. ولا يسلم للمؤلف قوله: «عند الوقف عليها يجتمع فيها سببان» لأن هنا راءان، الأولى ساكنة سكوناً لازماً، والثانية ساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف، فلم يجتمع السببان في الحرف الموقوف عليه. ولذلك قال ابن الجزري في «النشر» ١: ٣٦٢: «لا فرق في قدر هذا المد وقفاً ووصلاً» يعني يمد ست حركات في الحالين، ومثل هذا يقال في كل مشدّد وقف عليه بالسكون نحو: ﴿جَانٌ، صَوَافٌ، دَوَابٌ﴾.

(٣) سورة النساء: الآية ٣٨.

(٤) الآية ٤.

(٥) سورة هود: الآية ٧٠.

المقتضى جعله مدّ بدل، ووجودُ الهمز بعد حرف المدّ في كلمة أخرى المقتضى جعله مدّاً منفصلاً.

والسببُ الأولُ ضعيف، والثاني قوي فيُعمل به، ويُترك الأول، ويكون المد منفصلاً. ومثل هذه الكلمة ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾ في يوسف^(١). وهذا عند الوصل، فإذا وقف على ﴿رَءَا، وَجَاءُوا﴾، كان المدّ حينئذٍ مدّاً بدلٍ إذ ليس في الكلمة إلا سبب واحد آنئذٍ.

٥ - ﴿يَشَاءُ﴾ عند الوقف عليه اجتمع فيه سببان: اجتماعُ حرف المدّ مع الهمز في كلمة، وهذا يقتضي اعتبارَ المد متصلًا، ووجودُ سكون عارض للوقف بعد حرف المد، وهذا يقتضي اعتبارَ المد من قبيل المد العارض للسكون.

والسببُ الأول أقوى فيُعمل به ويكون المد متصلًا يتعيّن مده، ويُلغى السببُ الآخر فيمتنع القصرُ حينئذٍ.

٦ - ﴿مَآبٍ﴾^(٢) عند الوقف عليه اجتمع في هذه الكلمة سببان: تقدّم الهمز على المدّ وهذا سببٌ ضعيف، ووجودُ سكون عارضٍ بعد حرف المد وهذا سببٌ قوي.

فحينئذٍ يُهمل السبب الأول لضعفه، ولا يكون المدّ مدّ بدل، ويُعمل بالسبب القوي ويكونُ المد عارضاً للسكون تغليباً للسبب القوي وعملاً بمقتضاه على السبب الضعيف.



(١) الآية ١٦.

(٢) سورة الرعد: الآية ٢٩.

الْوَقْفُ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

الْوَقْفُ لغة: الكَفُّ عن القول أو الفعل، واصطلاحاً: قطعُ النطق على الكلمة زمناً يُتَنَفَّسُ فيه عادةً بنية استئناف القراءة.

ولا بد في الوقف من التنفّس بالفعل. ويكون الوقف في رؤوس الآي وأواسطها، ولا يكون في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً.

يُسَمَّى وَقْفاً: لأنه كف عن الحركة وترك لها إلى السكون.

والأصل في الوقف أن يكون بإسكان الحرف المتحرك آخر الكلمة، لأن لغة العرب ألاَّ يُوقَفَ على متحرك، ولأن السكون أخف من الحركة، والوقف موضع تخفيف واستراحة.

قال في «النشر»^(١): «فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلمة المتحركة وصلّاً، لأن معنى الوقف الترك والقطع، مأخوذاً من قولهم: وقفتُ عن كلام فلان: إذا تركته وقطعته، ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء، فكما يختصّ الابتداء بالحركة يختص الوقف بالسكون، فهو عبارة عن تفرّغ الحرف من الحركات الثلاث». انتهى.

وقال في «الإضاءة»^(٢): «الإِسْكَان: تفرّغ الحرف من الحركات الثلاث

(١) ١٢٠: ٢، ١٢١.

(٢) ص ٥٧.

وهو الأصل في الوقف، لأن الوقف معناه لغةً: الترك والكف، والواقف يترك حركة الموقوف عليه فيُسكّن. ولأن الواقف في الغالب يطلب استراحة، وسلبُ الحركة أبلغ في تحصيل الراحة. ولأن الوقف ضدّ الابتداء، والحركة ضدّ السكون، فكما اختص الابتداء بالحركة اختص الوقف بالسكون ليتباين بذلك ما بين المتضادّين». انتهى.

والرَّوْمُ: هو النطق ببعض حركة الحرف الأخير في الكلمة الموقوف عليها.

وعرّفه بعضهم بقوله^(١): هو الإتيان بالحركة بصوت خفي يُدرّكه الأعمى والقريبُ المُصْغِي.

وقال الإمام الدّاني^(٢): هو إضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوته، فيُسمَع لها صوت خفيّ يدرّكه القريب منك والأعمى بحاسة سمعه.

واستصوب بعضهم هذا التعريفَ وقَدّمه على التعريف السابق قبله، لأن هذا التعريفَ أوضح من سابقه وأدل منه على المقصود، وهو تبعيض الحركة، لأن ذهابَ معظم صوت الحركة دالٌّ على تبعيضها قطعاً بخلاف التعريف السابق، فإن كونها بصوت خفي لا يدل على تبعيضها. ويمكن الجمعُ بين التعريفين بأن المراد بالصوت في التعريف الأول صوت الحركة، والمراد بخفائه نقصانه، وإذا نقص صوت الحركة نقصت الحركة، وذلك يدل على تبعيضها، وبهذا الاعتبار يتحد المعنيان.

ويدخل الرَّوْمُ: المرفوع والمضموم، والمجرور والمكسور، ولا يدخل المنصوب ولا المفتوح.

(١) انظر «الإضاءة» ص ٥٨.

(٢) في «التيسير» ص ٥٩.

والمعتبر في دخول الرَّوم: الحركةُ الملفوظُ بها سواء كانت أصلية أم نائبة عن غيرها، فيدخل فيما جُمع بألف وتاء مزيدتين وما ألحق به نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ، وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ﴾ وإن كان منصوباً، لأن نصبه بالكسرة، والكسرة يدخلها الرَّومُ. ولا يدخل في الاسم الذي لا ينصرف نحو: ﴿إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَشَرْنَا بِإِسْحَاقَ﴾ لأن جَرَّه بالفتحة، والفتحة لا يدخلها الرَّومُ.

وأما الإشمام: فهو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، أو يقال: هو أن تجعل شفتيك بعد النطق بالحرف ساكناً، على صورتها إذا نطقت بالضمّة.

وقال الإمام الدّاني في «التيسير»^(١): «هو ضمُّك شفتيك بعد إسكان الحرف، ولا يدرك ذلك الأعمى لأنه إيماءٌ بالعضو إلى الحركة، وذلك خاصٌّ برؤية العين». انتهى.

والأيسر من هذا وذاك أن يقال: هو ضمّ الشفتين بلا صوتٍ عقب إسكان الحرف، إشارة إلى أن الحركة المحذوفة ضمّة. ويؤخذ من هذا أنه لا بد من اتصال ضمّ الشفتين بإسكان الحرف من غير تراخٍ، فلو تراخى فإسكانٌ مجرد^(٢).

(١) ص ٥٩.

(٢) الإشمام يختلف معناه من حيث موقعه من الكلمة، فإن كان في أول الكلمة نحو: ﴿قِيلَ، غِيْضٌ﴾ على قراءة هشام والكسائي، فمعناه: خلط حركة بحركة، يعني خلط الضمة بالكسرة، ويكون جُزء الضمة نحو الثلث، وجزء الكسرة نحو الثلثين، وجزء الضمة مقدّم على جزء الكسرة، فالإشمام مركب من الحركتين، وأداؤه يعرف بالتلقي.

ويختص الإشمام بالمرفوع والمضموم، لأن معناه - وهو ضم الشفتين - إنما يناسب الضمة لانضمام الشفتين عند النطق بها، دون الفتحة والكسرة، لخروج الفتحة بانفتاح والكسرة بانخفاض، ولأن إشمام المفتوح والمكسور يؤهم ضمَّهما في الوصل. ولا يختص الإشمام بآخر الكلمة بل قد يكون في وسطها كما في ﴿تَأْمَتَا﴾ في سورة يوسف^(١) بخلاف الرّوم فلا يكون إلاّ آخر الكلمة.

قال العلامة الموصلي^(٢) في «شرح الحرز»^(٣): «إن الرّوم باعتباره صوتاً ضعيفاً يمكن تحقيقه مع ضم الشفتين وكسرهما، فلهذا جاز دخوله

= وإن كان الإشمام في وسط الكلمة نحو: ﴿تَأْمَتَا﴾ فهو ضم الشفتين إشارة إلى الضم، عند إسكان الحرف، ويكون مقارناً لصوت الحرف، وهو النون الساكنة. أما الإشمام في آخر الكلمة فهو ضم الشفتين بلا صوت... إلى آخر كلام المؤلف هنا. فلا يقترن بصوت الحرف وإنما يكون عقب إسكانه وانقطاع صوته. هذه الأنواع من الإشمام تتعلّق بالحرف من حيث حركته. ويطلق الإشمام أيضاً على: خلط صوت الحرف بصوت حَرَفٍ آخر، مثل: إشمام الصاد صوت الزاي في قراءة حمزة (انظر ص ٤٧).

(١) الآية ١١.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين، أبو عبد الله الموصلي الحنبلي، الملقب بشُعْلَة، إمام كامل وصالح زاهد. ولد سنة ٦٢٣ وتحصّل علم القراءات. وكان ذا ذكاء مفرط وفهم ثاقب، ومعرفة باللغة والأدب والشعر والتاريخ، ونظمه في غاية الجودة.

له «الشمعة في القراءات السبعة» قصيدة في نحو نصف «الشاطبية» و «العنقود في النحو» و «كنز المعاني في شرح حرز الأمانى» وغيرها. توفي سنة ٦٥٦ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ٢: ٨٠.

(٣) ص ٢١٧.

المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، بخلاف الإشمام فلا يجوز دخوله المجرور والمكسور، لأنه عبارة عن ضمّ الشفتين، ولا يتأتى ضمّ الشفتين مع كسرهما». انتهى.

وللإمام المحقق ابن الجزري كلمة قيّمة في بيان حكمَةِ الرّوم والإشمام، وها هي ذي:

«فائدةُ الإشارةِ في الوقفِ بالرّوم والإشمام: هي بيانُ الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه، ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوفُ عليها.

وهذا التعليل يقتضي استحسانَ الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ مَنْ يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحدٌ يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالرّوم والإشمام، لأنه غير محتاج أن يبيّن لنفسه. وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك عَلِمَ بصحة عمل القارئ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكمَ ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل، وإن كان القارئ متعلّماً ظهر عليه بين يدي الأستاذ هل أصاب فيقرّه، أو أخطأ فيعلّمه.

وكثيراً ما يشته على المبتدئين وغيرهم ممن لم يَفُقه الأستاذ على بيان الإشارة أن يميّزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنِّي لِمَا أَنزَلْتُ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرؤون ﴿عَلِيمٌ وَفَقِيرٌ﴾ حال الوصل، هل هو بالرفع أو بالجر؟ وقد كان كثيرٌ من معلمينا يأمرنا فيه بالإشارة، وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظةً على التعريف به، وذلك حسن

لطيف والله أعلم^(١). انتهى.

والكلمة التي يُوقَف عليها تنحصر في عشرة أنواع:

النوع الأول: أن تكون ساكنة الآخر سكوناً أصلياً، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، فَلَا تَنْهَرْ، فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾. وحكمها في الوقف كحكمها في الوصل سواء بسواء.

النوع الثاني: أن تكون منوَّنة، فإن كانت منصوبةً أُبدل تنوينها حرف مد ألفاً عند الوقف، نحو: ﴿عَلَيْمًا، خَيْرًا، أَمْدًا﴾، وإن كانت مرفوعة أو مجرورة حُذِف تنوينها حال الوقف نحو: ﴿والله عليمٌ حكيمٌ، تنزيلٌ من غفورٍ رحيمٍ﴾.

النوع الثالث: أن تكون متحركة الآخر، ويكون قبل الحرف الأخير منها حرفٌ مدّ ولين أو حرف لين فقط، وهذا ما يسمّى المد العارض للسكون. فإن كانت حركة الحرف الأخير فتحةً — سواء كانت فتحة إعراب نحو: ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ، هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ، فَأَوْفٍ لَنَا الْكَيْلَ، إِلَى بَعْضِ الْقَوْلِ﴾. أم فتحة بناء نحو: ﴿العالمينَ، وَمَنْ عَادَ، لَا رَيْبَ، لَا ضَيْرَ﴾، فيجوز حينئذٍ في حرف المدّ واللين، وفي حرف اللين ثلاثة أوجه: القصّر بمقدار حركتين، والتوسّط بمقدار أربع حركات، والمدّ بمقدار ست حركات، ولا يجوز في الحرف الأخير إلا السكون المحض، فيمتنع فيه الروم والإشمام.

وإذا كانت حركة الحرف الأخير ضمةً، سواء كانت ضمة إعراب نحو: ﴿نَسْتَعِينُ، وَالله قديرٌ، فَاللَّهُ خَيْرٌ، لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾. أم كانت ضمة بناء نحو:

(١) انظر «النشر» ٢: ١٢٥.

﴿يا إبراهيم، يا نوح، وحيث﴾ فإنه يجوز في الوقف على الكلمة سبعة أوجه: القصر والتوسط والمد مع السكون المحض في الحرف الأخير، ومثلها مع الإشمام في الحرف الأخير، فتكون الأوجه ستة، والوجه السابع الرّوم مع القصر، ولا يكون الرّوم إلّا مع القصر^(١)، فلا يكون مع التوسط ولا مع الإشباع، لأن الرّوم كالوصل، وكما لا يصح الوصل إلّا مع القصر فلا يصح الرّوم إلّا مع القصر.

وإذا كانت حركة الحرف الأخير كسرة، سواء كانت كسرة إعراب نحو: ﴿إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ، وإن كُنتُم في رَيْبٍ، وآمَنَهم مِن خَوْفٍ﴾. أم كانت كسرة بناء نحو: ﴿وإليه مَتَابٍ، رَبِّ ارْجِعُونِ، إحدَى الحُسَيْنَيْنِ، ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾. فإنه يجوز عند الوقف على الكلمة أربعة أوجه: القصر والتوسط والمد^(٢) والرّوم مع القصر.

هذا، وقد بيّنا فيما سبق^(٣) أن عبارة «النشر» يفيد ظاهرها أن المراد بالقصر في حرفي اللين حذف المد منهما مطلقاً، بحيث يكون النطق بهما عند الوقف كالنطق بهما عند الوصل، إجراءً لهما مجرى الحروف الصحيحة.

وذهب بعضهم إلى أن المراد بالقصر فيهما مدُّهما بمقدار حركتين

(١) يعني بهذا أن الرّوم يُعتبر بالوصل، فإن كانت الكلمة لا يجوز فيها حال الوصل إلّا القصر، فإنه لا يجوز فيها أيضاً مع الرّوم إلّا القصر، وإن كان يجوز فيها حال الوصل القصر والتوسط فحسب، فكذا لا يثبت لها مع الروم إلّا القصر والتوسط، ولا يجوز المدّ المشبع مع الروم حيث... وهكذا. وستجد أن المؤلف يكرّر التنبيه على أن الرّوم كالوصل فيما سيأتي.

(٢) هذه الأوجه الثلاثة مع السكون المحض.

(٣) ص ٢٢٦.

كالقصر في حروف المد، إجراء لحرفي اللين اللذين بعدهما سكون عارض مَجْرَى حرفي المد اللذين بعدهما سكون عارض، تسهياً للنطق بحرفي اللين، لأن حذف المد منهما بالكلية عند الوقف يؤدي إلى ثقل النطق بهما، ولا يزول هذا الثقل إلاّ بمدهما بمقدار حركتين^(١).

وينبغي أن تعلم أن الكلمة الموقوفة عليها إذا كانت منونة ووقفت عليها بالرّوم سواء كانت مرفوعة أم مجرورة: فإنه يجب حذف تنوينها عند الوقف. كما ينبغي أن تعلم أن حرف اللين عند الوقف بالرّوم لا يمدّ مطلقاً، لأن الرّوم كالوصل كما تقدم، وهو لا يمدّ مطلقاً حال الوصل فكذلك لا يمدّ حال الروم، بخلاف حرف المد عند الوقف بالرّوم فإنه يمد بمقدار حركتين لأنه عند الوصل يمدّ هذا المقدار، فكذلك يمدّ هذا المقدار عند الرّوم. النوع الرابع: أن يكون آخر الكلمة همزة متحركة، ويكون قبل الهمزة حرف مدّ. وهذا هو المد المتصل الموقوف عليه.

فإن كانت حركة الهمزة فتحةً، سواء كانت فتحة إعراب نحو: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ﴾، وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ﴿. أم كانت فتحة بناء نحو: ﴿شَاءَ﴾، ما أَفَاءَ﴿. فيجوز عند الوقف على هذه الكلمة ثلاثة أوجه:

الأول: التوسط بمقدار أربع حركات.

والثاني: فويق التوسط بمقدار خمس حركات، وهذا الوجهان يجريان في حال الوصل أيضاً، لوجوب مدّ المتصل بهذا المقدار في الحالين كما سبق^(٢).

(١) هذا إذا وقف عليهما بالسكون المحض أو الإشمام، أما حكمهما حال الروم فيأتي في قول المؤلف بعد أسطر: كما ينبغي أن تعلم أن حرف اللين... إلخ.

(٢) ص ٢١٤.

والثالث: المد بمقدار ست حركات. ونظراً لهذا الوجه يسمى هذا المد «المد المتصل العارض للسكون» أي الذي عرض للكلمة بسبب السكون العارض لها عند الوقف عليها، فلا يُسمّى المد العارض للسكون إلاّ باعتبار هذا الوجه حال الوقف، لأن هذا الوجه لم يَجُزْ إلاّ لأجل السكون العارض في الوقف. وأما الوجهان الأولان فثابتان وصلاً ووقفاً كما تقدم، ولا يجوز في هذه الحال — حال فتح الهمزة — الرّوم، ولا الإشمام.

وإذا كانت حركة الهمزة كسرةً، سواء كانت كسرة إعراب نحو: ﴿مَنْ السَّمَاءِ، مِنْ مَّاءٍ﴾. أم كانت كسرة بناء نحو: ﴿هُؤَلَاءِ﴾ فإنه يجوز في الوقف على هذه الكلمة خمسة أوجه: التوسط بمقدار أربع حركات، وفوق التوسط بمقدار خمس حركات، وعلى كل منهما السكون المحض والرّوم، فتكون الأوجه أربعة. والخامس: المدّ ست حركات مع السكون المحض، فتكون خمسة. ولا يجوز الرّوم مع المدّ المشبع ست حركات^(١)، لأن هذا المدّ المشبع لا يجوز وصلاً، والرّوم كالوصل، فكما لا يصح هذا الوجه في حال الوصل لا يصح في حال الروم.

وإذا كانت الهمزة مضمومةً، سواء كانت ضمة إعراب نحو: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ، فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ﴾. أم ضمة بناء نحو: ﴿وَيَا سَمَاءُ﴾، فإنه يجوز عند الوقف على هذه الكلمة ثمانية أوجه: التوسط بقدر أربع حركات، وفوق التوسط بقدر خمس حركات. وكل منهما مع السكون المحض والرّوم والإشمام، فتكون الأوجه ستة، والسابع والثامن: المدّ المشبع مع السكون المحض، ومع الإشمام، فتكون الأوجه ثمانية.

(١) هذا لمن له التوسط في المتصل ومنهم حفص. أما من يجوز له الطول في حالة الوصل وهما حمزة وورش، فيجوز لهما الروم مع المدّ المشبع.

النوع الخامس: أن يكون آخر الكلمة حرفاً مشدداً وقبله حرف مد، وهو المد اللازم، فإن كان الحرف المشدّد مفتوحاً نحو: ﴿صَوَّافٌ، لا تُضَارُّ﴾ فليس في حرف المد إلاّ الإشباع تغليباً للسبب الأقوى على غيره، ولا يجوز في الحرف الأخير إلاّ السكون المحض لكونه مفتوحاً فلا يدخله رَوْم ولا إشماء.

وإن كان الحرف الأخير مكسوراً نحو: ﴿إِنْ شَرَّ الدَّوَّابِّ، غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ تعيّن إشباع حرف المد أيضاً للعلة السالفة، وجاز في الحرف المشدّد السكون المحض والروم.

وإن كان الحرف الأخير مضموماً نحو: ﴿كَأَنَّهُا جَانٌّ، لا تُضَارُّ﴾ — في قراءة ابن كثير والبصريين — تعيّن في حرف المد الإشباع أيضاً، وجاز في الحرف الأخير ثلاثة أوجه: السكون المحض، والإشماء، والرّوم.

والنوع السادس: أن يكون آخر الكلمة هاء كناية، وهاء الكناية في اصطلاح القراء: هي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكر، وتسمى هاء الضمير أيضاً.

فخرج بالزائدة الهاء الأصلية كالهاء في: ﴿فَوَاكِهُ، نَفَقُهُ، وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ، لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ، وَجْهُ أَبِيكُمْ، إِلَهٌ﴾. وبالدالة على الواحد المذكر الهاء في نحو: ﴿عَلَيْهَا، عَلَيْهِمَا، عَلَيْهِمْ، عَلَيْهِنَ﴾.

وتتصل هاء الكناية بالفعل نحو: ﴿يُؤَدِّهِ، نُؤَلِّهِ﴾. وبالاسم نحو: ﴿أَهْلُهُ، بَيْدِهِ﴾. وبالحرف نحو: ﴿عَلَيْهِ، فِيهِ﴾.

ولهاء الضمير سبع أحوال:

الأولى: أن يكون قبلها واو ساكنة، سواء كانت هذه الواو حرف مدّ

ولين بأن كان ما قبلها مضموماً نحو: ﴿خَذُوهُ فَعُْلُوهُ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾. أم كانت حرف لين فقط بأن كان ما قبلها مفتوحاً نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ، وَشَرُّوهُ، وَلَيَرْضَوْهُ﴾.

الثانية: أن تقع بعد ضمة نحو: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ، عَلَى مَنْ يَكْفُلُهُ، فَإِنَّهُ أَثَمَ قَلْبُهُ﴾.

الثالثة: أن تقع بعد ياء ساكنة، سواء كانت هذه الياء حرف مدّ ولين بأن انكسر ما قبلها نحو: ﴿فِيهِ، فَأَلْقِيهِ، قُصِّيه﴾. أم كانت حرف لين فقط نحو: ﴿عَلَيْهِ، إِلَيْهِ، لَدَيْهِ﴾.

الرابعة: أن تقع بعد كسرة نحو: ﴿بِأَمْرِهِ، لِحُكْمِهِ، ذِكْرَ رَبِّهِ﴾.

الخامسة: أن تقع بعد ألف نحو: ﴿اجْتَبَاهُ، وَهَدَيْنَاهُ، وَفَدَيْنَاهُ﴾.

السادسة: أن تقع بعد حرف ساكن صحيح نحو: ﴿مِنْهُ، فَلْيَصْصُمُهُ، أَبْلَغُهُ﴾.

السابعة: أن تقع بعد فتحة نحو: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾.

وتكسر هاء الضمير في الحالين الثالثة والرابعة، وتضم في باقي الأحوال.

وحكم حرف المد واللين وحرف اللين عند الوقف على الهاء: جوازُ القصر والتوسط والمد.

وأما حكم الوقف عليها من حيث دخول الرّوم والإشمام فيها فهو موطن خلاف العلماء.

فذهب فريق منهم إلى منع دخول الرّوم والإشمام فيها مطلقاً في جميع

أحوالها، لأنها تشبه هاء التأنيث في حال الوقف، وهاء التأنيث لا يدخلها رَوْم ولا إشمَام في الوقف فكذلك ما يشبهها.

وذهب فريق إلى جواز دخول الرّوم والإشمام فيها إذا كان قبلها واو ساكنة، أو ضمة، أو ألف، أو حرف ساكن صحيح، أو فتحة. وجواز دخول الرّوم فيها إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، إلحاقاً لها بالحرف الصحيح الذي يدخله الروم والإشمام اتفاقاً، وطرداً للقاعدة العامة، وهذا المذهب هو الذي يعبر عنه العلماء بمذهب الجواز مطلقاً في جميع أحوالها.

وذهبت طائفة من المحققين إلى التفصيل:

١ — فإذا كان قبلها واو ساكنة أو ضمة امتنع فيها الروم والإشمام طلباً للخفة، لئلا يخرج القارئ من واو أو ضم إلى ضمة أو إشارة إليها، وذلك ثقیل في النطق.

٢ — وإذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة امتنع دخول الروم فيها لئلا يخرج القارئ من ياء ساكنة أو كسرة إلى كسرة، وفي ذلك ثقل في النطق.

٣ — وإذا كان قبلها ألف، أو حرف ساكن صحيح، أو فتحة جاز دخول الروم والإشمام فيها، محافظة على بيان حركتها حيث لم يكن ثقل.

قال المحقق ابن الجزري في «النشر»^(١): «وهذا أعدل المذاهب عندي». انتهى.

ويجب حذف صلة الهاء مع الروم كما يجب حذفها مع السكون عند الوقف^(٢).

(١) ١٢٤: ٢. وفيه التصريح بالمانعين والمجيزين والقائلين بالتفصيل من أئمة القراء.

(٢) المراد بصلة الهاء: هو حرف المد الذي يتولد من إشباع حركة هاء الكناية، فيكون =

النوع السابع: أن يكون آخرُ الكلمة متحركاً بإحدى الحركات الثلاث، وليس هاءَ ضمير، ولا هاءَ تأنيث، وليست حركته عارضة في الوصل للتخلص من التقاء الساكنين، وليس قبله حرفٌ مد ولا حرف لين.

فإن كان متحركاً بالفتحة، سواء كانت فتحة إعراب نحو: ﴿لَكَيْلًا يَعْلَمُ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ، أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾. أم فتحة بناء نحو: ﴿هُنَالِكَ، لَا وَزَرَ، وَلَا عَاصِمَ﴾، فليس فيه عند الوقف إلا السكون المجرد.

وإن كان متحركاً بالضمّة، سواء كانت ضمة إعراب نحو: ﴿هُوَ الْوَلِيُّ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾. أم ضمة بناء نحو: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ، أَيْنَ مَا كُنْتُ، يَا مَرْيَمُ، يَا صَالِحُ، مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ جاز فيه عند الوقف ثلاثة أوجه: السكون المحض، والسكون مع الإشمام، والروم.

وإن كان متحركاً بالكسرة، سواء كانت كسرة إعراب نحو: ﴿وَالْعَصْرِ، فِي الْمَسَاجِدِ، فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾. أم كسرة بناء نحو: ﴿أَهْكَذَا عَرْشُكَ، أَنَّى لَكَ، لَقَدْ جِئْتَ﴾، جاز فيه حال الوقف وجهان: السكون المحض، والروم. ويسمى هذا النوع السكون العارض للوقف.

النوع الثامن: أن تكون الكلمة مختتمة بتاء التأنيث التي تقلب هاء عند الوقف، وهي قسمان:

= حرف المدّ واواً إذا كانت الهاء مضمومة مثل: (لُ، أُمْرُهُ، قَلْبُهُ) ويكون ياءاً إذا كانت الهاء مكسورة مثل: (بِيَدِي، نَوَلِّي، رَبِّي). فعند الوقف على الهاء بالسكون يُحذف حرف المدّ — وهو الصلة — ويوقف على الهاء بالسكون.

وعند الوقف عليها بالروم يُحذف حرف المدّ أيضاً، ويوقف على الهاء المضمومة بضمة من غير إشباع، فيصير (قَلْبُهُ) مثل (نَفَقَهُ) ويوقف على الهاء المكسورة بكسرة من غير إشباع أيضاً، فيصير (بِيَدِي) كأنه (فِيهِ).

الأول: أن يكون قبلها ألفٌ نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وما الحياةُ، على حياةٍ﴾. وحكم الألف قبلها جواز قصرها وتوسطها ومدّها كغيرها من المد العارض للسكون.

الثاني: أن يكون قبلها حرف غير الألف، نحو: ﴿المَلَائِكَةُ، كَافَّةً، الجنةُ، رحمةٌ، نِعْمَةٌ﴾، وليس فيها عند الوقف إلّا سكون الهاء المبدلة من التاء، ولا يجوز في هذه الهاء بقسميها رَوْمٌ ولا إِشْمام، لأن الحركة إنما كانت للتاء، والهاء يدل عنها عند الوقف، فلا حركة للهاء حتى يسوغ فيها الرّوم والإشْمام.

فأما ما يوقف عليه بالتاء من هذا الباب تبعاً لرسمه في المصاحف بالتاء فيدخله الرّوم والإشْمام لأن الحركات حينئذ تكون للتاء وهي لازمة لها.

ونقل صاحب «نهاية القول المفيد»^(١) عن العلامة ملاً علي القاري^(٢): أنه علل منع دخول الرّوم والإشْمام في هذه الهاء بقوله: «لأن المراد من الروم والإشْمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حال الوصل. ولم يكن على الهاء حركة في الوصل حتى يصح بيانها والإشارة إليها، إذ هي مبدلة من التاء، والتاء معدومة في الوقف. أما ما رُسم بالتاء في المصاحف فإن الرّوم والإشْمام يدخلان فيه لأنها تاء محضة، وهي التي كانت في الوصل». انتهى.

النوع التاسع: أن يكون آخر الكلمة ساكناً بحسب الأصل، ثم عرضت له الحركة في الوصل تخلصاً من التقاء الساكنين. نحو: قُمْ، مِنْ ﴿قُمْ اللَّيْلَ﴾، وَأَنْذِرْ، مِنْ ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ وَرُجِّتْ، مِنْ ﴿رُجِّتِ الْأَرْضُ﴾

(١) ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) في «المنح الفكرية» ص ٨٠.

وَاشْتَرَوْا، مِنْ ﴿اشْتَرَوْا الْحَيَاةَ﴾ وَعَصَوْا، مِنْ ﴿وَعَصَوْا الرَّسُولَ﴾ وَيَكُنْ، مِنْ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَأَنْتُمْ، مِنْ ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ وَلَهُمْ، مِنْ ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾.

فالميم من قُمْ، والراء من وَأَنْذِرْ، والتاء من رُجِّتْ، والواو من اشْتَرَوْا وَعَصَوْا، والنون من يَكُنْ، والميم من وَأَنْتُمْ وَلَهُمْ — أقول: إن هذه الحروف وأمثالها سواكن بحسب الأصل ولكن لما وقع بعدها ساكن — ولا يُجمع بين ساكنين — تحرّكت تخلصاً من التقاء الساكنين.

ولا يوقف على هذه الحروف إلاّ بالسكون المحض، ويمتنع فيها عند الوقف الروم والإشمام، لأن الأصل فيها السكون، والتحرك في الوصل إنما كان لعلّة، وقد زالت في الوقف، والإشمام والروم لا يدخلان السواكن.

قال الإمام أبو شامة^(١) معللاً منع الروم والإشمام في هذا النوع: «لأنه ليس هناك حركة حتى تفتقر إلى دلالة، والعلة الموجبة للتحريك في الوصل مفقودة في الوقف، لأن الساكن الثاني الذي من أجله تحرّك الحرف الأول قد باينه وانفصل عنه، فأما حركة نحو القاف في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾

(١) في «إبراز المعاني» ص ٢٧١.

وأبو شامة: هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو القاسم المقدسي، ثم الدمشقي الشافعي. قيل له: أبو شامة لأنه كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة. ولد سنة ٥٩٩ وقرأ القراءات على السخاوي وابن اللبّان وأحمد بن سباع الفزاري وغيرهم.

واشتهر وبرّز وألّف وكتب، وصنف في كثير من العلوم. شرح «الشاطبية» شرحاً مطوّلاً ولم يكمله، ثم اختصره، وهو المشهور. وله «المحقق من علم الأصول» و«الباعث على إنكار البدع والحوادث» و«الروضتين في أخبار الدولتين» وغيرها. توفي سنة ٦٦٥ بعد حادثة تعرّض لها، رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ١: ٣٦٥.

فَتَرَامُ^(١)، وإن كانت حركة التقاء الساكنين، لأن الأصل «يُشَاقِقُ» فأدغم وحرك، وسببه دوام مصاحبة الساكن المدغم وصلًا ووقفًا. انتهى.

وأقول: أما إذا وقف على يُشَاقِقُ في نحو: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾^(٢)، فلا يجوز في الوقف على القاف إلاّ السكون المحض، لأن تحركها في الوصل إنما كان للتخلص من التقاء الساكنين، وقد زال في الوقف فرجعت القاف إلى أصلها وهو السكون فلا روم فيها.

وقصارى القول: أن حركة هذه الحروف وما شابهها لما كانت عارضة بسبب الساكن الذي جاء بعدها حال الوصل لم يُعتدّ بها عند الوقف، لأنها تزول عند الوقف لذهاب المقتضي لها، وهو اجتماع الساكنين، فلا وجه للروم والإشمام حينئذٍ.

وهذا النوع هو المسمّى عند العلماء «عارضُ الشّكل» أي الشّكل الذي عرض للحرف وصلًا بقصد التخلص من التقاء الساكنين.

ومن هذا النوع ﴿يَوْمَئِذٍ وَحِيتٌ﴾ لأن أصل الدّالّ فيهما ساكنة، وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين. فلما وقف عليها زال الذي من أجله كُسرت، فعادت الدّالّ إلى أصلها وهو السكون. وهذا بخلاف: «كُلّ، وجوّار، وغوّاشٍ»، عند الوقف عليها، فإن ﴿كُلّ﴾ يجوز دخول الروم والإشمام فيها إذا كانت مرفوعة، ويجوز دخول الروم فيها إذا كانت مجرورة، ويجوز دخول الروم في: ﴿غوّاشٍ﴾، وجوّار. قال المحقّق في «النشر»^(٣): «لأن التنوين في هذه الكلمات دخل على

(١) أي يجوز فيها الروم. والآية من سورة الحشر ٤.

(٢) سورة النساء: الآية ١١٥.

(٣) ١٢٥: ٢، ١٢٦.

متحرك^(١)، فالحركة فيها أصلية فكان الوقف عليها بالروم والإشمام حسناً. انتهى.

وقال العلامة أبو شامة^(٢): «فأما يومئذٍ وحينئذٍ فبالإسكان تقف عليه، لأن الذي من أجله تحركت الذال يسقط في الوقف، فترجع الذال إلى أصلها وهو السكون، فهو بمنزلة ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ وشبهه. وليس هذا بمنزلة ﴿غواشٍ﴾ وجوارٍ، وإن كان التنوين في جميعه دخل عوضاً عن محذوف، لأن التنوين في هذا دخل على متحرك، فالحركة أصلية، والوقف عليه بالروم حسن. والتنوين في يومئذٍ وحينئذٍ دخل على ساكنٍ فكسر لالتقاء الساكنين على الأصل، والله أعلم. انتهى.

النوع العاشر: أن يكون آخر الكلمة ميم جمع نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ولا يجوز الوقف عليها إلا بالسكون المحض عند جميع القراء، سواء في ذلك مَنْ أَسْكَنَهَا في الحالين، وَمَنْ أَسْكَنَهَا وقفاً، وَوَصَلَهَا بواوٍ وصلًا، ولا يجوز دخول الروم ولا الإشمام فيها اتفاقاً.

أما عند مَنْ أَسْكَنَهَا في الحالين فلأن الروم والإشمام لا يدخلان

(١) يعني أن أصل: ﴿غَوَاشٍ﴾ و «جَوَارٍ»: غَوَاشِيٌّ، وجَوَارِيٌّ، فهما اسمان منقوصان، وياؤهما أصلية.

والقاعدة: أن الاسم المنقوص الممنوع من الصَّرف، تحذف ياؤه رفعاً وجراً، وينوّن، ويسمى هذا التنوين تنوين عوض.

فحسّن الوقف على ﴿غواشٍ﴾ بالإشمام والروم لبيان أن الياء فيها أصلية متحركة بالضم، وإنما حذفت الياء وعوّض عنها بالتنوين من أجل وقوعها في حالة الرفع. وليس في القرآن «جوارٍ»، إنما فيه: «الجوارِ» ويؤخذ حكم الوقف عليها من النوع الثالث، الذي سبق ص ٢٣٧.

(٢) «إبراز المعاني» ص ٢٧٢.

السواكن كما سبق^(١)، وأما عند مَنْ أسكنها وقفاً ووصلها بواو وصلًا كابن كثير وأبي جعفر وغيرهما فلأنها ساكنة أصلاً، وحركتها عارضة لأجل واو الصلة، فإذا ذهبت الحركة بالوقف على الميم رجعت الميم إلى أصلها وهو السكون. فامتنع دخول الروم والإشمام فيها.

ويؤخذ مما تقدم أمور:

الأول: أن الروم والإشمام لا يدخلان آخر الكلمة إذا تحرك بالفتحة، سواء كانت فتحة إعراب أم بناء، وسواء كان آخر الكلمة همزاً أم غيره، وسواء كان مشدداً أم مخففاً، وسواء كان قبل الآخر حرفٌ مد ولين، أم حرفٌ لين فقط، أم حرفٌ صحيح، وقد تقدمت الأمثلة لجميع ما ذكر.

وإنما لم يدخل الروم في المتحرك بالفتحة، لأن الفتحة خفيفة سريعة في النطق، فإذا خرج بعضها خرج سائرهما، فهي لا تكاد تخرج إلاً كاملة. ومن أجل ذلك لا تقبل التبعيض كما تقبله الكسرة والضمة لما فيهما من الثقل، والروم عبارة عن تبعيض الحركة كما سبق^(٢).

وإنما لم يدخل الإشمام في المحرك بالفتحة لأن ضم الشفتين عقب إسكان الحرف المفتوح أو المنصوب يدل على أنه مضموم أو مرفوع وذلك لا يجوز.

الثاني: أنهما لا يدخلان تاء التأنيث التي تُقَلَّب هاءً عند الوقف، ولا الحرف الذي عرضت له الحركة للتخلص من التقاء الساكنين، ولا ميم الجمع، وقد تقدم بيان العلة في ذلك كله.

(١) ص ٢٤٦.

(٢) ص ٢٣٣.

الثالث: أن الإِشمام لا يدخل الحرفَ المحرَّك بالكسر، لأن ضم الشفتين عَقِب إسكان الحرف المكسور أو المجرور يدل على أنه مضموم أو مرفوع. وهذا خطأ.

الرابع: أن الرّوم يدخل الحرف المحرك بالكسرة، سواء كانت كسرة إعراب أم كسرة بناء، ويدخل الحرفَ المحرك بالضمة سواء كانت ضمة إعراب أم ضمة بناء، لأن كلاً من الكسرة والضمة ثَقِيل فيقبل التبعّض. والله تعالى أعلم.

...

الْوَقْفُ والابتداء، السَّكْتُ، القَطْعُ

الوقف معناه في اللغة: الكفّ والمنع عن مطلق شيء، يقال: وقفْتُ فلاناً عن كذا: إذا كففته عنه، ومنعته عن مباشرته.

ومعناه في الاصطلاح: قطع الصوت على الكلمة القرآنية زمناً يُتَنَفَّسُ فيه عادة، مع قصد الرجوع إلى القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، إن صلح الابتداء به، أو بالحرف الموقوف عليه، أو بما قبله مما يصلح الابتداء به، ولا بُدَّ في الوقف من التنفس معه.

ويكون الوقف في رؤوس الآي، وفي أوساطها. ولا يكون في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رَسْماً.

وينقسم الوقف إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: الوقف الاضطرابي. وهو الذي يَعْرض للقارئ أثناء قراءته، ويضطر إليه اضطراباً، بسبب انقطاع نَفْس، أو ضيقه، أو عَجْزٍ عن القراءة، أو نسيان لها، أو غلبة ضحك، أو بُكاء، أو نوم، أو عطاس، أو عُروض أي عُذر من الأعذار التي لا يتمكن معها من وصل الكلمات بعضها ببعض، حتى يقف على ما يصح الوقف عليه.

فحينئذ يجوز للقارئ الذي عرض له شيء مما ذكر الوقف على أية

كلمة وإن لم يتم المعنى . ثم يجب عليه بعدُ أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبتدئ بها إن صلح الابتداء بها، وإلاَّ ابتداءً من كلمة قبلها يصلح الابتداء بها .

القسم الثاني: الوقف الاختباري — بالباء التحتية الموحدة — وهو أن يأمر الأستاذ تلميذه مثلاً بالوقف على كلمة ليختبره في حكمها من قطع أو وصل، أو إثبات، أو حذف، أو وقفٍ عليها بالتاء أو بالهاء .

فمتعلّق هذا الوقف الرسم، لبيان المقطوع من الكلمات والموصول منها، والثابت والمحذوف، والمرسوم بالتاء، والمرسوم بالهاء، ليقف على المقطوع بالقطع، والموصول بالوصل، وعلى الثابت رسماً بالإثبات، والمحذوف بالحذف . وليقف بالتاء على بعض الكلمات وبالهاء على بعضها .

ولا يوقّف على هذا إلاَّ لسؤال ممتحن، أو تعليم قارئ كيف يقف إذا اضطر إلى الوقف، لأنه قد يضطر إلى الوقف على شيء فلا يدري كيف يقف عليه .

وحكم هذا الوقف: الجواز، على أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبدأ بها ويصلها بما بعدها إن صلح البدء بها، وإلاَّ بدأ من كلمة قبلها من الكلمات التي يصح البدء بها .

القسم الثالث: الوقف الانتظاري . وهو الوقف على الكلمة القرآنية ذات الخلاف ليستوعب ما فيها من القراءات، والروايات، والطُرُق، والأوجه، ولا يكون ذلك إلاَّ حال تلقّي الطالب على الشيخ، وجَمْعِهِ القراءات السَّبْع أو العشر .

ولا يُشترط في هذا الوقف ولا فيما قبله تمامُ المعنى، فللقارئ أن يقف على أية كلمة ليبين حكمها من حيث الرّسم، أو ليستوعب ما فيها مهما كان تعلقها بما قبلها أو بما بعدها^(١).

وحكم هذا الوقف: الجواز، ويقال فيه ما قيل فيما قبله من حيث البدء.

القسم الرابع: الوقف الاختياري — بالياء المثناة التحتية — وهو الوقف الذي يعمد القارئ إليه بمحض اختياره وإرادته، لملاحظته معنى الآيات، وارتباط الجمل، وموقع الكلمات دون أن يعرض له ما يقتضي الوقف من عُذر، أو ضرورة، أو تعلم حكم، أو إجابة عن سؤال.

(١) أقول: مراد المؤلف: أنه يجوز في حال جمع القراءات الوقف على ما لا وقف عليه، مما ليس بفاسد المعنى. قال ابن الجزري في «النشر» ١: ٢٣٦: «يغتفر في حالة جمع القراءات ما لا يغتفر في غير ذلك» ومثّل له بالوقف على مثل قوله تعالى: ﴿قِيلَ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ...﴾ الآية ١٧٧ من سورة البقرة، وبنحو الوقف على ﴿وَالنَّبِيِّينَ﴾ من الآية السابقة.

وليس مراد المؤلف إطلاق جواز الوقف على أي كلمة شاء القارئ الوقف عليها، وإن كان الوقف يفسد المعنى، أو يُظهر معنى غير المعنى المراد، فإن ذلك قبيح ممن كان صاحب قراءة واحدة، فكيف ممن يجمع القراءات؟! ولذلك اشترط ابن الجزري (محقق الفن) لجامعي القراءات أربعة شروط، وجعل أولها: رعاية الوقف، كما في «النشر» ٢: ٢٠٤.

وقال ابن الجزري: بلغني عن شيخ شيوخن الأستاذ بدر الدين محمد بن بَصْحَانَ رحمه الله — وكان كثير التدبر — أن شخصاً كان يجمع عليه، فقرأ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي﴾ ووقف، وأخذ يعيدها حتى يستوفي مراتب المدّ، فقال له: يستأهل الذي أبرز مثلك!

وهذا القسم هو المراد بالوقف عند الإطلاق، بمعنى أنه إذا ذكر لفظُ «وَقَفَ»، أو إذا قيل: يوقف على كذا أو الوَقْفُ على كذا تامّ، أو كافٍ أو نحو ذلك: لا يُراد به إلاّ الوقف الاختياري.

والوقفُ الاختياري خمسة أنواع:

النوع الأول: الوقفُ اللازم^(١). وهو الوقف على كلام تامّ لو وُصِلَ بما بعده لأوْهَمَ وصله معنى غير المعنى المراد.

ومن أمثله الوقفُ على «قَوْلُهُمْ» من قوله تعالى في سورة يونس^(٢): ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ فالوقف على «قَوْلُهُمْ» لازم، لأنه لو وُصِلَ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لأوْهَمَ هذا الوصلُ أن جملة ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ من مَقول الكافرين، وليس كذلك، بل هي من مَقول الله تعالى.

ومثل هذه الآية سواء بسواء قوله تعالى في سورة يَس^(٣): ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ. إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾.

ومن أمثله الوقفُ على «أَبْنَاءَهُمْ» من قوله تعالى في سورة الأنعام^(٤): ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ فالوقف عليه لازم لأنه لو وُصِلَ بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لأوْهَمَ هذا الوصلُ أن هذه الجملة صفةٌ لأبنائهم، وليس كذلك، لفساد المعنى، بل هي جملةٌ مستأنفة.

(١) الوقف اللازم ليس قسمًا مستقلاً، بل هو نوع من أنواع الوقف التام والكافي، وربما يجيء في الوقف الحَسَن. انظر الأمثلة في «النشر» ١: ٢٣٢ و ٢٣٣.

(٢) الآية ٦٥.

(٣) الآية ٧٦.

(٤) الآية ٢٠.

ومن أمثلته الوقف على ﴿عَنْهُمْ﴾ في قوله تعالى في سورة القمر^(١):
﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ فالوقف عليه لازم لأنه لو وُصِلَ بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ
الدَّاعِ﴾ لأَوْهَمَ وصله أن ﴿يوم﴾ ظرفٌ لقوله ﴿فَتَوَلَّ﴾. وليس كذلك، بل هو
ظرفٌ لقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾.

وحكم هذا الوقف: اللزوم، وقيل: الوجوب، ولذلك يسميه بعضهم
الوقفَ الواجب، بدلاً من اللازم، وليس المراد بوجوبه الوجوب الشرعيّ
الذي يُثاب الإنسان على فعله ويعاقب على تركه، بل المراد الوجوب
الصناعي الذي يترتب عليه جودة القراءة، ومثانة الأداء، وجمالُ الترتيل.

النوع الثاني: الوقف التام. وهو الوقف على كلام تام لم يتعلق ما بعده
به لا لفظاً ولا معنى^(٢). وأكثر ما يكون في أواخر السُّور، وأواخر الآي،
وعند انقضاء القصص، وعند الانتهاء من مقام خاص وموضوع معين
والانتقال عنه إلى مقام آخر وموضوع آخر.

ومن أمثلته: الوقفُ على ﴿مُبِين﴾ في قوله تعالى في سورة
الصفات^(٣): ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾ فالوقف عليه تامٌ
لأنه نهاية قصة إبراهيم عليه السلام.

ومن الأمثلة أيضاً: الوقفُ على ﴿الصَّالِحِينَ﴾ في قوله تعالى في سورة
يوسف^(٤): ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِماً وَالْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ فالوقف عليه تامٌ، لأنه تمام
قصة يوسف عليه السلام.

(١) الآية ٦.

(٢) معنى التعلُّق اللفظي والمعنوي سيبيته المؤلف ص ٢٥٨.

(٣) الآية ١١٣.

(٤) الآية ١٠١.

ومن الأمثلة الوقف على ﴿يَتَّقُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ في سورة البقرة^(١)، فالوقف عليه تامّ لأنه نهاية الكلام على موضوع الصّيام وبيان أحكامه. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ - الآية، انتقال إلى موضوع آخر وبيان لحكمه.

ومن الأمثلة الوقف على ﴿مَعَاذِIRE﴾ في قوله تعالى في سورة القيامة^(٢): ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِIRE﴾ فالوقف عليه تامّ، لأنه نهاية القول على ذكر طرف من أحوال يوم القيامة. وقوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ بيان لموضوع آخر كما لا يخفى.

ويُنْذِر وقوع الوقف التام في ثنايا الآيات، ومنه الوقف على ﴿شَهِيداً﴾ في قوله تعالى في سورة البقرة^(٣): ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ والوقف على ﴿وَالْمِيزَانَ﴾ في قوله تعالى في سورة الشورى^(٤): ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ والوقف على ﴿ذِكْرٌ﴾ في قوله تعالى في سورة ص^(٥): ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾.

وسُمي هذا الوقف تاماً لتمام المعنى وكماله عند الكلمة الموقوف عليها، وعدم الاحتياج إلى ما بعدها لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، وحكمه: أنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوصل.

(١) الآية ١٨٧.

(٢) الآية ١٥.

(٣) الآية ١٤٣.

(٤) الآية ١٧.

(٥) الآية ٤٩.

النوع الثالث: الوقف الكافي. وهو الوقف على كلام تامّ تعلّق ما بعده به من حيث المعنى، ولم يتعلّق به من حيث اللفظ.

وأكثر ما يكون في أواخر الآيات، ويكثر في أثنائها.

ومن أمثلته في أواخر الآيات الوقفُ على ﴿قَانِتُونَ﴾ في قوله تعالى في سورة البقرة^(١): ﴿كُلُّ لَه قَانِتُونَ﴾ وعلى قوله: ﴿يَعْقِلُونَ﴾ في قوله تعالى في سورة الحُجُرَات^(٢): ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ وعلى قوله: ﴿الْخُلُودِ﴾ في قوله تعالى في سورة ق^(٣): ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ﴾.

ومن أمثلته في ثنايا الآيات الوقفُ على ﴿بَلَى﴾ في قوله تعالى في سورة البقرة^(٤): ﴿بَلَى، مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ وقوله تعالى فيها^(٥): ﴿بَلَى، مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ والوقفُ على ﴿نُفُوسِكُمْ﴾ في سورة الإسراء^(٦) في قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾.

وسُمي هذا الوقف كافياً للاكتفاء به واستغنائه عما بعده، لعدم تعلّقه به من جهة اللفظ وإن تعلّق به من جهة المعنى. وهذا الوقف أكثر الوقوف وُروداً في القرآن الكريم.

وحكمه — كالوقف التام — أنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوصل.

(١) الآية ١١٦.

(٢) الآية ٤.

(٣) الآية ٣٤.

(٤) الآية ٨١.

(٥) الآية ١١٢.

(٦) الآية ٢٥.

وبناءً على هذا يكون حكم كل من الوقفين التام والكافي واحداً، نظراً لانتفاء التعلق اللفظي في كل منهما، غير أن الوقف على التام يكون أكثر حُسناً من الوقف الكافي.

النوع الرابع: الوقف الحَسَن. وهو الوقف على كلام تام تعلّق ما بعده به من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى معاً، وينبغي أن يعلم أنه يلزم من التعلّق اللفظي التعلّق في المعنى، ولا عكس أي لا يلزم من التعلّق في المعنى التعلّق في اللفظ.

والمراد بالتعلّق اللفظي التعلّق من جهة الإعراب، كأن يكون ما بعد اللفظ الذي يوقف عليه شديد التعلق باللفظ، أو بما قبله، أو صفةً له، أو حالاً منه، أو معطوفاً عليه، أو مستثنى منه.

ومن أمثله الوقف على ﴿المؤمنون﴾ في سورة الرُّوم^(١) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ فإن قوله تعالى: ﴿بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ شديد التعلق بقوله: ﴿يَقَرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾. وهذا مثال شديد التعلق.

ومن الأمثلة: الوقف على ﴿جَنَاتٍ﴾ من قوله تعالى في سورة الحديد^(٢): ﴿بُشْرَاكُمْ الْيَوْمَ جَنَاتٍ﴾ فإن جملة ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ صفة لجَنَاتٍ. وهذا مثال الصِّفة.

ومن الأمثلة: الوقف على ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾ في قوله تعالى في سورة الأحزاب^(٣): ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ فإن قوله تعالى ﴿شَاهِدًا﴾ حالٌ من الضمير المفعول في ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾. وهذا مثال الحال.

(١) الآية ٤.

(٢) الآية ١٢.

(٣) الآية ٤٥.

ومن الأمثلة: الوقفُ على ﴿الْخَلْقُ﴾ في قوله تعالى في سورة الرُّوم^(١): ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾ لأن قوله تعالى ﴿ثم يعيده﴾ معطوفٌ على ﴿يَبْدَأُ﴾. وهذا مثال العطف.

ومن الأمثلة الوقف على ﴿سُلْطَانٌ﴾ من قوله تعالى في سورة الْحَجْرِ^(٢): ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ فإن قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ مستثنى من الضمير المجرور في عليهم. [وهذا مثال المستثنى].

وسُمِّيَ هذا الوقف حَسَنًا لِإِفَادَتِهِ فَائِدَةً يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهَا.

وحكم هذه الألفاظ وما شابهها أنه يحسن الوقف عليها، ولكن لا يحسن الابتداء بما بعدها نظراً للتعلق اللفظي الإعرابي.

فإذا وقف القارئُ على لفظ من هذه الألفاظ أو ما ماثلها استحبَّ له أن يصله بما بعده، وإلاَّ كان ابتداءً قبيحاً، إذ إن الابتداء بما يتعلق بما قبله لفظاً قبيحٌ. اللهم إلاَّ إذا كان اللفظ الذي يوقف عليه رأسَ آيةٍ فإنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده مهما كان بينهما من تعلق لفظي ومعنوي.

النوع الخامس: الوقف القبيح^(٣). وهو الوقف على لفظ لا يفهم السامع منه معنى، ولا يفيدُه فائدة يحسن سكوته عليها لشدة تعلقه بما بعده، وتعلق ما بعده به من جهتي اللفظ والمعنى جميعاً.

(١) الآية ١١.

(٢) الآية ٤٢.

(٣) عدّه الوقف القبيح نوعاً من أنواع الوقف الاختياري عجيبٌ، فإن المعروف أن القبيح وقف اضطراري، لا يجوز تعمد الوقف عليه، إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه، راجع «النشر» ١: ٢٢٦.

وذلك نحو الوقف على المبتدأ والابتداء بالخبر. والوقف على الجار والابتداء بالمجرور. والوقف على المقسم به والبدء بالمقسم عليه. والوقف على فعل الشرط والبدء بجوابه. والوقف على الاسم الموصول والابتداء بصلته. وما إلى ذلك من الأوقاف التي لا تتم بها جملة ولا يفهم منها معنى. فلا يسوغ الوقف عليها إلا للضرورة ثم توصل بما بعدها.

ومن الوقف القبيح الوقف على ما يوهم خلاف المعنى المراد نحو الوقف على ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) والوقف على ﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾^(٢) والوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾^(٣)، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي^(٤) فلا يوقف على ذلك وأمثاله لإفساده المعنى المراد وإيهامه ما لا يليق بالله تعالى.

فالوقف على ذلك اختياراً بدون قصد قبيح، فعلى القارئ أن يرجع إلى استئناف الكلام بما يفيد المعنى التام. ولا إثم بدون قصد، ولا يقصد تغيير المعنى بالوقف على مثل هذه الألفاظ مؤمناً.

واعلم أنه لا يوجد في القرآن وقف واجب بحيث يأثم القارئ بتركه، ولا حرام بحيث يأثم بفعله، لأن الوقف والوصل لا يدلان على معنى يفوت بذهابهما: إلا لسبب استدعي تحريمه كأن يقصد الوقف على ما تقدم ذكره، فإن لم يقصد فلا إثم ولا حرج.

تقسيم الابتداء:

ينقسم الابتداء إلى حسن وقبيح.

(١) سورة النساء: الآية ٤٣.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٢٢.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٦.

(٤) سورة الزمر: الآية ٣.

فالحَسَنُ هو: الابتداء بلفظٍ بعدَ وقف تامٍّ أو كافٍ.

والقبيح هو: الابتداء بلفظٍ من متعلقات جملةٍ كالابتداء بالمفعول به، أو الحال، أو التمييز، أو المعطوف، أو البدل، أو ما أشبه ذلك.

وأقبح منه الابتداء بلفظٍ يغيّر المعنى المراد ويقلّبه إلى معنى فاسد، كالابتداء بقوله تعالى: ﴿وإياكم أن اتّقوا الله﴾^(١) وقوله: ﴿وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم﴾^(٢)، وقوله سبحانه: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾^(٣)، وقوله: ﴿إن الله فقيرٌ﴾^(٤)، وقوله: ﴿إني إله من دونه﴾^(٥)، وقوله: ﴿لا أعبدُ الذي فطرني﴾^(٦) إلى غير ذلك، فيجب على القارئ أن يتحرّى الصواب في الابتداء ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وأما السكُّتُ: فمعناه في اللغة: الامتناع، يقال: سكتَ عن الكلام: إذا امتنع منه.

ومعناه في الاصطلاح: قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادةً من غير تنفّس مع قصد القراءة. قال الإمام ابن الجزري^(٧): «وهو مقيّد بالسّماع، فلا يجوزُ إلّا فيما ثبت فيه النقل، وصحّت به الرواية». انتهى.

ولم يسكت حفصٌ — من طريق «الحِرْزِ» إلّا على:

(١) سورة النساء: الآية ١٣١.

(٢) سورة الممتحنة: الآية ١.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦٤.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٨١.

(٥) سورة الأنبياء: الآية ٢٩.

(٦) سورة يس: الآية ٢٢.

(٧) «النشر» ١: ٢٤٣.

١ - الألف المبدلة من التنوين في ﴿عَوَجًا﴾ من قوله تعالى في سورة الكهف^(١): ﴿وَلَمْ يَجْلُ لَهُ عَوَجًا﴾.

٢ - ألف ﴿مَرَقَدِنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَقَدِنَا﴾ في سورة يس^(٢).

٣ - نون ﴿مَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ: مَنْ رَاقٍ﴾ في سورة القيامة^(٣).

٤ - لام ﴿بَلْ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ في سورة التطفیف^(٤).

وحكمة السكت في ﴿عَوَجًا﴾ إيضاح المعنى . ودفعُ توهم أن قِيمًا نعتُ عَوَجًا، وإنما هو حالٌ من الكتاب، أو منصوب بفعل مضمر، أي جعله قِيمًا. وحكمة السكت في ﴿مَرَقَدِنَا﴾ دفعُ توهم أن اسم الإشارة صفة ﴿مَرَقَدِنَا﴾، وإنما هو مبتدأ.

وحكمة السكت على نون ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ الإشعارُ بأنهما كلمتان، وليس اللفظ كلمة واحدة على وزن فَعَّال صيغة مبالغة، ومثلُ ذا يقال في لام ﴿بَلْ رَانَ﴾. والله تعالى أعلم.

وقد ذكرنا في باب المثلين^(٥) أَنَّ ﴿مَالِيَةً﴾ في سورة الحاقة يجوز

(١) الآية ١ .

(٢) الآية ٥٢ .

(٣) الآية ٢٧ .

(٤) الآية ١٤ .

(٥) ص ١٢٣ .

لحفص في هائه وجهان عند الوصل^(١):

الأول: إدغامها في هاء ﴿هَلَكَ﴾، نظراً لأنهما مثلاًن سَكَنَ أولهما فأدغم في ثانيهما.

الثاني: إظهارها، ولا يتحقق هذا الإظهار إلا بسكتة لطيفة عليها.

فحينئذ تكون المواضع التي يسكتُ عليها حفص خمسة^(٢).

وأما القطع: فمعناه في اللغة: الإبانة والإزالة يقال: قطعتُ الرَّقَبَةَ: إذا أبنتها وفصلتها وأزلتها عن مكانها.

ومعناه في الاصطلاح: قطع القراءة بالكلية والانتقال عنها إلى حال أخرى، وهو الذي يُستعاض بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون القطع إلا على رأس آية، لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع.

ونقل المحقق في «التَّشْرِ»^(٣) عن عبد الله بن أبي الهُدَيل قال: «إذا قرأ

(١) لا يختص حفص بهذين الوجهين، بل هما لجميع القراء ما عدا حمزة ويعقوب، فإنهما يحذفان الهاء في ﴿مَالِيَّةٌ﴾ وصلّاً. ولا خلاف بين القراء العشرة في إثباتها حالة الوقف.

(٢) بل هي ست سكتات، فإن له السكت على الميم من ﴿عَلِيمٌ﴾ في آخر الأنفال، والابتداء بأول براءة، وهو أحد الأوجه الثلاثة لحفص حال وصل هاتين السورتين كما سيأتي ص ٣٣٥.

أما الهاءات التي تسمّى بهاءات السكت، وهي ثماني هاءات سوى هاء ﴿مَالِيَّةٌ﴾ بالحاقة، فإن هذه الهاءات يقرؤها حفص بالسكون حالتي الوصل والوقف، وليس له فيها السكّت، وهذه الهاءات الثمان هي: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ بالبقرة، ﴿اقْتَدِهْ﴾ بالأنعام، و﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ و﴿حَسَابِيَّةٌ﴾ مكرّرتان في الحاقة، و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾ بالحاقة، و﴿مَاهِيَّةٌ﴾ بالقارعة.

أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يُتمها» وظاهر هذا الأثر العموم، فلا ينبغي للقارئ أن يقف على كلمة في أثناء الآية، ويقطع قراءته عليها سواء كان في الصلاة أم خارجها.

ونقل في «النَّشْر»^(١) عن ابن أبي الهذيل أيضاً أنه قال: «كانوا يكرهون أن يقرءوا بعض الآية ويتركوا بعضها». وهذا أعم من أن يكون القارئ في الصلاة أو خارجها.

وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعيٌّ كبير^(٢)، وقوله: «كانوا» يدلّ على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك. انتهى من «النشر».



(١) ٢٤٠: ١.

(٢) عبد الله بن أبي الهذيل العنزي الكوفي، عالم ثقة مشهور، روى عن عمر بن الخطاب وعليّ وأبي بن كعب وابن مسعود وغيرهم من الصحابة. وهو من أكابر التابعين، توفي في ولاية خالد القسري على العراق. من «غاية النهاية» ١: ٤٦٢ و «تقريب التهذيب» [٣٦٧٩].